الجمهورية اليمنية

وزارة العـــــدل

قطاع التخطيط والبنى التحتية

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

التقرير التقييمي السنوي
لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية
لوزارة العدل للعام 2019م

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة السنوي من العام ٢٠١٩م

أولاً: خطة الوزارة لعام ٢٠١٩م :-

انتهجت وزارة العدل خلال عام ٢٠١٩م اسلوب التخطيط القطاعي، وهو نوع من الخطط التشغيلية التفصيلية، التي تخصص فيه خطة لكل قطاع من قطاعات الوزارة على حدة وما يتبعه من إدارات بل لكل إدارة عامة خطة مستقلة على حدة، وفي هذا النوع من التخطيط تتفق خطط القطاعات في الأهداف الإستراتيجية لكنها قد تختلف في الأهداف الفرعية والوسائل التفصيلية.

ويعد هذا النوع من الخطط لمعرفة قدرات القطاعات والإدارات العامة التابعة لها على الأداء والإنجاز خلال عام الخطة، إضافةً إلى سهولة تقييم أداء الإدارات العامة ومعرفة حقيقة إنجاز كل إدارة عامة على حدة، ومن ثم كل قطاع على حدة.

والوزارة تتبع هذا الأسلوب من التخطيط لأول مرة، وتهدف من ورائه إلى إجراء تقييم دقيق لأداء القطاعات والإدارات العامة المختلفة في الوزارة.

ثانياً: تحليل عملية تنفيذ الخطة:

في نهاية عام الخطة، كان من الواجب على الوزارة إجراء تحليل لعملية تنفيذ الخطة، بغرض الوصول إلى معرفة قدرة وإمكانيات وأداء قطاعات الوزارة وما تتبعها من إدارات عامة على إنجاز مهامها الموكلة إليها بموجب الخطة التشغيلية للوزارة.

ونستعرض فيما يلي نتائج تحليل تنفيذ الخطة:

النوع الأول:- تحليل على مستوى تنفيذ الأهداف الإستراتيجية والأهداف التشغيلية :-

النوع الثاني:- تحليل على مستوى تنفيذ الإدارات العامة :-

النوع الأول:- تحليل على مستوى تنفيذ الأهداف الإستراتيجية والأهداف التشغيلية :-

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الاستراتيجية
١	العمل على تنمية الإيرادات وتحصيلها وتوريدها وتحسين بيئة الأعمال.	١. إعداد مشروع الموازنة العامة للوزارة والمحاكم للعام ٢٠٢٠م.	%١٠٠	%٦١
		٢. إعداد مشروع الحساب الختامي للوزارة والمحاكم للعام ٢٠١٨م.	%١٠٠	
		٣. إعداد وتنفيذ آلية متكاملة لتحصيل وتنمية الإيرادات ومتابعة توريدها	%٠	
		٤. إعداد دراسة لتقييم مستوى الإنفاق في هيئات ومؤسسات القضاء، وإعداد آلية لترشيد عملية الإنفاق والاقتصار على ما هو حتمي وضروري.	%٠	
		٥. متابعة تحصيل الإيرادات المختلفة وتوريدها إلى خزينة الدولة.	%١٠٠	
		٦. إجراء الجرد السنوي الفعلي لموجودات الوزارة لعام ٢٠١٨م ومقارنته مع البيانات المتوفرة.	%١٠٠	

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الاستراتيجية
		٧. إعداد برنامج لتطوير مهارات القضاة العاملين في المحاكم التجارية لسرعة البت في القضايا الاستثمارية والتجارية والبنكية والمساهمة في تحسين بيئة الأعمال.	%١٠٠	
		٨- تعميم اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م على مكاتب وأقلام التوثيق والإدارات والجهات المعنية للعمل بها وتنفيذها.	%١٠٠	
		٩- إعداد مشروع لتنظيم آلية النسبة المخصصة من الرسم الإضافي لصالح تطوير عمل التوثيق وفقاً للائحة.	%٧٥	
		١٠- إعداد مشروع لتنظيم إجراءات تعيين وإختبار الموثقين.	%٨٠	
		١١- تحديد أجور الأمناء التي يتقاضونها من المواطنين للمحررات عديمة القيمة المالية.	%٦٠	
		١٢- إعداد مشروع لمنح بدل التوثيق للعاملين بالتوثيق المنصوص عليه في القانون واللائحة.	%٦٠	
		١٣. إعداد وتنفيذا آلية متكاملة لتحصيل وتنمية الإيرادات ومتابعة توريدها.	%١٠٠	
		١٤. تفعيل عمل محكمة الضرائب لسرعة البت في قضايا التهرب الضريبي والجمركي بما يساهم في مكافحة التهريب الجمركي والضريبي	%٠	
		١٥. إنجاز اللائحة المالية للمعهد.	%٠	
		١٦. استكمال إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المعهد العالي للقضاء.	%٠	
٢	تطوير الإدارة القضائي وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	١- تزويد عدد (١٠٠) محكمة بالمطبوعات القضائية.	%١٠٠	%٦٦
		٢- متابعة توفير عدد (٣) أراضي مناسبة لبناء محاكم ومجمعات قضائية.	%٠	
		٣- تحديد الإحتياجات والطلبات والمستلزمات الملحة والضرورية لعدد (٤٠) محكمة.	%١٠٠	
		٤- دراسة تحديد احتياجات جميع المحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة من المطبوعات القضائية.	%٢٥	
		٥- إعداد وتنفيذ قاعدة بيانات موجودات الوزارة والمحاكم (مباني – أراضي- أثاث – أجهزة).	%١٥	
		٦- تزويد المحاكم بالطلبات والمستلزمات الملحة والضرورية لعدد (٤٠) محكمة.	%٨٠	
		٧. تفعيل عمل لجنة التقاعد لحل مشكلات الوضع التأميني لمنتسبي السلطة القضائية.	%٨٠	
		٨. تنفيذ التسويات الوظيفية بموجب المؤهلات الدراسية الجديدة.	%١٠٠	
		٩. الإعداد والتحضير للتسويات الوظيفية بحسب سنوات الخدمة	%١٠٠	
		١٠. تفعيل عمل لجنة شئون الموظفين بديوان عام الوزارة.	%١٠٠	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الاستراتيجية
		١١. تفعيل عمل الوحدة الفنية المستقلة الخاصة بالسلطة القضائية.	%١٠٠	
		١٢- إعداد تقرير تقييمي لمستوى تنفيذ خطة عمل وزارة العدل لعام ٢٠١٨م.	%١٠٠	
		١٣- إعداد تقرير إنجاز تنفيذ خطة عمل وزارة العدل لعام ٢٠١٨م.	%١٠٠	
		١٤- إعداد تقرير تقييمي نصف سنوي لمستوى تنفيذ خطة وزارة العدل للفترة ١ يناير – ٣٠ يونيو.	%١٠٠	
		١٥- إعداد تقرير إنجاز نصف سنوي لإنجازات وزارة العدل للفترة من ١ يناير إلى ٣٠ يونيو.	%١٠٠	
		١٦- إعداد تقرير الإحصاء القضائي السنوي لعام ١٤٣٩هـ .	%١٠٠	
		١٧- إعداد تقرير الإحصاء التوثيقي السنوي لعام ١٤٣٩هـ .	%١٠٠	
		١٩- إعداد تقرير الإحصاء المالي والإداري السنوي لعام ٢٠١٨م.	%١٠٠	
		١٩- إعداد الخطة التشغيلية للعام ٢٠٢٠م	%١٠٠	
		٢٠. إعداد التوصيف الوظيفي للوظائف المختلفة في المحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.	%٢٥	
		٢١. إستكمال شغل الوظائف الإشرافية في الهيكل التنظيمي للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة التابعة لها بجميع مستوياتها (أ – ب – ج).	%١٠٠	
		٢٢. استكمال تحديث السجلات القضائية في المحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.	%١٠٠	
		٢٣. إعداد وتنفيذ قاعدة بيانات إليكترونية للإعلان والإنابة بالإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء.	%٦٠	
		٢٤. إعداد وتخطيط وتجهيز سجلات عمل الشرطة القضائية في المحاكم.	%٥٠	
		٢٥. إنشاء أرشيف نموذجي في (٤) محاكم (٢) منها مملوكة للدولة و(٢) منها مستأجرة.	%٠	
		٢٦. إعداد وإصدار قاموس لغة الإشارة للصم والبكم.	%٢٠	
		٢٧. إعداد وإصدار دليل الخبراء المرخص لهم بالعمل أمام الجهات القضائية.	%١٠٠	
		٢٨. إستكمال تحديث قاعدة بيانات الموظفين (العاملين بالمحاكم الإستئنافية والإبتدائية).	%١٠٠	
		٢٩. إعداد خارطة الإختصاص المكاني للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية في (١٠) محافظات.	%٥٠	
		٣٠. إعداد التوصيف الوظيفي للوظائف المختلفة في الشعب الإستئنافية والمحاكم الإبتدائية والمتخصصة.	%٠	
		٣١. إستكمال شغل الوظائف الإشرافية في الهيكل التنظيمي للشعب الإستئنافية المتخصصة والمحاكم الإبتدائية المتخصصة.	%١٠٠	
		٣٢. استكمال تحديث السجلات القضائية في الشعب الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.	%٧٠	
		٣٣. إعداد وتنفيذ قاعدة بيانات إليكترونية للإعلان والإنابة بالإدارة العامة للمحاكم المتخصصة.	%٥٠	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الاستراتيجية
		٣٤. إعداد قاعدة بيانات (السجل العام للموظفين العاملين بالشعب الإستئنافية والمحاكم الإبتدائية المتخصصة).	%١٠٠	
		٣٥- تغطية عدد (٣٠) من الشواغر في وظائف مدراء مكاتب التوثيق ورؤساء الأقسام والأقلام و ٣٠% من الوحدات المنشأة حديثاً في أقلام التوثيق بموجب اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق.	%٣٠	
		٣٦- استكمال تحويل مكتب التوثيق بأمانة العاصمة وعدد (٢) أقلام توثيق في محكمتين ابتدائيتين إلى مكاتب نموذجية وتقييم سير العمل فيها.	%٧٠	
		٣٧- توحيد البطائق الخاصة بالأمناء باستبدال النماذج القديمة بنسبة (١٥) % إضافة إلى ما سبق.	%٣٠	
		٣٨- تغطية (٨٥) منطقة شاغرة من الأمناء.	%١٠٠	
		٣٩- مكننة أعمال التوثيق وتطبيق برنامج التوثيق والأرشفة الالكترونية في عدد (٦) مكاتب وأقلام توثيق	%٦٠	
		٤٠- مراجعة البيانات وقوائم المدخلات والتقارير للبرامج الالكترونية الخاصة بالتوثيق والأمناء ومتابعة تحديثها وتطويرها والعمل بها.	%٣٠	
		٤١- إجراء مسح شامل للأمناء في عدد (٤) محافظات وفرزهم وبيان حالاتهم (مجددين ، ومستمرين ، منقطعين عن العمل).	%٣٠	
		٤٢- فرز وتنظيم وأرشفة السجلات والملفات لدى إدارة التصديق بالوزارة.	%١٠٠	
		٤٣. إعادة ترتيب وتنظيم أرشيف الأمناء وفرز الملفات والسجلات وحفظها لعدد (٤٠٠٠) أمين.	%٠	
		٤٤- توسيع النطاق الجغرافي لمحاكم الأحداث.	%١٠٠	
		٤٥- تطوير نظم البيانات المتعلقة بعدالة الأحداث.	%٥٠	
		٤٦. العمل على تحسين أداء وفعالية المحاكم لتيسير إجراءات التقاضي وسرعة البت في القضايا المعروضة أمام المحاكم.	%١٠٠	
		٤٧. تطوير نظام وتقنية مكاتب وأقلام التوثيق في أمانة العاصمة والمحافظات بهدف تحويلها إلى مكاتب نموذجية من حيث الكادر البشري والتقنية والتجهيزات.	%١٠	
		٤٨. تطبيق قانون التدوير الوظيفي في مدة.	%٠	
		٤٩. رفع أداء العمل عبر مكننته بنسبة (٧٠%) .	%٠	
٣	تعزيز دور وزارة العدل في مكافحة الفساد وغسل الأموال والعمل على تصحيح الإختلالات بالوزارة والمحاكم.	١- تقييم الأداء الوظيفي لـ (٤٠٠) موظف من موظفي ديوان عام الوزارة.	%٠	%٥٢,٣٢
		٢.الحد من الفساد وجوانب القصور والخلل في أعمال المحاكم في (٦) محافظات بنسبة ٥٠%.	%٨٠	
		٣. تقييم أداء العاملين بالمحاكم للعام ٢٠١٨م وتفعيل نتائجه لتفعيل مبدأ الثواب والعقاب لموظفي المحاكم.	%١٠٠	
		٤. البت في الشكاوى المقدمة ضد موظفي المحاكم.	%١٠٠	
		٥. تنفيذ التفتيش المفاجئ على موظفي المحاكم في عدد (١٠) محافظات.	%١٠٠	
		٦. تفعيل مجالس التأديب المنشأة في المحاكم بنسبة ٧٠%.	%٠	
		٧. تطوير برنامج الموارد البشرية لمتابعة نتائج بحث الشكاوى والتحقيقات والعقوبات التأديبية والجنائية على الموظفين.	%٠	
		٨.الحد من الفساد وجوانب القصور والخلل في أعمال الشعب والمحاكم المتخصصة في (٥) محافظات بنسبة ٥٠%.	%١٠٠	
		٩. تقييم أداء العاملين بالشعب والمحاكم المتخصصة للعام ٢٠١٨م وتفعيل نتائجه لتفعيل مبدأ الثواب والعقاب لموظفي المحاكم.	%١٠٠	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الاستراتيجية
		١٠. البت في الشكاوى المقدمة ضد موظفي الشعب والمحاكم المتخصصة.	%١٠٠	
		١١. تنفيذ التفتيش المفاجئ على موظفي الشعب والمحاكم المتخصصة.	%١٠٠	
		١٢. إنشاء مجالس التأديب في الشعب المتخصصة.	%٠	
		١٣- تنفيذ التفتيش الدوري لعدد (٧) محافظات.	%٣٠	
		١٤- تنفيذ التفتيش المفاجئ لعدد (٥) مكاتب وأقلام التوثيق.	%١٥	
		١٥- تقييم أداء العاملين بمكاتب وأقلام التوثيق والأمناء للعام ٢٠١٨م وتفعيل نتائجه.	%٢٠	
		١٦- البت في الشكاوى المقدمة ضد موظفي مكاتب وأقلام التوثيق والأمناء.	%٩٠	
		١٧- رصد المخالفات وأوجه القصور التي تظهر في الوثائق المسلمة لإدارة التصديق لغرض المصادقة عليها للخارج ورفع تقرير عنها.	%١٠٠	
		١٨- دراسة تقارير أداء وإنجازات مكاتب التوثيق بالمحافظات للعام ٢٠١٨م وتحليلها والرفع بخلاصتها مع التوصيات والمقترحات.	%١٠٠	
		١٩- الحد من ظاهرة تزوير أختام أقلام التوثيق بطباعة أختام ضاغطة ومموهة لعدد (٣٠) قلم توثيق.	%٦٠	
		٢٠. تفعيل استخدام البصمة الالكترونية.	%٠	
		٢١. تنفيذ التفتيش المفاجئ على موظفي المحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	%٠	
		٢٢. البت في الشكاوي المقدمة ضد موظفي الوزارة والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق والأمناء.	%٠	
		٢٣. إعداد وإصدار الدليل الإرشادي التفصيلي لمكافحة غسل الأموال للموثقين والأمناء.	%١٠٠	
		٢٤. الإهتمام بالعنصر البشري تدريباً وتأهيلاً	%٠	
		٢٥. إعداد وإنجاز قاعدة بيانات جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	%٢٠	
		٢٦. إعادة تنظيم مهام واختصاصات وحدة مكافحة غسل الموال وتمويل الإرهاب وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية.	%٥٠	
		٢٧. تعيين مسئول إلتزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الوزارة.	%٥٠	
		٢٨. تكليف عدد (١٠) مسئول امتثال لمكافحة غسل الأموال في مكاتب التوثيق في المحافظات.	%٥٠	
٤	الإهتمام ببناء قدرات الموظفين وأبناء شهداء السلطة القضائية .	١- متابعة الجهات المختصة لضمان حصول أبناء الشهداء على التعليم المجاني.	%٦٥	%٤٩,٨
		٢- الإهتمام ببناء العنصر البشري في الوزارة والمحاكم تدريباً وتأهيلاً .	%١٠٠	
		٣. تدريب عدد (٣٠) موظفاً في المجال القضائي.	%١٠٠	
		٤- تدريب عدد (٣٠) موظفاً في مجال اعمال التوثيق.	%١٠٠	
		٥- تدريب عدد (٣٠) موظفاً في المجال القانوني.	%١٠٠	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الاستراتيجية
		٦- تدريب عدد (٣٠) موظفاً في المجال المالي.	%١٠٠	
		٧- تدريب عدد (٣٠) موظفاً في المجال الإداري.	%١٠٠	
		٨- تدريب عدد (٥٠) موثق وأمين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	%١٠٠	
		٩- تنفيذ دورات تأهيلية في مجال الحاسوب والأنظمة الإلكترونية.	%٣٥	
		١٠- إقامة (٧) فعاليات ما بين ورشة وندوة في المجالات القضائية والإدارية والفنية والإعلامية والمالية وأعمال التوثيق.	%٥٠	
		١١- إنشاء قاعدة بيانات بالمبتعثين والمتفرغين دراسياً.	%٨٠	
		١٢. تدريب عدد (٣٠) موظفاً في المجال الإداري.	%٠	
		١٣. تدريب عدد (٣٠) قاضياً حول صياغة الأحكام القضائية وإصدارها.	%٠	
		١٤. تدريب عدد (٣٠) قاضياً حول الإدارة القضائية.	%٠	
		١٥. تدريب عدد (٣٠) موظفاً حول أعمال قلم الكتاب وأمناء السر.	%٠	
		١٦. تدريب عدد (٣٠) قاضياً حول أعمال النيابات الإستئنافية.	%٠	
		١٧. تدريب عدد (٥٠) أميناً شرعياً حول أعمال الأمناء الشرعيين.	%٠	
		١٨. تدريب عدد (٥٠) من موظفي كادر القلم أعمال القلم الجنائي.	%٠	
		١٩. تدريب عدد (٤٠) قاضياً على الحوار بين الأجيال القضائية.	%٠	
		٢٠- تفعيل عمل اللجنة الفنية لتنسيق التدريب بين هيئات وأجهزة السلطة القضائية .	%٦٦	
٥	تطبيق مبادى الجودة الشاملة في العمل في وزارة العدل والمحاكم.	١- إعداد رؤية ومنهجية عمل لتطبيق مبادئ الجودة الشاملة في وزارة العدل والمحاكم.	%٠	%٠
		٢- إعداد خطة للبدء بتطبيق مبادئ الجودة الشاملة في وزارة العدل والمحاكم.	%٠	
٦	تطبيق العملية الإحصائية وتحسين نوعية وجودة البيانات الإحصائية في الوزارة والمحاكم لمساعدة في رسم السياسات العامة للسلطة القضائية.	١- تحديد المسئوليات والمخولين بالتوقيع على الإحصائيات في المحاكم.	%٠	%٤٢,٥٧
		٢- تحديد بيانات الإحصاء القضائي على مستوى كل نوع.	%٠	
		٣- إعداد وتنفيذ وتصميم برنامج إليكتروني للعملية الإحصائية وتعميمه على المحاكم.	%٠	
		٤- تنظيم وترتيب مواعيد تقديم الإحصاءات القضائية.	%٠	
٧	تعزيز الجهود المتعلقة برعاية الأحداث وأموال القصر وحقوق الإنسان.	١. تقديم المساعدة القانونية والقضائية للأحداث أمام أقسام الشرطة والنيابات والمحاكم.	%١٠٠	
		٢. تطوير وتعزيز نظام المساعدة القانونية والقضائية للأطفال والأحداث.	%٩٨	

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الاستراتيجية
		٣. تفعيل عمل الخبراء الاجتماعيين، وتعزيز نظام الرقابة على أعمالهم، وتحسين مستحقاتهم بنسبة (١٠٠%).	%١٠٠	
		٤. تحسين أوضاع الأطفال الموقوفين.	%٩٠	
		٥. إعداد دراسة تقييمية شاملة حول وضع أموال القصر أمام المحاكم.	%٨٧	
		٦. إعداد وإنجاز مشروع نظام لإدارة شئون أموال القصر.	%٠	
		٧. التنسيق مع الجهات المختصة لتنفيذ زيارات ميدانية لدور رعاية الأحداث.	%١٠٠	
٨	تعزيز الجهود المتعلقة بالمرأة وحماية حقوقها	١- فتح وحدات مختصة لشئون خدمات المرأة المتقاضية في مكتب جمهور المتقاضين.	%٥٠	%٣٨.١٢
		٢- التنسيق مع الجهات المختصة لتنفيذ زيارات ميدانية لسجون النساء.	%٠	
		٣- تقديم المساعدة القانونية والقضائية للنساء الفقيرات والمعسرات العاجزات عن دفع أتعاب المحاماة.	%١٠٠	
		٤- تحديث قاعدة بيانات النوع الإجتماعي (ذكور – إناث) في هيئات السلطة القضائية.	%٥٠	
		٥- إنشاء وتنفيذ قاعدة بيانات للنساء السجينات (المعسرات) وأماكن احتجازهن.	%٥٠	
		٦- تقديم المساعدة القانونية للسجينات المعسرات.	%٠	
		٧- إعداد قاعدة بيانات الزواج المبكر.	%٢٠	
		٧- التنسيق للإفراج (٥٠) من السجناء المعسرين وتفعيل اللجان الخاصة بذلك.	%٣٥	
		٨- تفعيل إجراءات التعاون الدولي مع الدول فيما يخص السجناء اليمنين في الخارج والسجناء الأجانب في الداخل.	%٩٥	
٩	مواجهة أثار العدوان الغاشم على العمل القضائي وهيئات وأجهزة القضاء وبناها التحتية .	١- إستكمال إعداد وتنفيذ دراسات الجدوى الخاصة بمباني (المجمعات القضائية – المحاكم والنيابات) ، والمتضررة من العدوان في عدد ثلاث محافظات (ريمة + حجة + المحويت).	%٠	%٣٥
		٢. تجميع ورصد وتوثيق المعلومات والبيانات والأضرار التي لحقت بالهيئات والأجهزة القضائية والعمل القضائي وكشفها للمنظمات الدولية والمحلية والجهات المعنية.	%٥٠	
		٣. إجراء الصيانة الدورية والضرورية لمباني السلطة القضائية.	%٠	
		٤. إعداد خطة شاملة لإعادة إعمار مباني السلطة القضائية المدمرة والمتضررة بسبب العدوان الغاشم مدعمة بالكلفة المالية.	%٠	
		٥. إعداد النماذج التصميمة الهندسية لنماذج المحاكم والنيابات والمجمعات القضائية.	%٠	
		٦. تجميع ورصد وتوثيق المعلومات والبيانات والأضرار التي لحقت بالهيئات والأجهزة القضائية والعمل القضائي وكشفها للمنظمات الدولية والمحلية والجهات المعنية.	%١٠٠	
		٧. متابعة أعمال الشرطة القضائية والحراسات الأمنية في المحاكم.	%١٠	

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الاستراتيجية
		٨. زيادة تأمين مباني (المجمعات القضائية – المحاكم) ومحتوياتها المختلفة من خلال توفير الحماية المناسبة للحفاظ على قضايا المواطنين.	%١٠٠	
		٩. توفير زي موحد للشرطة القضائية وبطائق تعريفية لهم.	%٦٠	
		١٠- إبراز جرائم العدوان بحق الأطفال والمؤسسات التي تعنى بشئون الطفل.	%٥٠	
		١١- إستكمال عمليات التوثيق الجنائي والقانوني لجرائم العدوان على هيئات وأجهزة السلطة القضائية وموظفيها ومحتوياتها من خلال توثيق عدد (٢٤) محضر تحريز و(٦) تقارير لمسارح الجرائم، ومتابعة إثبات (١٢) حالة لقصف مباني السلطة القضائية.	%١٥	
		١٢- التواصل مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان لفضح جرائم العدوان بحق السلطة القضائية وموظفيها.	%٥٠	%٤١,٢٥
		١٣- توزيع عدد (١٠٠) نسخة ورقية واليكترونية من الكتب الخاصة بانتهاكات العدوان بحق السلطة القضائية وموظفيها على المنظمات الدولية والمحلية.	%٠	
		١٤- كشف انتهاكات العدوان المتعلقة بحقوق الإنسان.	%٢٥	
		١٥- إعداد قاعدة بيانات شاملة للنازحين من موظفي السلطة القضائية بسبب العدوان.	%٢٥	
		١٦. رصد وتوثيق البيانات والمعلومات الخاصة بالأضرار التي لحقت بهيئات وأجهزة السلطة القضائية وكشفها أمام المنظمات الدولية والمحلية والجهات المعنية.	%٥٠	
		١٧. إعداد قاعدة بيانات شاملة للشهداء و الجرحى و النازحين و المرابطين من موظفي السلطة القضائية بسبب العدوان وتطوير آلية لرصد احتياجاتهم الأساسية والتنسيق المستمر مع جهات الدولة المختصة والمنظمات الدولية لتغطيتها.	%٠	
		١٨. إجراء الصيانة والترميم الضروريين لمجمعات ومباني السلطة القضائية المتضررة جراء العدوان الغاشم على بلادنا.	%٠	
		١٩. تنظيم فعاليات خاصة بمناسبة أسبوع الشهيد والذكرى السنوية لشهداء السلطة القضائية، وتنفيذ زيارات للجرحى وأسر الشهداء والنازحين من منتسبي السلطة القضائية جراء العدوان الغاشم.	%١٠٠	
		٢٠. إعداد قاعدة بيانات شاملة للأضرار التي لحقت بهيئات وأجهزة السلطة القضائية وموظفيها.	%٨٠	
		٢١. نشر المعلومات والبيانات حول الأضرار التي لحقت بالهيئات والأجهزة القضائية والعمل القضائي وكشفها.	%٧٥	
		٢٢. تطوير آلية لرصد وتلبية نسبة (٥٠%) من احتياجات نازحي السلطة القضائية الأساسية.	%٠	
		٢٣. تنظيم (٤) فعاليات خاصة بمناسبة أسبوع الشهيد والذكرى السنوية لشهداء السلطة القضائية.	%١٠٠	
		٢٤. القيام بعدد (٦٠) زيارة ميدانية للجرحى واسر الشهداء من منتسبي القضاء جراء العدوان الغاشم .	%١٠٠	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الاستراتيجية
٨	إستكمال البناء التشريعي والتنظيمي والموسمي لوزارة العدل الأجهزة التابعة لها.	١- تنفيذ مسح شامل لمنظومة التشريعات الوطنية ذات العلاقة بالعمل القضائي وإنجاز مصفوفة متكاملة بمتطلبات تعديل تلك التشريعات.	%٥	%٣٦,١١
		٢- إعداد مشروع قانون بتعديل قانون السلطة القضائية.	%٠	
		٣- متابعة إستكمال الإجراءات الدستورية للموافقة على قوانين الأحوال الشخصية والجرائم والعقوبات والإرهاب والتحكيم المعروضة على مجلس النواب.	%٥٠	
		٤- متابعة إصدار القرارات الجمهورية بإنشاء المركز الوطني للطب الشرعي والإدارة العامة للشرطة القضائية بوزارة العدل.	%٩٠	
		٥- متابعة إصدار لائحة الخبرة أمام جهات القضاء المعروضة على مجلس القضاء الأعلى.	%٣٥	
		٦- إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الإتجار بالبشر	%١٠٠	
		٧- إعداد وانجاز اللائحة التنظيمية للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.	%١٠	
		٨- إستكمال إعداد مشروع اللائحة التنفيذية للمعهد العالي للقضاء.	%١٠	
		٩- إصدار لائحة التقسيمات الفرعية للوزارة.	%٢٥	
٩	الحد من الفساد وأوجه القصور والخلل في أعمال المحاكم.	١- متابعة القضايا الخاصة بالوزارة سواءً المرفوعة منها أو ضدها أمام النيابات والمحاكم.	%٢٥	%١٧,٣٣
		٢- إعداد الدليل الإرشادي للتحقيق والتأديب الإداري على ضوء نتائج الدورة التدريبية الخاصة بالتحقيق الإداري.	%٢٥	
		٣- القيام بعدد (٤) زيارات ميدانية لعدد (٤) محاكم استئنافية لتفعيل إدارات وأقسام التحقيق فيها للقيام بمهامها وفقا للائحة التنظيمية للمحاكم.	%٢	
١٠	تعزيز جهود وزارة العدل في مجال التعاون الدولي.	١- إعداد آلية لتنفيذ الإتفاقيات الدولية.	%٥٠	%٣٨
		٢- متابعة مجلس الوزراء بصدور قرارات بالموافقة على الفقرة (٣) من المادة (١) من الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والمادة (٦٩) من الإتفاقية العربية الموحدة للتعاون القضائي.	%٥٠	
		٣- إعداد كتاب بالمعاهدات الدولية متعددة الأطراف التي صادقت عليها بلادنا.	%٢٥	
		٤- نشر وتوزيع (٢٠٠٠) نسخة من كتاب الإتفاقيات الدولية، و(٢٠٠٠) نسخة إليكترونية على المحاكم والنيابات.	%٥	
		٥- توفير المواثيق والإتفاقيات والبروتوكولات الملحقة بالإتفاقيات الدولية مع قرارات المصادقة عليها.	%٣٥	
		٦- إنشاء وتنفيذ قاعدة بيانات بمجالات التعاون القضائي (اتفاقيات– بروتوكولات- برامج تنفيذية – مذكرات تفاهم- وثائق ومحاضر التصديق).	%١٠٠	
		٧- التواصل والتنسيق مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المانحة لبحث تقديم المساعدات اللازمة للسلطة القضائية.	%٠	
١١	تعزيز الجهود المتعلقة بالدراسات والبحوث لتطوير العمل القضائي.	١. إعداد دراسة حول الإدارة القضائية بالمحاكم (الواقع – الصعوبات – الحلول والمعالجات).	%٠	%١٧
		٢. إعداد دراسة حول الوسائل البديلة لحل المنازعات.	%٠	
		٣. إعداد دراسة حول تنفيذ الأحكام القضائية (الواقع – المشاكل ومعوقات التنفيذ –الحلول والمعالجات.	%٠	
		٤. إعداد دراسة شاملة لإعادة تقييم وتوزيع خارطة الخدمات القضائية وبما يساهم في تعزيز وتجويد تقديم العدالة للمواطنين.	%٠	

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الاستراتيجية
		٥. إعادة تنظيم وهيكلة المكتبة المركزية وأرشفة وتنظيم محتوياتها.	%٠	
		٦- إعداد (١٠) تعميمات ومنشورات للمحاكم في المجالات المالية والإدارية والتنظيمية.	%١٠٠	
١٢	تفعيل دور وأداء مكتب الوزير ورفع مستوى أداء العاملين فيه .	١. تدريب عدد (٣٠) موظفاً في دورات (السكرتارية والأرشفة، صياغة الخطابات الرسمية، إعداد التقارير-الخطط- محاضر الاجتماعات)	%٢٥	%٦٢
		٢. إستكمال أتمتة العمل في الإدارة العامة لمكتب الوزير بنسبة ٩٥%.	%٦٠	
		٣. تفعيل مبدأ الإنضباط الوظيفي لدى العاملين بالمكتب بنسبة ٩٠%.	%١٠٠	
١٣	تفعيل دور مكتب الوزير لمتابعة خطط وبرامج الوزارة .	١. تفعيل دور وأداء مجلس الوزارة بنسبة ٩٠%	%٥٠	%٨٣,٣٣
		٢. متابعة القطاعات والإدارات العامة لإعداد خططها السنوية وتقاريرها بنسبة ٧٠%.	%١٠٠	
		٣. المشاركة في إعداد خطة عمل الوزارة ضمن خطة عمل مجلس الوزراء لعام ٢٠١٩م	%٨٥	
		٤. تفعيل دور اللجان التي شكلت في الوزارة لإعداد مشاريع القرارات الجمهورية والقوانين واللوائح.	%٩٠	
		٥. الرفع بتقارير دورية كل ثلاثة أشهر عن مستوى تنفيذ قرارات وأوامر مجلس الوزراء ومجلس الوزراء لعام ٢٠١٩م ومتابعة تنفيذها.	%١٠٠	
		٦. متابعة مشاريع القرارات الجمهورية واللوائح لدى مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية.	%٧٥	
١٤	أتمتة العمل القضائي والإداري والمالي في أداء وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	١. تجهيز البنية التحتية لغرفة السيرفرات الرئيسية - DataCenter	%٠	%٤٨
		٢. استكمال البنية التحتية البرمجية.	%٥٠	
		٣. تحديث أنظمة الويب وتحليل وتصميم أنظمة وبرامج جديدة.	%٥٠	
		٤. استكمال تفعيل وسائل تواصل واستعلام الكادر القضائي والمحاميين والمواطن عن الخدمات القضائية والمعاملات الالكترونية.	%٥٠	
		٥. إستكمال عملية الربط الشبكي للمحاكم بمركز معلومات القضاء.	%٥٠	
		٦. تحديث وصيانة الأجهزة الإلكترونية والأجهزة المعلوماتية في ديوان عام الوزارة وعدد من المحاكم.	%٧٠	
		٧. بناء وتنفيذ وتحديث الأنظمة القضائية والإدارية والمالية.	%٦٥	
١٥	إستكمال الإصلاحات المتعلقة بتطوير الخدمة العامة .	١. تحديث قاعدة بيانات شئون موظفي السلطة القضائية، وربطها بالوحدة الفنية للسلطة القضائية.	%٥٠	%٥٠
١٦	تفعيل دور وأداء الإدارة العامة للمراجعة الداخلية في مراقبة ومراجعة وفحص الموارد والإستخدام الأمثل لها والتأكد من الإلتزام بتطبيق القوانين واللوائح.	١. التأكد من تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.	%٧٥	%٣٠
		٢. العمل على تنمية الإيرادات وتحصيلها وتوريدها وتحسين بيئة الأعمال في عدد (٣٠) محكمة.	%٠	
		٣. رفع درجة الإلتزام بالقوانين واللوائح من قبل (٤) قطاعات في الوزارة و(١٥) إدارة عامة والمعهد العالي للقضاء فيها بنسبة٥٠% .	%٠	
		٤. رفع درجة الإلتزام بالقوانين واللوائح من قبل (٨) محاكم استئنافية و (١٦) محكمة ابتدائية في أمانة العاصمة ومحافظات صنعاء والجوف والحديدة وإب والمحويت وذمار وعمران وريمة بنسبة ٥٠%.	%١٠٠	
		٥. إجراء مراجعة مفاجئة على أعمال عدد (٣٠) من أمناء الصناديق في المحاكم.	%٥	
		٦. التحقق من مدى كفاية وكفاءة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها الإدارة العامة للتدريب والتأهيل.	%٠	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الاستراتيجية
١٨	تطوير العمل وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم .	١. إستكمال إصدار دليل خدمات وزارة العدل.	%١٠٠	%٥٦
		٢. رفع مستوى الاستجابة لدى القطاعات والإدارات العامة في الوزارة بقيد المراسلات والمكاتبات عبر الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور بنسبة (٨٠%).	%١٠٠	
		٣. كسب رضا جمهور المتعاملين مع الوزارة بنسبة (٨٠%).	%٥٠	
		٤. إعداد دراسة شاملة لتنظيم حركة سير المعاملات منذ ورودها لوزارة العدل حتى الانتهاء من إنجاز المعاملة، وتطبيق نتائجها على القطاعات والإدارات العامة .	%٣٠	
		٥. متابعة إستكمال تجهيز مقر الادارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور بالمبنى الجديد.	%٠	
١٩	نشر الوعي القانوني والقضائي في المجتمع بما يساهم في تنمية وإحترام القانون ووسيلة ومكانة القضاء وإبراز دور وإنجازاته وكشف وفضح جرائم العدوان.	١. الإعداد والتحضير لعقد (٢٣) ندوة وحلقة ولقاء تلفزيوني وإذاعي توعوي.	%٧٥	%٩٥
		٢. بث مواد توعوية عبر موقع القضائية نت والمواقع الإلكترونية الأخرى عن أعمال الوزارة والمستجدات على الساحة القضائية.	%١٠٠	
		٣. بث فلاشات توعوية إذاعية.	%١٠٠	
		٤. تفعيل موقع مستشارك القانوني لتقديم الخدمات الإستشارية إليكترونياً	%١٠٠	
		٥. الإعداد والتحضير لعقد (٨) ندوات إذاعية وتليفزيونية للمساهمة في رفع مستوى الوعي المجتمعي بالقوانين والإجراءات القانونية لرفع الدعاوى في جرائم العدوان.	%١٠٠	
٢٠	التغطية الإعلامية الشاملة لكافة الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها الوزارة والأجهزة التابعة لها.	١. إجراء تغطية شاملة لكافة الفعاليات واللقاءات التي تقوم بها الوزارة والتي تنشرها الصحف والقنوات والمواقع عن القضاء والمحاكم.	%١٠٠	%١٠٠
		٢. إصدار الصحيفة القضائية.	%١٠٠	
		٣. المشاركة في التنظيم والترتيب لعقد الفعاليات التي ستقيمها الوزارة.	%١٠٠	
		٤. استقبال وتوديع الوفود الزائرين للوزارة.	%١٠٠	
٢١	إعداد وتأهيل الدارسين في المعهد نظرياً وإكسابهم خبرات ميدانية ومعرفية .	١. رفع المستوى المعرفي والعلمي للطلاب الملتحقين للدراسة بالمعهد لعدد (٣٧٢) طالب.	%١٠٠	%٥٧
		٢. توفير المنهج الدراسي لعدد (٣٧٢).	%٧٠	
		٣. التحقق من مدى المستوى المعرفي والعلمي للدراسين في المعهد لعدد (٣٧٢).	%٠	
٢٢	تنمية معارف الطلاب والدارسين في المعهد في مجال منهجية وطرق البحث العلمي بنسبة (١٠٠%)	١. زياد معرفة الطلاب في مجال منهجية وطرق البحث العلمي بنسبة (١٠٠%).	%٠	%٠
		٢. تدريب الدارسين حول كيفية تناول المشكلات ودراستها وتحليلها بنسبة (٨٠%).	%٠	
		٣. إجراء دراستين علميتين عن معوقات سير عمل المحاكم والنيابات والمتطلبات اللازمة لتطويرها وتحديثها.	%٠	
		٤. إصدار مجلة قضائية متخصصة في نشر الأبحاث المحكمة .	%٠	
		٥. تحقيق الإستفادة القصوى من الأبحاث المعدة من طلاب المعهد بنسبة (٨٠%).	%٠	
٢٣	تطوير قدرات الطلاب الدارسين في المعهد من الطرق العملية والمنهجية في المواد والبحوث العملية	١. رفع مستوى الخدمة التي تقدمها المكتبة الإلكترونية بنسبة (٨٠).	%٠	%٠
		٢. تجديد مراجع المكتبة بنسبة لا تقل عن (٣٠%).	%٠	
		٣. إنجاز الجزء الأول من الموسوعة البحثية للدفع من (١٦ – ٢٢) بنسبة (١٠٠%).	%٠	

النوع الثاني:- تحليل على مستوى تنفيذ الإدارات العامة :-

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
١	قطاع الشئون المالية والإدارية	وكيل القطاع	١- عقد (٦) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة القطاع السنوية	%٠	%٠
			٢- عقد (٢) إجتماعات لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للقطاع	%٠	
		الإدارة العامة للشئون المالية	١. إعداد مشروع الموازنة العامة للوزارة والمحاكم للعام ٢٠٢٠م.	%١٠٠	%٦٠
			٢. إعداد مشروع الحساب الختامي للوزارة والمحاكم للعام ٢٠١٨م.	%١٠٠	
			٣. إعداد وتنفيذ آلية متكاملة لتحصيل وتنمية الإيرادات ومتابعة توريدها	%٠	
			٤. إعداد دراسة لتقييم مستوى الإنفاق في هيئات ومؤسسات القضاء، وإعداد آلية لترشيد عملية الإنفاق والاقتصار على ما هو حتمي وضروري.	%٠	
			٥. متابعة تحصيل الإيرادات المختلفة وتوريدها إلى خزينة الدولة.	%١٠٠	
			٦. إجراء الجرد السنوي الفعلي لموجودات الوزارة لعام ٢٠١٨م ومقارنته مع البيانات المتوفرة.	%١٠٠	
			٧- تزويد عدد (١٠٠) محكمة بالمطبوعات القضائية.	%١٠٠	
			٨- تزويد المحاكم بالطلبات والمستلزمات الملحة والضرورية لعدد (٤٠) محكمة.	%٨٠	
		الإدارة العامة للموارد البشرية	١. تفعيل عمل لجنة التقاعد لحل مشكلات الوضع التأميني لمنتسبي السلطة القضائية.	%٨٠	%٦٣,٣٣
			٢. تنفيذ التسويات الوظيفية بموجب المؤهلات الدراسية الجديدة.	%١٠٠	
			٣. الإعداد والتحضير للتسويات الوظيفية بحسب سنوات الخدمة	%١٠٠	
			٤. تفعيل عمل لجنة شئون الموظفين بديوان عام الوزارة.	%١٠٠	
			٥. تفعيل عمل الوحدة الفنية المستقلة الخاصة بالسلطة القضائية.	%١٠٠	
			٦- تقييم الأداء الوظيفي لـ (٤٠٠) موظف من موظفي ديوان عام الوزارة.	%٠	
		الإدارة العامة للتدريب والتأهيل	١- إعداد برنامج لتطوير مهارات القضاة العاملين في المحاكم التجارية لسرعة البت في القضايا الاستثمارية والتجارية والبنكية والمساهمة في تحسين بيئة الأعمال.	%١٠٠	%٨٠
			٢- متابعة الجهات المختصة لضمان حصول أبناء الشهداء على التعليم المجاني.	%٦٥	
			٣- الإهتمام ببناء العنصر البشري في الوزارة والمحاكم تدريباً وتأهيلاً .	%١٠٠	
			٤. تدريب عدد (٣٠) موظفاً في المجال القضائي.	%١٠٠	

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
			٥- تدريب عدد (٣٠) موظفاً في مجال اعمال التوثيق.	%١٠٠	
			٦- تدريب عدد (٣٠) موظفاً في المجال القانوني.	%١٠٠	
			٧- تدريب عدد (٣٠) موظفاً في المجال المالي.	%١٠٠	
			٨- تدريب عدد (٣٠) موظفاً في المجال الإداري.	%١٠٠	
			٩- تدريب عدد (٥٠) موثق وأمين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	%١٠٠	
			١٠- تنفيذ دورات تأهيلية في مجال الحاسوب والأنظمة الإلكترونية.	%٣٥	
			١١- إقامة (٧) فعاليات ما بين ورشة وندوة في المجالات القضائية والإدارية والفنية والإعلامية والمالية وأعمال التوثيق.	%٥٠	
			١٢- إنشاء قاعدة بيانات بالمبتعثين والمتفرغين دراسياً.	%٨٠	
			١٣- تفعيل عمل اللجنة الفنية لتنسيق التدريب بين هيئات وأجهزة السلطة القضائية .	%٦٦	
		الإدارة العامة للتجهيزات	١- متابعة توفير عدد (٣) أراضي مناسبة لبناء محاكم ومجمعات قضائية.	%٠	%٣٥
			٢- تحديد الإحتياجات والطلبات والمستلزمات الملحة والضرورية لعدد (٤٠) محكمة.	%١٠٠	
			٣- دراسة تحديد احتياجات جميع المحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة من المطبوعات القضائية.	%٢٥	
			٤- إعداد وتنفيذ قاعدة بيانات موجودات الوزارة والمحاكم (مباني – أراضي- أثاث – أجهزة).	%١٥	
٢	قطاع التخطيط والبنى التحتية	وكيل القطاع	عقد (٦) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة القطاع السنوية .	%٠	%٠
			عقد (٢) إجتماعات لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للقطاع .	%٠	
		الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء	١- إعداد تقرير تقييمي لمستوى تنفيذ خطة عمل وزارة العدل لعام ٢٠١٨م.	%١٠٠	%٨٣,٣
			٢- إعداد تقرير إنجاز تنفيذ خطة عمل وزارة العدل لعام ٢٠١٨م.	%١٠٠	
			٣- إعداد تقرير تقييمي نصف سنوي لمستوى تنفيذ خطة وزارة العدل للفترة ١ يناير – ٣٠ يونيو.	%١٠٠	
			٤- إعداد تقرير إنجاز نصف سنوي لإنجازات وزارة العدل للفترة من ١ يناير إلى ٣٠ يونيو.	%١٠٠	
			٥- إعداد تقرير الإحصاء القضائي السنوي لعام ١٤٣٩هـ .	%١٠٠	
			٦- إعداد تقرير الإحصاء التوثيقي السنوي لعام ١٤٣٩هـ .	%١٠٠	
			٧- إعداد تقرير الإحصاء المالي والإداري السنوي لعام ٢٠١٨م.	%١٠٠	
			٨- إعداد الخطة التشغيلية للعام ٢٠٢٠م	%١٠٠	
			٨- إعداد رؤية ومنهجية عمل لتطبيق مبادئ الجودة الشاملة في وزارة العدل والمحاكم.	%٠	
			٩- إعداد خطة للبدء بتطبيق مبادئ الجودة الشاملة في وزارة العدل والمحاكم.	%٠	

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
			١٠- تنظيم وترتيب مواعيد تقديم الإحصاءات القضائية.	%٠	
			١١- تحديد المسئوليات والمخولين بالتوقيع على الإحصائيات في المحاكم.	%٠	
			١٢- تحديد بيانات الإحصاء القضائي على مستوى كل نوع.	%٠	
			١٤- إعداد وتنفيذ وتصميم برنامج إليكتروني للعملية الإحصائية وتعميمه على المحاكم.	%٠	
			١٥- إستكمال إعداد وتنفيذ دراسات الجدوى الخاصة بمباني (المجمعات القضائية – المحاكم والنيابات) ، والمتضررة من العدوان في عدد ثلاث محافظات (ريمة + حجة + المحويت).	%٠	
		الإدارة العامة للمشاريع والصيانة	١. تجميع ورصد وتوثيق المعلومات والبيانات والأضرار التي لحقت بالهيئات والأجهزة القضائية والعمل القضائي وكشفها للمنظمات الدولية والمحلية والجهات المعنية.	%٥٠	%١٢,٥
			٢. إجراء الصيانة الدورية والضرورية لمباني السلطة القضائية.	%٠	
			٣. إعداد خطة شاملة لإعادة إعمار مباني السلطة القضائية المدمرة والمتضررة بسبب العدوان الغاشم مدعمة بالكلفة المالية.	%٠	
			٤. إعداد النماذج التصميمة الهندسية لنماذج المحاكم والنيابات والمجمعات القضائية.	%٠	
٣	قطاع المحاكم والتوثيق	وكيل القطاع	عقد (١٢) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة القطاع السنوية	%٠	%٠
			عقد (٤) إجتماعات لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للقطاع	%٠	
		الإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء	١. تجميع ورصد وتوثيق المعلومات والبيانات والأضرار التي لحقت بالهيئات والأجهزة القضائية والعمل القضائي وكشفها للمنظمات الدولية والمحلية والجهات المعنية.	%١٠٠	%٦٣,٢٥
			٢. متابعة أعمال الشرطة القضائية والحراسات الأمنية في المحاكم.	%١٠	
			٣. زيادة تأمين مباني (المجمعات القضائية – المحاكم) ومحتوياتها المختلفة من خلال توفير الحماية المناسبة للحفاظ على قضايا المواطنين.	%١٠٠	
			٤. توفير زي موحد للشرطة القضائية وبطائق تعريفية لهم.	%٦٠	
			٥. إعداد التوصيف الوظيفي للوظائف المختلفة في المحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.	%٢٥	
			٦. إستكمال شغل الوظائف الإشرافية في الهيكل التنظيمي للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة التابعة لها بجميع مستوياتها (أ – ب – ج).	%١٠٠	
			٧. استكمال تحديث السجلات القضائية في المحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.	%١٠٠	
			٨. إعداد وتنفيذ قاعدة بيانات إليكترونية للإعلان والإنابة بالإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء.	%٦٠	
			٩. إعداد وتخطيط وتجهيز سجلات عمل الشرطة القضائية في المحاكم.	%٥٠	

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
			١٠. إنشاء أرشيف نموذجي في (٤) محاكم (٢) منها مملوكة للدولة و(٢) منها مستأجرة.	%٠	
			١١. إعداد وإصدار قاموس لغة الإشارة للصم والبكم.	%٢٠	
			١٢. إعداد وإصدار دليل الخبراء المرخص لهم بالعمل أمام الجهات القضائية.	%١٠٠	
			١٣. إستكمال تحديث قاعدة بيانات الموظفين (العاملين بالمحاكم الإستئنافية والإبتدائية).	%١٠٠	
			١٤. إعداد خارطة الإختصاص المكاني للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية في (١٠) محافظات.	%٥٠	
			١٥.الحد من الفساد وجوانب القصور والخلل في أعمال المحاكم في (٦) محافظات بنسبة ٥٠%.	%٨٠	
			١٦. تقييم أداء العاملين بالمحاكم للعام ٢٠١٨م وتفعيل نتائجه لتفعيل مبدأ الثواب والعقاب لموظفي المحاكم.	%٣٥	
			١٧. البت في الشكاوى المقدمة ضد موظفي المحاكم.	%١٠٠	
			١٨. تنفيذ التفتيش المفاجئ على موظفي المحاكم في عدد (١٠) محافظات.	%١٠٠	
			١٨. تفعيل مجالس التأديب المنشأة في المحاكم بنسبة ٧٠%.	%٠	
			٢٠. تطوير برنامج الموارد البشرية لمتابعة نتائج بحث الشكاوى والتحقيقات والعقوبات التأديبية والجنائية على الموظفين.	%٠	
		الإدارة العامة للمحاكم المتخصصة	١. إعداد التوصيف الوظيفي للوظائف المختلفة في الشعب الإستئنافية والمحاكم الإبتدائية والمتخصصة.	%٠	%٧٢
			٢. إستكمال شغل الوظائف الإشرافية في الهيكل التنظيمي للشعب الإستئنافية المتخصصة والمحاكم الإبتدائية المتخصصة.	%١٠٠	
			٣. استكمال تحديث السجلات القضائية في الشعب الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.	%٧٠	
			٤. إعداد وتنفيذ قاعدة بيانات إليكترونية للإعلان والإنابة بالإدارة العامة للمحاكم المتخصصة.	%٥٠	
			٥. إعداد قاعدة بيانات (السجل العام للموظفين العاملين بالشعب الإستئنافية والمحاكم الإبتدائية المتخصصة).	%١٠٠	
			٦.الحد من الفساد وجوانب القصور والخلل في أعمال الشعب والمحاكم المتخصصة في (٥) محافظات بنسبة ٥٠%.	%١٠٠	
			٧. تقييم أداء العاملين بالشعب والمحاكم المتخصصة للعام ٢٠١٨م وتفعيل نتائجه لتفعيل مبدأ الثواب والعقاب لموظفي المحاكم.	%١٠٠	
			٨. البت في الشكاوى المقدمة ضد موظفي الشعب والمحاكم المتخصصة.	%١٠٠	
			٩. تنفيذ التفتيش المفاجئ على موظفي الشعب والمحاكم المتخصصة.	%١٠٠	
			١٠. إنشاء مجالس التأديب في الشعب المتخصصة.	%٠	
		الإدارة العامة للتوثيق	١- تعميم اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م على مكاتب وأقلام التوثيق والإدارات والجهات المعنية للعمل بها وتنفيذها.	%١٠٠	%٦٤
			٢- إعداد مشروع لتنظيم آلية النسبة المخصصة من الرسم الإضافي لصالح تطوير عمل التوثيق وفقاً للائحة.	%٧٥	
			٣- إعداد مشروع لتنظيم إجراءات تعيين وإختبار الموثقين.	%٨٠	
			٤- تحديد أجور الأمناء التي يتقاضونها من المواطنين للمحررات عديمة القيمة المالية.	%٦٠	
			٥- إعداد مشروع لمنح بدل التوثيق للعاملين بالتوثيق المنصوص عليه في القانون واللائحة.	%٦٠	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
			٦- تغطية عدد (٣٠) من الشواغر في وظائف مدراء مكاتب التوثيق ورؤساء الأقسام والأقلام و ٣٠% من الوحدات المنشأة حديثاً في أقلام التوثيق بموجب اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق.	%٣٠	
			٧- استكمال تحويل مكتب التوثيق بأمانة العاصمة وعدد (٢) أقلام توثيق في محكمتين ابتدائيتين إلى مكاتب نموذجية وتقييم سير العمل فيها.	%٧٠	
			٨- توحيد البطائق الخاصة بالأمناء باستبدال النماذج القديمة بنسبة (١٥) % إضافة إلى ما سبق.	%٣٠	
			٩- تغطية (٨٥) منطقة شاغرة من الأمناء.	%١٠٠	
			١٠- مكننة أعمال التوثيق وتطبيق برنامج التوثيق والأرشفة الالكترونية في عدد (٦) مكاتب وأقلام توثيق	%٦٠	
			١١- مراجعة البيانات وقوائم المدخلات والتقارير للبرامج الالكترونية الخاصة بالتوثيق والأمناء ومتابعة تحديثها وتطويرها والعمل بها.	%٣٠	
			١٢- إجراء مسح شامل للأمناء في عدد (٤) محافظات وفرزهم وبيان حالاتهم (مجددين ، ومستمرين ، منقطعين عن العمل).	%٣٠	
			١٣- فرز وتنظيم وأرشفة السجلات والملفات لدى إدارة التصديق بالوزارة.	%١٠٠	
			١٤- إعادة ترتيب وتنظيم إرشيف الأمناء وفرز الملفات والسجلات وحفظها لعدد (٤٠٠٠) أمين.	%٠	
			١٥- تنفيذ التفتيش الدوري لعدد (٧) محافظات.	%٣٠	
			١٦- تنفيذ التفتيش المفاجئ لعدد (٥) مكاتب وأقلام التوثيق.	%١٥	
			١٧- تقييم أداء العاملين بمكاتب وأقلام التوثيق والأمناء للعام ٢٠١٨م وتفعيل نتائجه.	%٢٠	
			١٨- البت في الشكاوى المقدمة ضد موظفي مكاتب وأقلام التوثيق والأمناء.	%٩٠	
			١٩- رصد المخالفات وأوجه القصور التي تظهر في الوثائق المسلمة لإدارة التصديق لغرض المصادقة عليها للخارج ورفع تقرير عنها.	%١٠٠	
			٢٠- دراسة تقارير أداء وإنجازات مكاتب التوثيق بالمحافظات للعام ٢٠١٨م وتحليلها والرفع بخلاصتها مع التوصيات والمقترحات.	%١٠٠	
			٢١- الحد من ظاهرة تزوير أختام أقلام التوثيق بطباعة أختام ضاغطة ومموهة لعدد (٣٠) قلم توثيق.	%٦٠	
		الإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر	١- إبراز جرائم العدوان بحق الأطفال والمؤسسات التي تعنى بشئون الطفل.	%٥٠	%٥٩
			٢. تقديم المساعدة القانونية والقضائية للأحداث أمام أقسام الشرطة والنيابات والمحاكم.	%١٠٠	
			٣. تطوير وتعزيز نظام المساعدة القانونية والقضائية للأطفال والأحداث.	%٩٨	
			٤. تفعيل عمل الخبراء الاجتماعيين، وتعزيز نظام الرقابة على أعمالهم، وتحسين مستحقاتهم بنسبة (١٠٠%).	%١٠٠	
			٥. تحسين أوضاع الأطفال الموقوفين.	%٩٠	
			٦. إعداد دراسة تقييمية شاملة حول وضع أموال القصر أمام المحاكم.	%٨٧	
			٧. إعداد وإنجاز مشروع نظام لإدارة شئون أموال القصر.	%٠	
			٨. التنسيق مع الجهات المختصة لتنفيذ زيارات ميدانية لدور رعاية الأحداث.	%١٠٠	
			٩- توسيع النطاق الجغرافي لمحاكم الأحداث.	%١٠٠	
			١٠- تطوير نظم البيانات المتعلقة بعدالة الأحداث.	%٥٠	
			١١- فتح وحدات مختصة لشئون خدمات المرأة المتقاضية في مكتب جمهور المتقاضين.	%٥٠	
			١٢- التنسيق مع الجهات المختصة لتنفيذ زيارات ميدانية لسجون النساء.	%٠	

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
			١٣- تقديم المساعدة القانونية والقضائية للنساء الفقيرات والمعسرات العاجزات عن دفع أتعاب المحاماة.	%١٠٠	
			١٤- تحديث قاعدة بيانات النوع الإجتماعي (ذكور – إناث) في هيئات السلطة القضائية.	%٥٠	
			١٥- إنشاء وتنفيذ قاعدة بيانات للنساء السجينات (المعسرات) وأماكن احتجازهن.	%٥٠	
			١٦- تقديم المساعدة القانونية للسجينات المعسرات.	%٠	
			١٧- إعداد قاعدة بيانات الزواج المبكر.	%٢٠	
٣	قطاع المكتب الفني	رئيس المكتب الفني	عقد (١٢) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة المكتب الفني السنوية.	%٠	%٠
			عقد (٤) إجتماعات لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للمكتب الفني.	%٠	
		الإدارة العامة للشئون القانونية	١- تنفيذ مسح شامل لمنظومة التشريعات الوطنية ذات العلاقة بالعمل القضائي وإنجاز مصفوفة متكاملة بمتطلبات تعديل تلك التشريعات.	%٥	%٢٧,٧
			٢- إعداد مشروع قانون بتعديل قانون السلطة القضائية.	%٠	
			٣- متابعة إستكمال الإجراءات الدستورية للموافقة على قوانين الأحوال الشخصية والجرائم والعقوبات والإرهاب والتحكيم المعروضة على مجلس النواب.	%٥٠	
			٤- متابعة إصدار القرارات الجمهورية بإنشاء المركز الوطني للطب الشرعي والإدارة العامة للشرطة القضائية بوزارة العدل.	%٩٠	
			٥- متابعة إصدار لائحة الخبرة أمام جهات القضاء المعروضة على مجلس القضاء الأعلى.	%٣٥	
			٦- إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الإتجار بالبشر	%١٠٠	
			٧- إعداد وانجاز اللائحة التنظيمية للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.	%١٠	
			٨- إستكمال إعداد مشروع اللائحة التنفيذية للمعهد العالي للقضاء.	%١٠	
			٩- إصدار لائحة التقسيمات الفرعية للوزارة.	%٢٥	
			١٠- متابعة القضايا الخاصة بالوزارة سواءً المرفوعة منها أو ضدها أمام النيابات والمحاكم.	%٢٥	
			١١- إعداد الدليل الإرشادي للتحقيق والتأديب الإداري على ضوء نتائج الدورة التدريبية الخاصة بالتحقيق الإداري.	%٢٥	
			١٢- القيام بعدد (٤) زيارات ميدانية لعدد (٤) محاكم استئنافية لتفعيل إدارات وأقسام التحقيق فيها للقيام بمهامها وفقا للائحة التنظيمية للمحاكم.	%٢	
			١٣- إستكمال عمليات التوثيق الجنائي والقانوني لجرائم العدوان على هيئات وأجهزة السلطة القضائية وموظفيها ومحتوياتها من خلال توثيق عدد (٢٤) محضر تحريز و(٦) تقارير لمسارح الجرائم، ومتابعة إثبات (١٢) حالة لقصف مباني السلطة القضائية.	%١٥	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
٢	الإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان	الإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان	١- التواصل مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان لفضح جرائم العدوان بحق السلطة القضائية وموظفيها.	%٥٠	%٤٠
			٢- توزيع عدد (١٠٠) نسخة ورقية واليكترونية من الكتب الخاصة بانتهاكات العدوان بحق السلطة القضائية وموظفيها على المنظمات الدولية والمحلية.	%٠	
			٣- كشف انتهاكات العدوان المتعلقة بحقوق الإنسان.	%٢٥	
			٤- إعداد قاعدة بيانات شاملة للنازحين من موظفي السلطة القضائية بسبب العدوان.	%٢٥	
			٥- التنسيق للإفراج (٥٠) من السجناء المعسرين وتفعيل اللجان الخاصة بذلك.	%٣٥	
			٦- تفعيل إجراءات التعاون الدولي مع الدول فيما يخص السجناء اليمنيين في الخارج والسجناء الأجانب في الداخل.	%٩٥	
			٧- إعداد آلية لتنفيذ الإتفاقيات الدولية.	%٥٠	
			٨- متابعة مجلس الوزراء بصدور قرارات بالموافقة على الفقرة (٣) من المادة (١) من الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والمادة (٦٩) من الإتفاقية العربية الموحدة للتعاون القضائي.	%٥٠	
			٩- إعداد كتاب بالمعاهدات الدولية متعددة الأطراف التي صادقت عليها بلادنا.	%٢٥	
			١٠- نشر وتوزيع (٢٠٠٠) نسخة من كتاب الإتفاقيات الدولية، و(٢٠٠٠) نسخة إليكترونية على المحاكم والنيابات.	%٥	
			١١- توفير المواثيق والإتفاقيات والبروتوكولات الملحقة بالإتفاقيات الدولية مع قرارات المصادقة عليها.	%٣٥	
			١٢- إنشاء وتنفيذ قاعدة بيانات بمجالات التعاون القضائي (اتفاقيات– بروتوكولات- برامج تنفيذية – مذكرات تفاهم- وثائق ومحاضر التصديق).	%١٠٠	
			١٣- التواصل والتنسيق مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المانحة لبحث تقديم المساعدات اللازمة للسلطة القضائية.	%٠	
٣	الإدارة العامة للدراسات والبحوث	الإدارة العامة للدراسات والبحوث	١. إعداد دراسة حول الإدارة القضائية بالمحاكم (الواقع – الصعوبات – الحلول والمعالجات).	%٠	%١٦,٦
			٢. إعداد دراسة حول الوسائل البديلة لحل المنازعات.	%٠	
			٣. إعداد دراسة حول تنفيذ الأحكام القضائية (الواقع – المشاكل ومعوقات التنفيذ –الحلول والمعالجات.	%٠	
			٤. إعداد دراسة شاملة لإعادة تقييم وتوزيع خارطة الخدمات القضائية وبما يساهم في تعزيز وتجويد تقديم العدالة للمواطنين.	%٠	
			٥. إعادة تنظيم وهيكلة المكتبة المركزية وأرشفة وتنظيم محتوياتها.	%٠	
			٦- إعداد (١٠) تعميمات ومنشورات للمحاكم في المجالات المالية والإدارية والتنظيمية.	%١٠٠	
٤	الإدارة العامة لمكتب الوزير	الإدارة العامة لمكتب الوزير	١. تدريب عدد (٣٠) موظفاً في دورات (السكرتارية والأرشفة، صياغة الخطابات الرسمية، إعداد التقارير-الخطط- محاضر الاجتماعات)	%٢٥	%٧٣,١
			٢. إستكمال أتمتة العمل في الإدارة العامة لمكتب الوزير بنسبة ٩٥%.	%٦٠	
			٣. تفعيل مبدأ الإنضباط الوظيفي لدى العاملين بالمكتب بنسبة ٩٠%.	%١٠٠	
			٤. تفعيل دور وأداء مجلس الوزارة بنسبة ٩٠%	%٥٠	
			٥. متابعة القطاعات والإدارات العامة لإعداد خططها السنوية وتقاريرها بنسبة ٧٠%.	%١٠٠	
			٦. المشاركة في إعداد خطة عمل الوزارة ضمن خطة عمل مجلس الوزراء لعام ٢٠١٩م	%٨٥	
			٧. تفعيل دور اللجان التي شكلت في الوزارة لإعداد مشاريع القرارات الجمهورية والقوانين واللوائح.	%٩٠	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
			٨. الرفع بتقارير دورية كل ثلاثة أشهر عن مستوى تنفيذ قرارات وأوامر مجلس الوزراء ومجلس الوزراء لعام ٢٠١٩م ومتابعة تنفيذها.	%١٠٠	
			٩. متابعة مشاريع القرارات الجمهورية واللوائح لدى مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية.	%٧٥	
٥	الإدارة العامة لمركز معلومات القضاء	الإدارة العامة لمركز معلومات القضاء	١. رصد وتوثيق البيانات والمعلومات الخاصة بالأضرار التي لحقت بهيئات وأجهزة السلطة القضائية وكشفها أمام المنظمات الدولية والمحلية والجهات المعنية.	%٥٠	%٤٢,٥
			٢. إعداد قاعدة بيانات شاملة للشهداء و الجرحى و النازحين و المرابطين من موظفي السلطة القضائية بسبب العدوان وتطوير آلية لرصد احتياجاتهم الأساسية والتنسيق المستمر مع جهات الدولة المختصة والمنظمات الدولية لتغطيتها.	%٠	
			٣. إجراء الصيانة والترميم الضروريين لمجمعات ومباني السلطة القضائية المتضررة جراء العدوان الغاشم على بلادنا.	%٠	
			٤. تنظيم فعاليات خاصة بمناسبة أسبوع الشهيد والذكرى السنوية لشهداء السلطة القضائية، وتنفيذ زيارات للجرحى وأسر الشهداء والنازحين من منتسبي السلطة القضائية جراء العدوان الغاشم.	%١٠٠	
			٥. إعداد قاعدة بيانات شاملة للأضرار التي لحقت بهيئات وأجهزة السلطة القضائية وموظفيها.	%٨٠	
			٦. إعداد وتنفيذا آلية متكاملة لتحصيل وتنمية الإيرادات ومتابعة توريدها.	%١٠٠	
			٧. تفعيل عمل محكمة الضرائب لسرعة البت في قضايا التهرب الضريبي والجمركي بما يساهم في مكافحة التهريب الجمركي والضريبي	%٠	
			٨. العمل على تحسين أداء وفعالية المحاكم لتيسير إجراءات التقاضي وسرعة البت في القضايا المعروضة أمام المحاكم.	%١٠٠	
			٩. تطوير نظام وتقنية مكاتب وأقلام التوثيق في أمانة العاصمة والمحافظات بهدف تحويلها إلى مكاتب نموذجية من حيث الكادر البشري والتقنية والتجهيزات.	%١٠	
			١٠. تجهيز البنية التحتية لغرفة السيرفرات الرئيسية - DataCenter	%٠	
			١١. استكمال البنية التحتية البرمجية.	%٥٠	
			١٢. تحديث أنظمة الويب وتحليل وتصميم أنظمة وبرامج جديدة.	%٥٠	
			١٣. استكمال تفعيل وسائل تواصل واستعلام الكادر القضائي والمحاميين والمواطن عن الخدمات القضائية والمعاملات الالكترونية.	%٥٠	
			١٤. إستكمال عملية الربط الشبكي للمحاكم بمركز معلومات القضاء.	%٥٠	
			١٥. تحديث وصيانة الأجهزة الإلكترونية والأجهزة المعلوماتية في ديوان عام الوزارة وعدد من المحاكم.	%٧٠	
			١٦. بناء وتنفيذ وتحديث الأنظمة القضائية والإدارية والمالية.	%٦٥	
			١٧. تحديث قاعدة بيانات شئون موظفي السلطة القضائية، وربطها بالوحدة الفنية للسلطة القضائية.	%٥٠	
			١٨. تفعيل استخدام البصمة الالكترونية.	%٠	
			١٩. تنفيذ التفتيش المفاجئ على موظفي المحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	%٠	
			٢٠. البت في الشكاوي المقدمة ضد موظفي الوزارة والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق والأمناء.	%١٠٠	
			٢١. إعداد وإصدار الدليل الإرشادي التفصيلي لمكافحة غسل الأموال للموثقين والأمناء.	%١٠	
			٢٢. الاهتمام بالعنصر البشري تدريباً وتأهيلاً.	%٠	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
٦	الإدارة العامة للمراجعة الداخلية	الإدارة العامة للمراجعة الداخلية	١. التأكد من تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.	%٧٥	%٣٠
			٢. العمل على تنمية الإيرادات وتحصيلها وتوريدها وتحسين بيئة الأعمال في عدد (٣٠) محكمة.	%٠	
			٣. رفع درجة الإلتزام بالقوانين واللوائح من قبل (٤) قطاعات في الوزارة و(١٥) إدارة عامة والمعهد العالي للقضاء فيها بنسبة٥٠% .	%٠	
			٤. رفع درجة الإلتزام بالقوانين واللوائح من قبل (٨) محاكم استئنافية و (١٦) محكمة ابتدائية في أمانة العاصمة ومحافظات صنعاء والجوف والحديدة وإبوالمحويت وذمار وعمران وريمة بنسبة ٥٠%.	%١٠٠	
			٥. إجراء مراجعة مفاجئة على أعمال عدد (٣٠) من أمناء الصناديق في المحاكم.	%٥	
			٦. التحقق من مدى كفاية وكفاءة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها الإدارة العامة للتدريب والتأهيل.	%٠	
٧	الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور	الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور	١. إستكمال إصدار دليل خدمات وزارة العدل.	%١٠٠	%٥٦
			٢. رفع مستوى الاستجابة لدى القطاعات والإدارات العامة في الوزارة بقيد المراسلات والمكاتبات عبر الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور بنسبة (٨٠%).	%١٠٠	
			٣. كسب رضا جمهور المتعاملين مع الوزارة بنسبة (٨٠%).	%٥٠	
			٤. إعداد دراسة شاملة لتنظيم حركة سير المعاملات منذ ورودها لوزارة العدل حتى الانتهاء من إنجاز المعاملة، وتطبيق نتائجها على القطاعات والإدارات العامة .	%٣٠	
			٥. متابعة إستكمال تجهيز مقر الادارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور بالمبنى الجديد.	%٠	
٨	الإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية	الإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية	١. نشر المعلومات والبيانات حول الأضرار التي لحقت بالهيئات والأجهزة القضائية والعمل القضائي وكشفها.	%٧٥	%٨١
			٢. تطوير آلية لرصد وتلبية نسبة (٥٠%) من احتياجات نازحي السلطة القضائية الأساسية.	%٠	
			٣. تنظيم (٤) فعاليات خاصة بمناسبة أسبوع الشهيد والذكرى السنوية لشهداء السلطة القضائية.	%١٠٠	
			٤. القيام بعدد (٦٠) زيارة ميدانية للجرحى واسر الشهداء من منتسبي القضاء جراء العدوان الغاشم .	%١٠٠	
			٥. الإعداد والتحضير لعقد (٢٣) ندوة وحلقة ولقاء تلفزيوني وإذاعي توعوي.	%٧٥	
			٦. بث مواد توعوية عبر موقع القضائية نت والمواقع الإلكترونية الأخرى عن أعمال الوزارة والمستجدات على الساحة القضائية.	%١٠٠	
			٧. بث فلاشات توعوية إذاعية.	%١٠٠	
			٨. تفعيل موقع مستشارك القانوني لتقديم الخدمات الإستشارية إليكترونياً	%١٠٠	
			٩. الإعداد والتحضير لعقد (٨) ندوات إذاعية وتليفزيونية للمساهمة في رفع مستوى الوعي المجتمعي بالقوانين والإجراءات القانونية لرفع الدعاوى في جرائم العدوان.	%١٠٠	
			١٠. إجراء تغطية شاملة لكافة الفعاليات واللقاءات التي تقوم بها الوزارة والتي تنشرها الصحف والقنوات والمواقع عن القضاء والمحاكم.	%١٠٠	
			١١. إصدار الصحيفة القضائية.	%١٠٠	
			١٢. المشاركة في التنظيم والترتيب لعقد الفعاليات التي ستقيمها الوزارة.	%١٠٠	
			١٣. استقبال وتوديع الوفود الزائرين للوزارة.	%١٠٠	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
٩	وحدة مكافحة غسل الأموال	وحدة مكافحة غسل الأموال	١. إعداد وإصدار الدليل الإرشادي التفصيلي لمكافحة غسل الأموال للموثقين والأمناء.	%١٠٠	%٤٤
			٢. إعداد وإنجاز قاعدة بيانات جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	%٢٠	
			٣. إعادة تنظيم مهام واختصاصات وحدة مكافحة غسل الموال وتمويل الإرهاب وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية.	%٥٠	
			٤. تعيين مسئول إلتزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الوزارة.	%٥٠	
			٥. تكليف عدد (١٠) مسئول امتثال لمكافحة غسل الأموال في مكاتب التوثيق في المحافظات.	%٥٠	
١٠	المعهد العالي للقضاء	المعهد العالي للقضاء	١. رفع المستوى المعرفي والعلمي للطلاب الملتحقين للدراسة بالمعهد لعدد (٣٧٢) طالب.	%١٠٠	%٧,٤
			٢. توفير المنهج الدراسي لعدد (٣٧٢).	%٧٠	
			٣. التحقق من مدى المستوى المعرفي والعلمي للدراسين في المعهد لعدد (٣٧٢).	%٠	
			٤. تدريب عدد (٣٠) موظفاً في المجال الإداري.	%٠	
			٥. تدريب عدد (٣٠) قاضياً حول صياغة الأحكام القضائية وإصدارها.	%٠	
			٦. تدريب عدد (٣٠) قاضياً حول الإدارة القضائية.	%٠	
			٧. تدريب عدد (٣٠) موظفاً حول أعمال قلم الكتاب وأمناء السر.	%٠	
			٨. تدريب عدد (٣٠) قاضياً حول أعمال النيابات الإستئنافية.	%٠	
			٩. تدريب عدد (٥٠) أميناً شرعياً حول أعمال الأمناء الشرعيين.	%٠	
			١٠. تدريب عدد (٥٠) من موظفي كادر القلم أعمال القلم الجنائي.	%٠	
			١١. تدريب عدد (٤٠) قاضياً على الحوار بين الأجيال القضائية.	%٠	
			١٢. زياد معرفة الطلاب في مجال منهجية وطرق البحث العلمي بنسبة (١٠٠%).	%٠	
			١٣. تدريب الدارسين حول كيفية تناول المشكلات ودراستها وتحليلها بنسبة (٨٠%).	%٠	
			١٤. إجراء دراستين علميتين عن معوقات سير عمل المحاكم والنيابات والمتطلبات اللازمة لتطويرها وتحديثها.	%٠	
			١٥. إصدار مجلة قضائية متخصصة في نشر الأبحاث المحكمة .	%٠	
			١٦. تحقيق الإستفادة القصوى من الأبحاث المعدة من طلاب المعهد بنسبة (٨٠%).	%٠	
			١٧. رفع مستوى الخدمة التي تقدمها المكتبة الإلكترونية بنسبة (٨٠).	%٠	
			١٨. تجديد مراجع المكتبة بنسبة لا تقل عن (٣٠%).	%٠	
			١٩. إنجاز الجزء الأول من الموسوعة البحثية للدفع من (١٦ – ٢٢) بنسبة (١٠٠%).	%٠	
			٢٠. إنجاز اللائحة المالية للمعهد.	%٠	
			٢١. استكمال إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المعهد العالي للقضاء.	%٠	
			٢٢. تطبيق قانون التدوير الوظيفي في مدة.	%٠	
			٢٣. رفع أداء العمل عبر مكننته بنسبة (٧٠%) .	%٠	

مما سبق يلاحظ أن هناك تقارب في مستويات تنفيذ خطط الإدارات العامة مع هبوط مستوى التنفيذ لدى البعض منها، لكنها بشكل عام تحوم حول مستوى متدني إلى متوسط لتنفيذ الخطة.

ثالثاً: تقييم مستوى تنفيذ الخطة :-

تسعى الوزارة إلى معرفة نتائج أعمالها وجهودها وحقيقة وواقع عملية التنفيذ وتحديد وتشخيص الأسباب والتحديات التي مثلت عائقاً أساسياً التي ادت إلى عدم التنفيذ.
ونظراً للتحديات والصعوبات الكبيرة التي تمر بها بلادنا بشكل عام والسلطة القضائية بشكل خاص، والتي فرضت نفسها على العمل، وحدت كثيراً من جهود الوزارة في تنفيذ خطتها.
إلا أن الوزارة بادرت إلى تنفيذ الخطة وبروح عالية من المسئولية الوطنية والشعور بحجم وخطورة التحديات متجاوزة في ذلك الكثير من الصعوبات والمعوقات.
ولأن عملية تنفيذ الخطة قد سارت بوتيرة لا باس بها فقد كان ذلك سبباً لتحقيق العديد من الإنجازات، لكن بالمقابل كان هناك عدد من الصعوبات والتحديات التي واجهت الوزارة في إطار تنفيذها للخطة خلال عام الخطة:

الصعوبات التي واجهت الوزارة في تنفيذ خطتها:

- عدم تجاوب المحاكم في تقديم ورفع البيانات والمعلومات المطلوبة منها في كثير من الأنشطة اللازمة لتنفيذ الخطة، خاصةً البيانات اللازمة لقواعد البيانات وتقييم الأداء وغيرها.
- شحة الامكانيات المالية وعدم توفر الموازنة المناسبة اللازمة لتنفيذ الخطة.
- عدم توفر النفقات المالية لشراء الآلات والمعدات والأجهزة والمطبوعات للوزارة والمحاكم، وهو ما يعني إعاقة الجهات المختصة عن القيام بواجبها في العمل على الوجه المطلوب.

التحديات التي واجهت الوزارة في تنفيذ خطتها:

- العدوان الغاشم على بلادنا والحصار الجائر الذي خلق ظروف عمل استثنائية اثرت على مستوى الإنجاز.
- ضمان عدم توقف العمل في مختلف المؤسسات والهيئات القضائية خاصةً المحاكم وضمان استمراريتها في تأدية عملها وواجباتها.
- المحافظة على محتويات المحاكم من قضايا وسجلات وأثاث وتجهيزات إليكترونية وتجهيزات مكتبية وغيرها في ظل استمرار العدوان في الاستهداف الممنهج لمقرات المحاكم والنيابات العامة.
- استئجار البديل عن بعض المحاكم وشراء وتوفير الإحتياجات الضرورية من الأثاث والتجهيزات اللازمة لها لتأدية أعمالها.

والله الموفق،،،

التقرير التقييمي السنوي لقطاع الشئون المالية والإدارية

- قطاع الشئون المالية والإدارية
- تقرير الإدارة العامة للشئون المالية.
- تقرير الإدارة العامة للموارد البشرية.
- تقرير الإدارة العامة للتدريب والتأهيل.
- تقرير الإدارة العامة للتجهيزات.

قطاع الشئون المالية والإدارية

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ خطة التشغيلية لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لقطاع الشئون المالية

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	عقد (١٢) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة القطاع السنوية	١. عقد اجتماع شهري بمدراء عموم الإدارات العامة في القطاع لمناقشة خطة الوزارة وتنفيذها، وتحديد الصعوبات والمشاكل التي تعيق تنفيذها. ٢. التنسيق بين الإدارات العامة في القطاع لتنفيذ المهام المشتركة ضمن الخطة.	عقد (١٢) إجتماع	لم يتم التنفيذ	٠%	
		عقد (٤) إجتماعات لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للقطاع	١. عقد إجتماع ربع سنوي لمناقشة مستوى تنفيذ خطة القطاع. ٢. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الأول من عام الخطة. ٣. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الثاني من عام الخطة. ٤. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الثالث من عام الخطة. ٥. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الرابع من عام الخطة.	• عقد (٤) إجتماعات • رفع (٤) تقارير تقييم ربعية.	لم يتم التنفيذ	٠%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون المالية

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للشئون المالية للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	العمل على تنمية الإيرادات وتحصيلها وتوريدها وتحسين بيئة الأعمال.	١. إعداد مشروع الموازنة العامة للوزارة والمحاكم للعام ٢٠٢٠م.	١. تشكيل لجنة لإعداد الموازنة . ٢. توجيه المحاكم بإعداد مشروعات موازناتها والرفع بها للوزارة. ٣. تجميع موازنات المحاكم. ٤. إعداد موازنة موحدة للوزارة والمحاكم. ٥. رفع مشروع الموازنة للجهات المختصة.	• رفع مشروع الموازنة للجهات المختصة.	تم التنفيذ	١٠٠%	
		٢. إعداد مشروع الحساب الختامي للوزارة والمحاكم للعام ٢٠١٨م.	١. تشكيل لجنة لإعداد الحساب الختامي. ٢. توجيه المحاكم بإعداد حساباتها الختامية ورفعها للوزارة. ٣. تجميع ردود المحاكم. ٤. إعداد الحساب الختامي الموحد للوزارة والمحاكم. ٥. رفع مشروع الحساب الختامي للجهات المختصة.	• رفع الحساب الختامي للجهات المختصة	تم رفع الحساب الختامي إلى الجهات المختصة.	١٠٠%	
		٣. إعداد وتنفيذ آلية متكاملة لتحصيل وتنمية الإيرادات ومتابعة توريدها.	١. تشكيل لجنة من الجهات المختصة لإعداد الآلية. ٢. إعداد رؤية ومنهجية عمل للجنة. ٣. مخاطبة الجهات المختصة لتقديم مقترحاتها حول الموضوع. ٤. تجميع المقترحات اللازمة وتفريغها وفرزها.	• وجود آلية لتنمية وتحصيل الإيرادات • تعميم الآلية على جميع الجهات القضائية للعمل بها	لم يتم التنفيذ	٠%	لم يتم تشكيل اللجنة من قيادة الوزارة لذلك لم يتم إستكمال تنفيذ الخطة.

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للشئون المالية للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٥. إعداد مشروع الآلية ورفعه لوزير العدل.				
			٦. إصدار الآلية وتعميمها للتنفيذ.				
		٤. إعداد دراسة لتقييم مستوى الإنفاق في هيئات ومؤسسات القضاء، وإعداد آلية لترشيد عملية الإنفاق والاقتصار على ما هو حتمي وضروري.	١. تشكيل لجنة من الهيئات والجهات القضائية لإعداد الدراسة والآلية.	• وجود دراسة تقييمية عن مستوى الإنفاق في السلطة القضائية. • رفع الدراسة لوزير العدل • وجود آلية لترشيد الإنفاق في السلطة القضائية • تعميم الآلية على الجهات القضائية.	لم يتم التنفيذ	٠%	
			٢. إعداد الدراسة التقييمية لمستوى الإنفاق في هيئات وأجهزة القضاء، مشفوعة بالتوصيات اللازمة.				
			٣. رفع الدراسة لوزير العدل للموافقة عليها ورفعها لمجلس القضاء الأعلى.				
			٤. إعداد آلية ترشيد مستوى الإنفاق تتواكب مع الظروف الحالية، ورفعها لوزير العدل للموافقة عليها ورفعها لمجلس القضاء الأعلى				
		٥. متابعة تحصيل الإيرادات المختلفة وتوريدها إلى خزينة الدولة.	١. توفير قسائم تحصيل الايرادات نموذج (٥٠) حسابات للديوان العام والمحاكم.	• عدد دفاتر قسائم التحصيل الموزعة على المحاكم • مقدار الإيرادات المحصلة في الديوان. • مقدار الإيرادات التي تم تحصيلها في المحاكم. • مقدار الإيرادات التي تم توريدها إلى خزينة الدولة.	تم توفير قسائم تحصيل الايرادات نموذج (٥٠) حسابات للديوان العام والمحاكم.	١٠٠%	
			٢. مراجعة قسائم التحصيل المشتراه من المالية قبل إرسالها للمحاكم.		تم مراجعة قسائم التحصيل المشتراه من المالية قبل إرسالها للمحاكم.		
			٣. استقبال طلبات المحاكم وكشوفات التوريد ومراجعتها.		تم استقبال طلبات المحاكم وكشوفات التوريد ومراجعتها.		
			٤. قطع حوافظ التوريد واستكمال الإجراءات.		تم قطع حوافظ التوريد واستكمال الإجراءات.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للشئون المالية للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٥. متابعة عملية تحصيل الإيرادات في الديوان والمحاكم.		تم متابعة عملية تحصيل الإيرادات في الديوان والمحاكم.		
			٦. مراجعة كعوب القسائم المستخدمة في المحاكم		تم مراجعة كعوب القسائم المستخدمة في المحاكم.		
			٧. القيد في الدفاتر والسجلات		تم القيد في الدفاتر والسجلات.		
			٨. رفع تقرير عن سير عملية التحصيل.		تم رفع تقرير عن سير عملية التحصيل.		
			٤. رفع التقرير النهائي للجرد لوزير العدل.				
		٦. إجراء الجرد السنوي الفعلي لموجودات الوزارة لعام ٢٠١٩م ومقارنته مع البيانات المتوفرة.	١. تشكيل لجان الجرد السنوي	- رفع تقرير عن عملية الجرد السنوي لوزير العدل.	تم تشكيل لجان الجرد السنوي	١٠٠%	
			٢. إجراء الجرد السنوي لكافة موجودات الوزارة.		تم إجراء الجرد السنوي لكافة موجودات الوزارة.		
			٣. إجراء مقارنة فعلية للبيانات المتوفرة مع الجرد السنوي.		تم إجراء مقارنة فعلية للبيانات المتوفرة مع الجرد السنوي.		
			٤. رفع التقرير النهائي للجرد لوزير العدل.		تم رفع التقرير النهائي للجرد لوزير العدل.		
٢	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة والعدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	١. تزويد عدد (١٠٠) محكمة بالمطبوعات القضائية.	إعداد خطة توزيع المطبوعات القضائية على ضوء الإحتياجات الواردة من الإدارة العامة للتجهيزات.	• إرسال المطبوعات القضائية إلى (١٠٠) محكمة. • عدد وانواع المطبوعات المرسلة إلى المحاكم. • رفع تقرير لوزير العدل.	تم إرسال المطبوعات القضائية إلى (٢٠) محكمة.	١٠٠%	
			تجهيز المطبوعات من خلال إعداد استمارة صرف للمطبوعات القضائية واستكمال الإجراءات الخاصة بذلك.		تم تجهيز عدد من أنواع المطبوعات .		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للشئون المالية للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			إرسال المطبوعات إلى المحاكم المستهدفة.		تم إرسال عدد من أنواع المطبوعات إلى المحاكم.		
			رفع تقرير عن عملية الصرف لوزير العدل.		تم رفعه تقرير عن عملية الصرف لوزير العدل.		
		٢. تزويد المحاكم بالطلبات والمستلزمات الملحة والضرورية لعدد (٤٠) محكمة.	١. إعداد خطة توزيع المستلزمات والطلبات الضرورية على ضوء الإحتياجات الواردة من الإدارة العامة للتجهيزات.	• توزيع الطلبات والإحتياجات على عدد (٤٠) محكمة. • نوعية الطلبات والإحتياجات المرسلة. • رفع تقرير لوزير العدل.	أنجزت لعدد (١٥) محكمة.	١٠٠%	
			٢. تجهيز المستلزمات والطلبات الضرورية من خلال إعداد استمارة صرف للمطبوعات القضائية واستكمال الإجراءات الخاصة بذلك.		تم تجهيز المستلزمات والطلبات الضرورية من خلال إعداد استمارة صرف للمطبوعات القضائية واستكمال الإجراءات الخاصة بذلك.		
			٣. إرسال المستلزمات والطلبات الضرورية إلى المحاكم المستهدفة.		تم إرسال المستلزمات والطلبات الضرورية إلى المحاكم المستهدفة..		
			٤- رفع تقرير عن عملية صرف الاحتياجات والطلبات الضرورية للمحاكم لوزير العدل.		تم رفع تقرير عن عملية صرف الاحتياجات والطلبات الضرورية للمحاكم لوزير العدل.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للموارد البشرية

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للموارد البشرية للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم.	١. تفعيل عمل لجنة التقاعد لحل مشكلات الوضع التأميني لمنتسبي السلطة القضائية.	١. حصر الحالات المتضررة من عدم احتساب طبيعة العمل عند تسوية المعاش للمتقاعدين.	• عدد الحالات المتضررة. • مقدار المبالغ المصروفة نيابة عن الهيئة • عدد الحالات الواجب ربط معاشها • عدد الحالات التي تم تسديد اشتراكات مكملة عنها. • عدد ملفات الربط المرسلة إلى التأمينات.	تم تشكيل اللجنة المشتركة من (السلطة القضائية – المالية – الهيئة العامة للتأمينات) بموجب قرار من رئيس مجلس الوزراء .	٨٠%	
			٢. إعداد كشوفات ما تم صرفه مرتبات نيابة عن الهيئة (الحسبة).				
			٣. إعداد كشوفات بالحالات الواجب ربط معاشها وفقاً لقرار التقاعد والأحكام التأمينية بقانون السلطة القضائية.				
			٤. إعداد كشف بالحالات التي تم التسديد عنها اشتراكات مكملة إن كان لها وجه قانوني بناءً على اجتماع اللجنة الوزارية (المالية – العدل – التأمينات).				
			٥. إرسال الملفات للربط.		تم إرسال الملفات إلى الرابط.		
		٢. تنفيذ التسويات الوظيفية بموجب المؤهلات الدراسية الجديدة.	١. استقبال طلبات تسوية المؤهلات الخاصة بالموظفين وترتيبها وتنظيمها.	• عدد الطلبات المقدمة لغرض التسويات • عدد الموظفين الذين تم تسوية أوضاعهم	تم إستقبال طلبات التسويات .	١٠٠%	
			٢. إعداد عرض بالتسويات الوظيفية المستحقة.		تم الرفع بتنفيذ التسويات بموجب المؤهلات أولاً بأول بعد التأكد من صحة المؤهلات من الجهات المختصة .		
			٣. إصدار قرار وزاري بالتسويات.		صدور عدة قرارات بالتسويات بالمؤهلات والتنفيذ .		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للموارد البشرية للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٣. الإعداد والتحضير للتسويات الوظيفية بحسب سنوات الخدمة	١. تشكيل لجنة عليا للإشراف على عملية التسويات. ٢. تشكيل لجان فرعية لمراجعة بيانات الموظفين . ٣. إستكمال بيانات جميع الموظفين. ٤. دراسة البيانات والتسكين وفقاً للبيانات. ٥. رفع التسويات لقيادات الوزارة للموافقة عليها. ٦. إعداد تقرير عن ذلك لمجلس القضاء الأعلى. إقرار التسويات إدارياً وتنفيذها على قاعدة البيانات .	• عدد الموظفين الذين تم مراجعة بياناتهم. • عدد الموظفين المستحقين للتسويات. • رفع تقرير لمجلس القضاء الأعلى.	تم التنفيذ	١٠٠%	
		٤. تفعيل عمل لجنة شئون الموظفين بديوان عام الوزارة .	١. عقد إجتماعات دورية كل شهرين للجنة لمناقشة الموضوعات المطروحة أمامها. ٢. رفع تقرير عن أعمال اللجنة لمعالي الوزير.	• عقد (٦) إجتماعات للجنة. • عدد الموظفين الذين تم مناقشة أوضاعهم.	تم إعادة تشكيل لجنة شئون الموظفين برئاسة نائب الوزير وتجتمع بشكل منتظم ويتم الرفع بالمحاضر إلى معالي الوزير لإعتمادها.	١٠٠%	
		٥. تفعيل عمل الوحدة الفنية المستقلة الخاصة بالسلطة القضائية .	١. إعادة تشكيل الوحدة الفنية للسلطة القضائية . ٢. عقد إجتماعات دورية للوحدة كل ثلاثة أشهر. ٣. الرفع بالتقارير الدورية عن أعمالها لقيادة السلطة .	• عقد (٤) إجتماعات للجنة. • عدد الموظفين الذين تم مناقشة أوضاعهم	تم الرفع بإعادة تشكيل الوحدة وفقاً لقانون المرتبات والأجور لمجلس القضاء وتم رفع تقارير ربعية.	١٠٠%	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للموارد البشرية للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
٢	تعزيز دور وزارة العدل في مكافحة الفساد وغسل الأموال والعمل على تصحيح الإختلالات بالوزارة والمحاكم	١. تقييم الأداء الوظيفي لـ (٤٠٠) موظف من موظفي ديوان عام الوزارة.	١. إعداد وتجهيز نماذج التقييم. ٢. توزيع نماذج التقييم على القطاعات والإدارات العامة . ٣. تجميع ردود القطاعات والإدارات العامة وتحليلها وتفريغها. ٤. رفع نتائج التقييم لوزير العدل. ٥. تحديد المبرزين الحاصلين على تقديرات عالية على مستوى كل قطاع وإدارة عامة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتكريمهم ونشر أسمائهم في القضائية والقضائية نت.	• عدد نماذج التقييم التي تم توزيعها. • عدد الموظفين الذين تم تقييمهم. • عدد الموظفين المبرزين. عدد الموظفين المكرمين.	لم يتم التنفيذ	٠%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتدريب والتأهيل

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتدريب والتأهيل للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	**العمل على تنمية الايرادات وتحصيلها وتوريدها وتحسين بيئة الأعمال.**	إعداد برنامج لتطوير مهارات القضاة العاملين في المحاكم التجارية لسرعة البت في القضايا الاستثمارية والتجارية والبنكية والمساهمة في تحسين بيئة الأعمال.	١. التواصل مع الجهات المختصة في التفتيش القضائي والمتخصصين بشئون القضاء التجاري لإعداد متطلبات البرنامج التدريبي والتأهيل المستمر.	• وجود تصور للبرامج التدريبية الخاصة بالقضاة. • رفع التقرير لوزير العدل.	تم التواصل مع التفتيش القضائي وإعداد قائمة بالإحتياجات التدريبية الخاصة بالقضاة.	١٠٠%	
			٢. التنسيق مع قسم التأهيل المستمر في المعهد العالي للقضاء بشأن البرنامج.		تم التواصل مع التأهيل المستمر من أجل إيجاد آلية للتعاون لتنفيذ البرامج التدريبية.		
			٣. البحث عن جهات مانحة لتمويل تنفيذ البرنامج.		تم التواصل مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للبحث عن إمكانية تمويل البرامج التدريبية المقترحة.		
٢	**الاهتمام ببناء قدرات الموظفين وأبناء شهداء السلطة القضائية.**	متابعة الجهات المختصة لضمان حصول أبناء الشهداء على التعليم المجاني.	١. إعداد مقترح آلية وبرنامج للتواصل والتنسيق مع مؤسسات التعليم والتدريب المعتمدة لتعليم وتدريب أبناء شهداء السلطة القضائية.	• عدد المؤهلين للإلتحاق بالبرنامج • عدد أبناء الشهداء الملتحقين بالبرنامج فعلياً • رفع تقريرين لوزير العدل	تم التواصل مع الجهات المختصة لعمل إحصائية بأبناء الشهداء.	٦٥%	
			٢. متابعة الجهات المختصة بشأن تنفيذ برنامج تعليم وتدريب أبناء شهداء السلطة القضائية.		تم التواصل ومتابعة بعض الجهات لتنفيذ البرنامج.		
			٣. رفع تقرير نصف سنوي لوزير العدل عن سير العمل في البرنامج.		تم رفع مذكرة للوزير بعدد الجهات التي أبدت استعدادها لتنفيذ البرامج التدريبية.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتدريب والتأهيل للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		الإهتمام ببناء العنصر البشري في الوزارة والمحاكم تدريباً وتأهيلاً.	١. التواصل مع قسم التأهيل المستمر في المعهد العالي للقضاء لتحديد احتياجات القضاة العاملين في المحاكم لتنمية مهاراتهم القضائية.	• وجود قائمة بالاحتياجات التدريبية.	تم التواصل مع هيئة التفتيش القضائي لتحديد الإحتياج والتنسيق مع التأهيل المستمر لتنفيذ البرامج التدريبية المقترحة.	١٠٠%	
			٢. إعداد قائمة بالاحتياجات التدريبية للقضاة العاملين في المحاكم وترتيبها بحسب الأهمية.		تم إعداد القائمة بالإحتياج التدريبي.		
			٣. البحث عن تمويل للبرامج.		تم التواصل مع جهات مانحه لتقديم دعم للبرامج التدريبية المقترحة.		
		تدريب عدد (٣٠) موظفاً في المجال القضائي.	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	• إكساب (٣٠) موظفاً المهارات والمعلومات المتعلقة بالمجال القضائي • رفع تقرير للوزير عن الدورة.	تم التخاطب مع الإدارة العامة للمحاكم والإدارة العامة للمحاكم المتخصصة.	١٠٠%	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.		تم الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.		تم التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.		تم التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.		تم إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.		
			٦. عقد البرامج التدريبية.		تم عقد البرامج التدريبية.		
			٧. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.		تم تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتدريب والتأهيل للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٨.رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.		تم رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.		
		تدريب عدد (٣٠) موظفاً في مجال اعمال التوثيق.	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	• إكساب (٣٠) موظفاً المهارات والمعلومات المتعلقة بمجال التوثيق • رفع تقرير للوزير عن الدورة.	تم التخاطب مع الإدارات المختصة.	١٠٠%	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.		تم الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.		تم التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.		تم التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.		تم إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.		
			٦. عقد البرامج التدريبية.		تم عقد البرامج التدريبية.		
			٧. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.		تم تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.		
			٨.رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.		تم رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتدريب والتأهيل للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		تدريب عدد (٣٠) موظفاً في المجال القانوني.	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	• إكساب (٣٠) موظفاً المهارات والمعلومات المتعلقة بالمجال القانوني • رفع تقرير للوزير عن الدورة	تم التخاطب مع الإدارات المختصة.	%١٠٠	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.		تم الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.		تم التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.		تم التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.		تم إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.		
			٦. عقد البرامج التدريبية.		تم عقد البرامج التدريبية.		
			٧. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.		تم تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.		
			٨.رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.		تم رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتدريب والتأهيل للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		تدريب عدد (٣٠) موظفاً في المجال المالي.	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	• إكساب (٣٠) موظفاً المهارات والمعلومات المتعلقة بالمجال المالي • رفع تقرير للوزر عن الدورة	تم التخاطب مع الإدارات المختصة.	١٠٠%	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.		تم الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.		تم التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.		تم التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.		تم إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.		
			٦. عقد البرامج التدريبية.		تم عقد البرامج التدريبية.		
			٧. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.		تم تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.		
			٨.رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.		تم رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.		
		تدريب عدد (٣٠) موظفاً في المجال الإداري.	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	• إكساب (٣٠) موظفاً المهارات والمعلومات المتعلقة بالمجال الإداري • رفع تقرير للوزير عن الدورة.	تم التخاطب مع الإدارات المختصة.	١٠٠%	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.		تم الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.		تم التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.		تم التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتدريب والتأهيل للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.		تم إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.		
			٦. عقد البرامج التدريبية.		تم عقد البرامج التدريبية.		
			٧. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.		تم تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.		
			٨.رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.		تم رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.		
		تدريب عدد (٥٠) موثق وأمين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	• إكساب (٥٠) موظفاً المهارات والمعلومات المتعلقة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب • رفع تقرير للوزير عن الدورة	تم التخاطب مع الإدارات المختصة.	١٠٠%	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرامج التدريبية.		تم الرفع إلى هيئة مكافحة غسل الأموال.		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرامج التدريبية.		تم التواصل مع التوثيق وتحديد المرشحين .		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرامج التدريبية.		تم التواصل مع المدرب لإقامة الدورة .		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية.		تم إستكمال كافة الترتيبات لإقامة الدورة		
			٦. عقد البرامج التدريبية.		تم عقد وتنفيذ البرامج وتقييم مدى نجاح الدورة		
			٧. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.		تم تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية .		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتدريب والتأهيل للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٨.رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد.		تم رفع التقرير عن تنفيذ البرامج التدريبية وإخلاء العهد .		
		تنفيذ دورات تأهيلية في مجال الحاسوب والأنظمة الإلكترونية.	١. التنسيق مع مركز المعلومات .	• إكساب عدد (٦٠) متدرباً المهارات اللازمة للتعامل مع الحاسوب. • رفع تقرير للوزير عن الدورات .	تم التواصل مع مركز المعلومات.	%٣٥	عدم التجاوب من قبل مركز معلومات القضاء. كان الرد من المعهد بأن الأجهزة التي لديهم قديمة وغير صالحة للتدريب ولا بد من تأهيل معمل الحاسوب لديهم حتى يتسنى لهم تنفيذ الدروات.
			٢. التخاطب مع الإدارات المعنية لترشيح المتدربين.		تم التخاطب وتم إكساب عدد (٦٠) متدرباً المهارات اللازمة للتعامل مع الحاسوب.		
			٣. التواصل مع المدربين لإقامة البرامج التدريبية .		تم مخاطبة المعهد العالي للقضاء (قسم التأهيل المستمر) بخصوص تجهيز معمل الحاسوب في المعهد العالي لتنفيذ الدورات التدريبية الخاصة بالحاسوب لديهم.		
			٤. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرامج التدريبية .		لم يتم التنفيذ		
			٥. عقد البرامج التدريبية .		لم يتم التنفيذ		
			٦. تقييم مدى نجاح البرامج التدريبية.		لم يتم التنفيذ		
		إقامة (٧) فعاليات ما بين ورشة وندوة في المجالات القضائية والإدارية والفنية والإعلامية والمالية وأعمال التوثيق.	١. تحديد احتياجات الورش والندوات وتحديد أماكن إقامتها.	• تنفيذ (٧) ورش وندوات مختلفة. • عدد المشاركين المستفيدين من الورش • عدد المشاركين المستفيدين من الندوات • رفع تقارير للوزير عن الورش والندوات	تم تحديد احتياجات الورش والندوات وتحديد أماكن إقامتها.	%٥٠	- تأخر المعاملات المالية. - عدم التجاوب والتفاعل من قبل الإدارات المعنية .
			٢. اختيار محاضرين لهم الخبرة والكفاءة في موضوعات الورش والندوات.		تم اختيار محاضرين لهم الخبرة والكفاءة في موضوعات الورش والندوات.		
			٣. إعداد إطار مرجعي لكل ورشة وندوة.		تم إعداد الإطار المرجعي للورش التالية: ١. تطوير تقييم أداء الموظفين – مدراء العموم). ٢. تطوير تقييم أداء الموظفين – مدراء إدارات. ٣. التفتيش الميداني والمراجعة الداخلية.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتدريب والتأهيل للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
					٤. ندوة العدوان وأثرة في نطاق الإتفاقيات الدولية. ٥. ندوة الإطار القانوني لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر. ٦. لقاء تشاوري حول (دور الإعلام وأهميته للسلطة القضائية. ٧. ورشة عمل حول (القضايا العمالية).		
			٤. إعداد المواد وأوراق العمل التي ستقدم في الورش والندوات وأرشفتها.		تم إعداد أوراق العمل لـ: ١. (تطوير تقييم أداء الموظفين – مدراء العموم). ٢. تطوير تقييم أداء الموظفين – مدراء إدارات. ٣. التفتيش الميداني والمراجعة الداخلية. ٤. ندوة العدوان وأثرة في نطاق الإتفاقيات الدولية. ٥. ندوة الإطار القانوني لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر. ٦. لقاء تشاوري حول (دور الإعلام وأهميته للسلطة القضائية).		
			٥. تنفيذ الورش والندوات في الأوقات المحددة لها.		تم تنفيذ ورش العمل التالية: ١. (تطوير تقييم أداء الموظفين – مدراء عموم). ٢. تطوير تقييم أداء الموظفين – مدراء إدارات). ٣. التفتيش الميداني والمراجعة الداخلية.		
			٦. تقييم الورش والندوات كل واحدة على حدة.		تم تقييم عدد (٣) ورش عمل التي تم تنفيذها.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتدريب والتأهيل للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إنشاء قاعدة بيانات بالمبتعثين والمتفرغين دراسياً.	١. إعداد رؤية لإنشاء قاعدة البيانات.		تم إعداد رؤية لإنشاء قاعدة البيانات.	٨٠%	
			٢. إعداد قائمة تفصيلية بكافة بيانات المبتعثين والمتفرغين دراسياً.		تم إعداد قائمة تفصيلية بكافة بيانات المبتعثين والمتفرغين دراسياً.		
			٣. إعداد تقرير متكامل عن إنشاء قاعدة البيانات ونوعية البيانات التي تتضمنها، وإرساله إلى مركز معلومات القضاء.		تم إعداد تقرير متكامل عن إنشاء قاعدة البيانات ونوعية البيانات التي تتضمنها وإرساله إلى مركز معلومات القضاء.		
			٤. تصميم وتنفيذ قاعدة بيانات المبتعثين والمتفرغين دراسياً.		تم مخاطبة مركز معلومات القضاء بتصميم وتنفيذ قاعدة بيانات المبتعثين والمتفرغين دراسياً.		
			٥. تدريب المختصين وإدخال البيانات.		لم يتم تدريب المختصين وإدخال البيانات من قبل المركز.		
		تفعيل عمل اللجنة الفنية لتنسيق التدريب بين هيئات وأجهزة السلطة القضائية.	١. عقد إجتماعات اللجنة.	وجود خطة شاملة للتدريب لهيئات وأجهزة السلطة القضائية.	تم عقد عدد (١) إجتماع.	٦٦%	- عدم التعاون من قبل الجهات الأخرى في السلطة القضائية لعمل اللجنة. - عدم وجود بدل مواصلات لأعضاء اللجنة.
			٢. إعداد تعميم لهيئات وأجهزة السلطة القضائية في مجال التدريب.		لم يتم التنفيذ		
			٣. إعداد خطة شاملة للتدريب لكافة هيئات وأجهزة السلطة القضائية على ضوء الإحتياجات التدريبية ورفعها لقيادة السلطة القضائية لاعتمادها.		تم إعداد خطة للتدريب لكافة هيئات وأجهزة السلطة القضائية على ضوء الإحتياجات التدريبية ورفعها لقيادة السلطة القضائية لاعتمادها.		
			٤. إعداد مقترح بالبرامج التدريبية ، سنوية تنفيذية لخطة التدريب الشاملة .	وجود برامج تدريبية سنوية لتنفيذ الخطة التدريبية .	لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتدريب والتأهيل للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٥. إجراء تقييم لكافة الدروات وأعمال التدريب التي تقوم بها هيئات وأجهزة السلطة القضائية ورفع تقرير شامل عن ذلك لقيادة السلطة القضائية .	رفع تقرير للدورات والأعمال التدريبية .	لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتجهيزات

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ خطة التشغيلية لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتجهيزات للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	١. متابعة توفير عدد (٣) أراضي مناسبة لبناء محاكم ومجمعات قضائية.	١. متابعة وزارة الأوقاف والإرشاد والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني لتوفير الأراضي، واستكمال الإجراءات اللازمة. ٢. رفع تقارير نصف سنوية لقيادة الوزارة بنتيجة المتابعة.	• رفع تقريرين لقيادة الوزارة.	لم يتم التنفيذ	٠%	
		٢. تحديد الإحتياجات والطلبات والمستلزمات الملحة والضرورية لعدد (٤٠) محكمة.	١. استقبال طلبات المحاكم وتجميعها وفرزها بحسب كل محافظة. ٢. دراسة وتحديد الإحتياجات والمستلزمات الضرورية للمحاكم وإعداد تقرير بذلك. ٣. الرفع بالتقرير الخاص بالاحتياجات الضرورية للمحاكم لقيادة الوزارة للموافقة عليها. ٤. مخاطبة الإدارة العامة للشئون المالية بتوفير الطلبات الملحة والضرورية المحاكم.	• تحديد الاحتياجات والمستلزمات الضرورية لعدد (٤٠) محكمة	تم دراسة وتحديد الإحتياجات والمستلزمات الضرورية من الأثاث والتجهيزات لعدد (٤٠) محكمة بالإضافة إلى عدد (٢٠) محكمة خارج الخطة.	١٠٠%	
		٣.دراسة تحديد احتياجات جميع المحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة من المطبوعات القضائية.	١. تشكيل لجنة لتحديد احتياجات المحاكم من المطبوعات. ٢. دراسة احتياجات المحاكم من المطبوعات. ٣. رفع الإحتياجات لوزير العدل للموافقة على تلبية الإحتياجات. ٤. مخاطبة الشئون المالية لتزويد المحاكم بالمطبوعات القضائية.	• عدد المحاكم التي تم تحديد احتياجاتها من المطبوعات القضائية.	تم العرض للأخ وكيل الوزارة للشئون المالية بمقترح تشكيل اللجنة الخاصة بتحديد الإحتياجات من المطبوعات ولم تتم الموافقة من قبله على المقترح، ومع ذلك قمنا بمخاطبة المحاكم بموافاتنا باحتياجاتهم من المطبوعات القضائية إلا أنه لم يتم الرد على تلك المخاطبات إلا من عدد (٥) محاكم فقط حيث تم مخاطبة الشئون المالية لتوفير احتياجاتها من المطبوعات القضائية.	٢٥%	عدم توفر الإمكانيات المالية.

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتجهيزات للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٤. إعداد وتنفيذ قاعدة بيانات موجودات الوزارة والمحاكم (مباني – أراضي- أثاث – أجهزة).	١. تشكيل لجنة من المختصين لإعداد قاعدة البيانات. ٢. تنفيذ نزول ميداني إلى محاكم أمانة العاصمة ومحافظات صنعاء والجوف والحديدة وحجة وإب وعمران وذمار والمحويت وريمة لحصر موجودات المحاكم فيها إعداد قائمة بيانات شاملة وتعميمها لكافة المحاكم في المحافظات الأخرى لحصر كافة موجوداتها ومحتوياتها. ٢. تلقي ردود المحاكم وتحليل البيانات والمعلومات وتنظيمها وترتيبها وتفريغها في تقرير شامل.	• تدشين العمل بقاعدة البيانات • عدد الموظفين الذين تم تدريبهم • رفع تقرير نهائي عن قاعدة البيانات	تم العرض للأخ/ وكيل الوزارة لإعداد قاعدة البيانات وتنفيذ النزول الميداني للمحاكم في المحافظات المستهدفة بالإضافة لإعداد قائمة بيانات شاملة وتعميمها لكافة محتوياتها من الأثاث والتجهيزات إلا أنه لم تتم الموافقة من قبله على المقترح لعد توفر الإمكانيات المالية.	١٥%	عدم توفر الإعتمادات المالية.

التقرير التقييمي السنوي لقطاع التخطيط والبنى التحتية

- قطاع التخطيط والبنى التحتية
- تقرير الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء.
- تقرير الإدارة العامة للمشاريع والصيانة.

قطاع التخطيط والبنى التحتية

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ خطة التشغيلية لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لقطاع التخطيط والبنى التحتية							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	عقد (١٢) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة القطاع السنوية	١. عقد اجتماع شهري بمدراء عموم الإدارات العامة في القطاع لمناقشة خطة الوزارة وتنفيذها، وتحديد الصعوبات والمشاكل التي تعيق تنفيذها. ٢. التنسيق بين الإدارات العامة في القطاع لتنفيذ المهام المشتركة ضمن الخطة.	عقد (١٢) إجتماع	لم يتم التنفيذ	٠%	
		عقد (٤) إجتماعات لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للقطاع	١. عقد إجتماع ربع سنوي لمناقشة مستوى تنفيذ خطة القطاع. ٢. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الأول من عام الخطة. ٣. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الثاني من عام الخطة. ٤. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الثالث من عام الخطة. ٥. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الرابع من عام الخطة.	• عقد (٤) إجتماعات • رفع (٤) تقارير تقييم ربعية.	لم يتم التنفيذ	٠%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتخطيط والإحصاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير الإدارة القضائية في الوزارة والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	إعداد تقرير تقييمي لمستوى تنفيذ خطة عمل وزارة العدل لعام ٢٠١٨م.	١. إعداد نماذج التقييم وتوزيعها على الجهات.	• وجود تقرير تقييمي سنوي عن مستوى تنفيذ خطة وزارة العدل. • رفع التقرير لوزير العدل	تم إعداد نماذج التقييم وتوزيعها على الجهات.	١٠٠%	
			٢. متابعة الجهات لتعبئة نماذج التقييم بالبيانات والمعلومات.		تم متابعة الجهات لتعبئة نماذج التقييم بالبيانات والمعلومات.		
			٣. إجراء مراجعة شاملة وتحليل وفرز البيانات والمعلومات.		تم إجراء مراجعة شاملة وتحليل وفرز البيانات والمعلومات.		
			٤. إعداد نسب التقييم والإنجاز.		تم إعداد نسب التقييم والإنجاز.		
			٥. رفع التقرير لوزير العدل.		تم رفع التقرير لوزير العدل.		
		إعداد تقرير إنجاز تنفيذ خطة عمل وزارة العدل لعام ٢٠١٨م.	١. مخاطبة الجهات لموافاة التخطيط بإنجازاتها طوال عام الخطة، سواء من واقع الخطة أو خارجها.	• وجود تقرير إنجاز سنوي لتنفيذ خطة وزارة العدل. • رفع التقرير لوزير العدل	تم مخاطبة الجهات لموافاة التخطيط بإنجازاتها طوال عام الخطة، سواء من واقع الخطة أو خارجها.	١٠٠%	
			٢. تجميع البيانات والمعلومات وفرزها وترتيبها حسب الأهداف.		تم تجميع البيانات والمعلومات وفرزها وترتيبها حسب الأهداف.		
			٣. رفع التقرير لوزير العدل.		تم رفع التقرير لوزير العدل.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتخطيط والإحصاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إعداد تقرير تقييمي نصف سنوي لمستوى تنفيذ خطة وزارة العدل للفترة ١ يناير – ٣٠ يونيو.	١. إعداد نماذج التقييم وتوزيعها على الجهات. ٢. متابعة الجهات لتعبئة نماذج التقييم بالبيانات والمعلومات. ٣. إجراء مراجعة شاملة وتحليل وفرز البيانات والمعلومات. ٤. إعداد نسب التقييم والإنجاز. ٥. رفع التقرير لوزير العدل.	• وجود تقرير تقييمي نصف سنوي عن مستوى تنفيذ خطة وزارة العدل. • رفع التقرير لوزير العدل	تم إعداد نماذج التقييم وتوزيعها على الجهات. تم متابعة الجهات لتعبئة نماذج التقييم بالبيانات والمعلومات. تم إجراء مراجعة شاملة وتحليل وفرز البيانات والمعلومات. تم إعداد نسب التقييم والإنجاز. تم رفع التقرير لوزير العدل.	١٠٠%	
		إعداد تقرير إنجاز نصف سنوي لإنجازات وزارة العدل للفترة من ١ يناير إلى ٣٠ يونيو.	١. مخاطبة الجهات لموافاة التخطيط بإنجازاتها طوال عام الخطة، سواء من واقع الخطة أو خارجها. ٢. تجميع البيانات والمعلومات وفرزها وترتيبها حسب الأهداف. ٣. رفع التقرير لوزير العدل.	• وجود تقرير تقييمي نصف سنوي عن مستوى تنفيذ خطة وزارة العدل. • رفع التقرير لوزير العدل	تم مخاطبة الجهات لموافاة التخطيط بإنجازاتها طوال عام الخطة، سواء من واقع الخطة أو خارجها. تم تجميع البيانات والمعلومات وفرزها وترتيبها حسب الأهداف. تم رفع التقرير لوزير العدل.	١٠٠%	
		إعداد تقرير الإحصاء القضائي السنوي لعام ١٤٣٩هـ .	١. مخاطبة المحاكم لموافاة الوزارة بالإحصائيات القضائية لعام ٢٠١٨م. ٢. متابعة المحاكم والتنسيق والتواصل لتجميع الإحصائيات.	• وجود تقرير للإحصاء القضائي. • رفع التقرير لوزير العدل.	تم مخاطبة المحاكم لموافاة الوزارة بالإحصائيات القضائية لعام ٢٠١٨م. تم متابعة المحاكم والتنسيق والتواصل لتجميع الإحصائيات.	١٠٠%	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتخطيط والإحصاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٣. تجميع وفرز البيانات والمعلومات الواردة وتنزيلها على الجداول الإحصائية.		تم تجميع وفرز البيانات والمعلومات الواردة وتنزيلها على الجداول الإحصائية.		
			٤. إعداد التقرير الإحصائي ورفعه لوزير العدل.		تم إعداد التقرير الإحصائي ورفعه لوزير العدل.		
		إعداد تقرير الإحصاء التوثيقي السنوي لعام ١٤٣٩هـ .	١. مخاطبة مكاتب وأقلام التوثيق لموافاة الوزارة بالإحصائيات التوثيقية لعام ١٤٣٩هـ.	• وجود تقرير للإحصاء التوثيقي. • رفع التقرير لوزير العدل.	تم مخاطبة مكاتب وأقلام التوثيق لموافاة الوزارة بالإحصائيات التوثيقية لعام ١٤٣٩هـ.	١٠٠%	
			٢. متابعة مكاتب وأقلام التوثيق والتنسيق والتواصل لتجميع الإحصائيات.		تم متابعة مكاتب وأقلام التوثيق والتنسيق والتواصل لتجميع الإحصائيات.		
			٣. تجميع وفرز البيانات والمعلومات الواردة وتنزيلها على الجداول الإحصائية.		تم تجميع وفرز البيانات والمعلومات الواردة وتنزيلها على الجداول الإحصائية.		
			٤. إعداد التقرير الإحصائي ورفعه لوزير العدل.		تم إعداد التقرير الإحصائي ورفعه لوزير العدل.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتخطيط والإحصاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إعداد تقرير الإحصاء المالي والإداري السنوي لعام ٢٠١٨م .	١ مخاطبة الجهات ذات العلاقة لموافاة الوزارة بالإحصائيات المالية والإدارية لعام ٢٠١٨م.	• وجود تقرير للإحصاء المالي والإداري. • رفع التقرير لوزير العدل.	تم مخاطبة الجهات ذات العلاقة لموافاة الوزارة بالإحصائيات المالية والإدارية لعام ٢٠١٨م.	١٠٠%	
			٢. متابعة الجهات المعنية والتنسيق والتواصل لتجميع الإحصائيات.		تم متابعة الجهات المعنية والتنسيق والتواصل لتجميع الإحصائيات.		
			٣. تجميع وفرز البيانات والمعلومات الواردة وتنزيلها على الجداول الإحصائية.		تم تجميع وفرز البيانات والمعلومات الواردة وتنزيلها على الجداول الإحصائية.		
			٤. إعداد التقرير الإحصائي ورفعه لوزير العدل.		تم إعداد التقرير الإحصائي ورفعة لوزير العدل.		
		إعداد الخطة التشغيلية للعام ٢٠٢٠م.	١. إعداد نموذج الخطة التشغيلية للوزارة وتوزيعها على القطاعات والإدارات العامة والجهات التابعة للوزارة.	• وجود خطة تشغيلية لوزارة العدل لعام ٢٠٢٠م . • رفع تقرير لوزير العدل.	تم إعداد نموذج الخطة التشغيلية للوزارة وتوزيعها على القطاعات والإدارات العامة والجهات التابعة للوزارة.	١٠٠%	
			٢. متابعة القطاعات والجهات لموافاة التخطيط بالخطط التي تخصها.		تم متابعة القطاعات والجهات لموافاة التخطيط بالخطط التي تخصها.		
			٣. مراجعة الخطط الخاصة بالقطاعات والجهات وفرزها وتنظيمها وترتيبها وإعادة صياغتها وفق منهج تخطيطي سليم.		تم مراجعة الخطط الخاصة بالقطاعات والجهات وفرزها وتنظيمها وترتيبها وإعادة صياغتها وفق منهج تخطيطي سليم.		
			٤. رفع مشروع الخطة التشغيلية لوزير العدل.		تم رفع مشروع الخطة التشغيلية لوزير العدل.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتخطيط والإحصاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
٢	تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في العمل في وزارة العدل والمحاكم.	إعداد رؤية ومنهجية عمل لتطبيق مبادئ الجودة الشاملة في وزارة العدل والمحاكم.	١. إنشاء وتشكيل مجلس الجودة في الوزارة وتحديد مهامه واختصاصاته. ٢. إعداد رؤية ومنهجية عمل لتطبيق مبادئ الجودة في وزارة العدل والمحاكم. ٣. رفع الرؤية لوزير العدل للموافقة عليها.	• وجود رؤية لتطبيق الجودة الشاملة. • رفع الرؤية لوزير العدل	لم يتم التنفيذ	٠%	
		إعداد خطة للبدء بتطبيق مبادئ الجودة الشاملة في وزارة العدل والمحاكم.	١. تشكيل لجنة فنية لإعداد الخطة. ٢. إجراء تقييم للواقع الحالي في الوزارة والمحاكم. ٣. تحديد أولويات العمل. ٤. إعداد المنهجية والقواعد والمبادئ الرئيسية لتطبيق مبادئ الجودة الشاملة في ظل رؤية الجودة المقرة من وزير العدل.	• وجود خطة لتطبيق مبادئ وقواعد الجودة الشاملة في وزارة العدل والمحاكم.	لم يتم التنفيذ	٠%	
٣	تطوير العملية الإحصائية وتحسين نوعية وجودة البيانات الإحصائية في الوزارة والمحاكم للمساعدة في رسم السياسات العامة للسلطة القضائية.	١. تنظيم وترتيب مواعيد تقديم الإحصاءات القضائية.	١. إعداد آلية وضوابط إعداد الإحصائيات في الوزارة والمحاكم ومواعيد تقديمها ورفعها خلال العام. ٢. رفع الآلية لوزير العدل للموافقة عليها وإحالتها إلى المكتب الفني لإعداد مشروع القرار الوزاري بذلك. ٣. إصدار قرار وزاري بتحديد المسئوليات وتنظيم مواعيد تقديم الإحصائيات من كل عام. ٤. تعميم القرار على المحاكم. ٥. متابعة تنفيذ القرار ورفع تقرير بذلك لوزير العدل.	• صدور قرار وزاري بتنظيم مواعيد تقديم ورفع الإحصائيات القضائية.	لم يتم التنفيذ	٠%	- في ٢٠١٨/١/١٩م اوصت الأمانة العامة لمجلس القضاء باعتماد التاريخ الميلادي كأساس للسنة القضائية. - قامت الإدارة بالمخاطبة الأمانة العامة لمجلس بخصوص الملاحظة السابقة وغيرها. - في ٢٠١٩/٧/١م أقر مجلس القضاء إعتماد السنة الهجرية كأساس للسنة القضائية في كل هيئات السلطة القضائية .

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتخطيط والإحصاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٢.تحديد المسئوليات والمخولين بالتوقيع على الإحصائيات في المحاكم.	١. تحديد الجهات المسئولة عن إعداد وتقديم الإحصائيات السنوية خلال المواعيد المحددة في القرار الوزاري. ٢. تحديد الجهات والأشخاص المخولين بالتوقيع على البيانات الإحصائية المعدة من قبل المحاكم. ٣. رفع تقرير لوزير العدل للموافقة عليها. ٤. التعميم بذلك على المحاكم.	• وجود آلية لتحديد مسئوليات إعداد الإحصائيات والتوقيع عليها.	لم يتم التنفيذ	٠%	- إرتباطها بما سبق . - الإكتفاء بما جاء في اللائحة التنظيمية للمحاكم بشأن الإختصاص.
		٣. تحديد بيانات الإحصاء القضائي على مستوى كل نوع.	١. تشكيل لجنة من الجهات المختصة لإعداد بيانات الإحصاء القضائي على مستوى كل نوع (توصيف القضايا). ٢. إعداد البيانات الإحصائية للقضايا المدنية. ٣. إعداد البيانات الإحصائية للقضايا الجزائية.	• عدد البيانات الإحصائية على مستوى كل نوع.	لم يتم التنفيذ	٠%	
		٤. إعداد وتنفيذ وتصميم برنامج إليكتروني للعملية الإحصائية وتعميمه على المحاكم.	١. إعداد تقرير عن متطلبات إعداد وتصميم برنامج إليكتروني للإحصائيات القضائية. ٢. رفع التقرير لمركز معلومات القضاء. ٣. تصميم البرنامج .	• وجود برنامج إليكتروني للإحصائيات القضائية.	لم يتم التنفيذ	٠%	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتخطيط والإحصاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
٣	مواجهة آثار العدوان الغاشم على العمل القضائي وهيئات وأجهزة القضاء وبناها التحتية.	إستكمال إعداد وتنفيذ دراسات الجدوى الخاصة بمباني (المجمعات القضائية – المحاكم والنيابات) ، والمتضررة من العدوان في عدد ثلاث محافظات (ريمة + حجة + المحويت).	١. صرف بدل السفر. ٢. النزول الميداني للمحافظة المستهدفة . ٣. تفريغ البيانات والتحليل . ٤. إعداد دراسة الجدوى للمحاكم المستهدفة. ٥. الرفع بدراسة الجدوى لقيادة الوزارة تتضمن الإستنتاجات والتوصيات.	رفع دراسة الجدوى لمباني ومجمعات السلطة القضائية لقيادة الوزارة .	لم يتم التنفيذ	٠%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمشاريع والصيانة

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للعام ٢٠١٩م للإدارة العامة للمشاريع والصيانة

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	مواجهة آثار العدوان الغاشم على العمل القضائي وهيئات وأجهزة القضاء وبناها التحتية.	١. تجميع ورصد وتوثيق المعلومات والبيانات والأضرار التي لحقت بالهيئات والأجهزة القضائية والعمل القضائي وكشفها للمنظمات الدولية والمحلية والجهات المعنية.	١. النزول الميداني لرصد آثار العدوان والأضرار التي لحقت بالقضاة وهيئات وأجهزة القضاء ومحتوياتها.	• تنفيذ (٤) زيارات ميدانية لرصد وتوثيق المحاكم المتضررة. • رفع تقريرين لوزير العدل.	لم يتم النزول الميداني.	٥٠%	لم يتم إعتماد خطة النزول الميداني للجان حصر الأضرار بسبب عدم توقف العدوان وعدم توفر الإمكانيات المالية .
			٢. تجميع كافة البيانات والمعلومات والصور المتعلقة بالأضرار وآثار العدوان على الهيئات والأجهزة القضائية.		تم التنفيذ حيث تم جمع البيانات والمعلومات من خلال التواصل الإلكتروني فقط عمل معروض سابق للأضرار وكذلك تم اصدار كتاب عن الأضرار على مباني السلطة القضائية الإصدار الأول من خلال البيانات المجمعة .		
			٣. تحليل وفرز كافة البيانات والمعلومات وتحديد الأضرار ونوعيتها والكلفة التقديرية لها.		تم التنفيذ حيث تم حصر جميع أضرار وفق إستمارات المعتمدة من مجلس الوزارة والتي تحدد أسم المبنى ومكانة ونوعية الضرر فيه والملكية وتم عمل تقرير أولى عن تكلفة تقييم الأضرار		تم تسليم نسخة محدثة للتقرير للإدارة العامة للتخطيط.
			٤. إعداد تقرير شامل ومفصل حول طبيعة الأضرار التي لحقت بهيئات وأجهزة القضاء ومحتوياتها وأعضاء السلطة القضائية جراء العدوان الغاشم متضمناً كافة البيانات والصور.		تم جمع بيانات التقرير والصور وإجراء تقديرات الأثمان للأضرار ونوعية الضرر.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للعام ٢٠١٩م للإدارة العامة للمشاريع والصيانة

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٢. إجراء الصيانة الدورية والضرورية لمباني السلطة القضائية.	١. دراسة توصيات دارسة الجدوى لمباني السلطة القضائية فيما يخص المباني التي تحتاج إلى صيانة ضرورية وعاجلة المرفوعة عام ٢٠١٨م. ٢. مخاطبة المحاكم لرفع احتياجاتها من أعمال الصيانة الملحة والضرورية . ٣. تجميع ردود المحاكم ودراستها وفرزها وتحليلها. ٤. رفع تقرير بالاحتياجات من الصيانة لقيادة الوزارة. ٥. نزول فريق لرصد الأعمال التي تحتاجها المباني المستهدفة بالصيانة . ٦. إعداد التكلفة التقديرية لهذه الأعمال. ٦. تنفيذ عمليات الصيانة. ٧. رفع تقرير نهائي لقيادة الوزارة .	• عدد المحاكم التي بحاجة إلى صيانة دورية. • عدد المحاكم التي بحاجة إلى صيانة ملحة وضرورية. • عدد المحاكم التي تم تنفيذ الصيانة فيها. • رفع تقريرين لوزير العدل.	تم تنفيذ (٨) محاكم خارج نطاق الخطة لأعمال الصيانة لتشغيل المبانى للاستمرار بالعمل القضائي رغم الظروف التي تمر بها البلاد من عدوان غاشم وأيضاً تسوير عدد (٢) أراضي التي ذات أهمية.	٠%	تم إنشاء إدارة عامة جديدة تحت مسمى الإدارة العامة للمباني والعقارات والتي ضمن صلاحيتها الرفع بالمحاكم التي بحاجة إلى ترميم. وما زالت مشكلة أزدواج الصلاحية قائمة بين الإدارتين.
		٣. إعداد خطة شاملة لإعادة إعمار مباني السلطة القضائية المدمرة والمتضررة بسبب العدوان الغاشم مدعمة بالكلفة المالية.	إعداد رؤية ومنهجية عمل لإنجاز خطة إعادة الإعمار. رفع الرؤية لوزير العدل لاعتمادها. تشكيل لجنة لإعداد الخطة بمشاركة الجهات المختصة. إعداد خطة لإعادة إعمار مباني المجمعات والمحاكم والنيابات المدمرة والمتضررة بشكل كبير. رفع الخطة لوزير العدل لاعتمادها.	• وجود خطة شاملة لإعادة إعمار مباني المجمعات والمحاكم والنيابات المدمرة والمتضررة.	لم يتم التنفيذ.	٠%	سبق الرفع بها وتم تجميدها حتى انتهاء العدوان وستعمل الإدارة على رفعها من جديد لقيادة الوزارة.

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للعام ٢٠١٩م للإدارة العامة للمشاريع والصيانة							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٤. إعداد النماذج التصميمة الهندسية لنماذج المحاكم والنيابات والمجمعات القضائية.	١. عمل الدارسة الفنية الضرورية لعمل وتنفيذ التصاميم الهندسية النموذجية للمجمعات ومباني المحاكم. ٢. إعداد التصاميم الهندسية النموذجية للمجمعات ومباني المحاكم. ٣. رفع التصاميم النموذجية للمجمعات ومباني المحاكم لقيادة الوزارة لاعتمادها.	• وجود نماذج تصميمية للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية. • رفع النماذج لوزير العدل.	لم يتم التنفيذ	٠%	تم تحديث بعض النماذج الجاهزة وفي انتظار النزول الميداني للمحاكم المدمرة والمتضررة للرفع الفعلي وإستكمال عملية التحديث.

التقرير التقييمي السنوي لقطاع المحاكم والتوثيق

- قطاع المحاكم والتوثيق
- تقرير الإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء.
- تقرير الإدارة العامة للمحاكم المتخصصة.
- تقرير الإدارة العامة للتوثيق.
- تقرير الإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر.

قطاع المحاكم والتوثيق

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لقطاع المحاكم والتوثيق

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	عقد (١٢) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة القطاع السنوية	١. عقد اجتماع شهري بمدراء عموم الإدارات العامة في القطاع لمناقشة خطة الوزارة وتنفيذها، وتحديد الصعوبات والمشاكل التي تعيق تنفيذها. ٢. التنسيق بين الإدارات العامة في القطاع لتنفيذ المهام المشتركة ضمن الخطة.	عقد (١٢) إجتماع		%٠	
		عقد (٤) إجتماعات لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للقطاع	١. عقد إجتماع ربع سنوي لمناقشة مستوى تنفيذ خطة القطاع. ٢. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الأول من عام الخطة. ٣. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الثاني من عام الخطة. ٤. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الثالث من عام الخطة. ٥. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الرابع من عام الخطة.	• عقد (٤) إجتماعات • رفع (٤) تقارير تقييم ربعية.		%٠	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	مواجهة آثار العدوان الغاشم على أجهزة السلطة القضائية وموظفيها وهيئاتها وبناها التحتية.	١. تجميع ورصد وتوثيق المعلومات والبيانات والأضرار التي لحقت بالهيئات والأجهزة القضائية والعمل القضائي وكشفها للمنظمات الدولية والمحلية والجهات المعنية.	١. النزول الميداني (ضمن لجنة) لرصد آثار العدوان والأضرار التي لحقت بالقضاة وهيئات وأجهزة القضاء ومحتوياتها. ٢. تجميع كافة البيانات والمعلومات والصور المتعلقة بالأضرار وآثار العدوان على الهيئات والأجهزة القضائية. ٣. تحليل وفرز كافة البيانات والمعلومات وتحديد الأضرار ونوعيتها والكلفة التقديرية لها. ٤. إعداد تقرير شامل ومفصل حول طبيعة الأضرار التي لحقت بهيئات وأجهزة القضاء ومحتوياتها وأعضاء السلطة القضائية جراء العدوان الغاشم متضمناً كافة البيانات والصور.	• عدد مباني المحاكم والنيابات المتضررة. • عدد أعضاء السلطة القضائية المتضررين. • أنواع المحتويات المتضررة. • التكلفة التقديرية للأضرار.	تم تنفيذ عبر لجنتي حصر المباني المتضررة ولجنة حصر الأضرار على الوثائق والسجلات.	١٠٠%	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		١. متابعة أعمال الشرطة القضائية والحراسات الأمنية في المحاكم.	١. إجراء نزول ميداني لمتابعة أعمال الشرطة القضائية ومدى التزامها بواجباتها في حماية وتأمين مباني المحاكم والنيابات العامة.	• رفع تقرير عن النزول الميداني. • عدد التوصيات المرفوعة. • عدد التوصيات المنفذة.	لم يتم التنفيذ	١٠%	- عدم إعتماد مخصصات مالية لتوفير هذا الهدف. - تم تأجيل هذا الهدف إلى خطة ٢٠٢٠م
			٢. رفع التقارير عن أعمال الشرطة القضائية مصحوبة بالتوصيات اللازمة لمعالجة الاختلالات.		مخاطبة رؤساء محاكم الإستئناف برفع تقارير عن أفراد الشرطة القضائية .		
			٣.متابعة تنفيذ المعالجات والتوصيات ورفعها لقيادة الوزارة.		لم يتم التنفيذ		
		٢. زيادة تأمين مباني (المجمعات القضائية – المحاكم) ومحتوياتها المختلفة من خلال توفير الحماية المناسبة للحفاظ على قضايا المواطنين.	١. التخاطب مع المحاكم برفع احتياجاتها من أفراد الشرطة القضائية والحراسات الأمنية اللازمة.	• عدد أفراد الشرطة القضائية الذين تم تدريبهم. • عدد أفراد الشرطة القضائية الموزعين على المحاكم والنيابات العامة.	تم التخاطب مع رؤساء المحاكم الإستئنافية برفع بيانات القوة البشرية والموزعة من الشرطة القضائية وعدم قبول أي أفراد لم يكونوا موزعين من المنشأة.	١٠٠%	تم الرد رسمياً من وزارة الداخلية بتأجيل الموضوع حتى مرحلة السلام.
			٢. استقبال احتياجات المحاكم من الشرطة القضائية والحراسات الأمنية.		تم التخاطب مع رؤساء محاكم الإستئناف بتدوير القوة البشرية من أفراد الشرطة القضائية .		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٣. تنظيم وفرز الإحتياجات ورفعها لقيادة الوزارة .		تم تنظيم وفرز الإحتياجات ورفعها لقيادة الوزارة .		
			٤. التواصل مع وزارة الداخلية بشأن توفير احتياجات المحاكم من الشرطة القضائية والحراسات الأمنية اللازمة.		تم التخاطب مع وزارة الداخلية بموافاتنا ببيانات القوة البشرية الموزعة من أفراد الشرطة القضائية .		
			٥. توزيع ما تخصصه وزارة الداخلية من أفراد الشرطة القضائية على المحاكم والنيابات.		تم الرد من وزارة الداخلية بعدم استطاعتهم توفير البيانات حالياً.		
		٣. توفير زي موحد للشرطة القضائية وبطائق تعريفية لهم.	١. التنسيق مع وزارة الداخلية لتصميم وتنفيذ زي موحد للشرطة القضائية، وبطائق تعريفية لهم.	• عدد قطع الزي الموحد التي تم تجهيزها. • عدد قطع الزي الموحد التي تم توزيعها • عدد البطائق التي تم تجهيزها • عدد البطائق التي تم توزيعها	تم تشكيل لجنة لإختيار الزي.	٦٠%	عدم الرد من قيادة الوزارة حول مقترح اللجنة .
			٢. تجهيز الزي والبطائق التعريفية وفقاً للإحتياج القائم لأفراد الشرطة القضائية.		تم الرفع لقيادة الوزارة وتحديد مقترح الزي (اللون – النوع).		
			٣. توزيع الزي الموحد والبطائق التعريفية للشرطة القضائية في أماكن أعمالهم.		لم يتم البت في موضوع الزي من قبل قيادة الوزارة ولم يصلنا الرد حتى الآن.		
			٤. رفع تقرير مفصل بذلك لوزير العدل.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
٢	**تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.**	١. إعداد التوصيف الوظيفي للوظائف المختلفة في المحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.	١. تشكيل لجنة من المختصين والمتخصصين لإعداد مشروع التوصيف. ٢. إعداد مشروع التوصيف الوظيفي ورفعه لوزير العدل للموافقة عليه. ٣. اعتماد التوصيف الوظيفي من وزير العدل. ٤. تنفيذ التوصيف الوظيفي (كنموذج) في أربع محاكم إستئنافية وابتدائية ومتخصصة. ٥. إجراء عملية مراجعة وتصحيح لنظام التوصيف في ضوء نتائج التنفيذ، ورفع النتائج لوزير العدل لاعتماد التوصيف بشكله النهائي وتعميمه على بقية المحاكم.	• إعتماد نظام التوصيف الوظيفي من قبل وزير العدل. • وجود ثلاث محاكم نموذجية من حيث التوصيف الوظيفي.	تم التخاطب مع رئيس المكتب الفني مرفوعة من مديري عموم المحاكم وأعوان القضاء والمحاكم المتخصصة ووكيل قطاع المحاكم والتوثيق وذلك لحثهم بالتخاطب مع لجنة إعادة النظر باللائحة التنظيمية للمحاكم الإستئنافية والمحاكم الإبتدائية التابعة لها بسرعة إعادة النظر في اللائحة التنظيمية لإرتباطها الوثيق بتنفيذ هذا الهدف.	٢٥%	بسبب عدم قيام لجنة إعادة النظر باللائحة التنظيمية للمحاكم الإستئنافية والمحاكم الإبتدائية التابعة لها باستكمال أعمالها وإرتباطها الوثيق مع تنفيذ هذا الهدف.

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٢. إستكمال شغل الوظائف الإشرافية في الهيكل التنظيمي للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة التابعة لها بجميع مستوياتها (أ – ب – ج).	١. مخاطبة المحاكم المستهدفة للرفع بترشيحاتها ومقترحاتها.	• عدد ونوعية الوظائف التي تم شغلها. • عدد القرارات الوزارية الصادرة.	تم مخاطبة بقية المحاكم الإستئنافية بالرفع بترشيحاتها ومقترحاتها وتم التعقيب على رؤساء المحاكم بموافاتنا بالترشيحات.	١٠٠%	عدد من العروض المرفوعة لا زالت لدى المكتب الفني ومكتب الوزير الخاصة بمحافظات (حجة – والحديدة – وذمار) متوفقة رغم المتابعة .
			٢. دراسة المقترحات المرفوعة من المحاكم، وإعداد مقترح يتضمن رأي قطاع المحاكم.		تم موافاتنا بمقترحات (أسماء الموظفين) المرشحين لشغل الوظائف الإشرافية في الهيكل التنظيمي لمحاكم الإستئناف والمحاكم الإبتدائية التابعة لها وهي (ريمة – صعدة – الحديدة) وتم دارسة المقترحات لمحاكم (ريمة – صعدة – الحديدة) وإبداء الرأي من قبل الإدارة العامة للمحاكم ووكيل قطاع المحاكم. - تم دراسة المقترحات لمحكمة إستئناف م/ صعدة بشأن ترشيح مدير شئون الموظفين ومدير الشئون المالية وإبداء الرأي من قبل الإدارة العامة للمحاكم ووكيل قطاع المحاكم. - تم دراسة المقترحات لوظيفة رؤساء الأقسام في محافظة إب.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٣. رفع المقترحات لمعالي الوزير للموافقة عليها.		تم الرفع بالمقترح الخاص بشغل الوظائف الإشرافية للمحاكم التالية (حجة – صعدة – ذمار – صنعاء والجوف – عمران – ريمة – الحديدة) لمعالي الأخ الوزير ووافق عليها .		
			٤. إعداد القرارات الوزارية ورفعها لمعالي الوزير لتوقيعها.		تم إعداد القرارات الوزارية لمحاكم التالية :- صنعاء والجوف – (رؤساء أقلام كتاب بالمحاكم) إب (رئيس قلم التنفيذ والمحضرين بالإستئناف ورؤساء أقلام كتاب ورؤساء أقلام تنفيذ بالمحاكم الإبتدائية) – حجة (مدراء إدارات ورؤساء أقسام بمحكمة الإستئناف ورؤساء أقلام كتاب وتنفيذ بالمحاكم الإبتدائية) – صعدة (مدراء إدارات ورؤساء أقسام بمحكمة الإستئناف) – عمران (مدير إدارة الشئون المالية) – ريمة (مدير إدارة شئون الموظفين) من قبل المكتب الفني وتم التوقيع عليها من معالي الأخ / الوزير.		
			٥. تنفيذ القرارات من خلال تمكين المعينين من ممارسة أعمالهم.		تم تحرير إرساليات إلى المحاكم المذكورة أعلاه لتمكين المعينين من ممارسة أعمالهم.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٣. استكمال تحديث السجلات القضائية في المحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.	١. تشكيل لجنة من المختصين لإعداد مشروع تحديث السجلات القضائية.	• عدد ونوعية السجلات المحدثة. • عدد نسخ السجلات المحدثة المطبوعة. • عدد نسخ السجلات المحدثة التي تم توزيعها.	١. تم إعداد عرض لمعالي الوزير يتضمن أهمية تحديث السجلات القضائية وتشكيل لجنة لإعداد مشروع التحديث. ٢. تم موافقة معالي الوزير على تشكيل اللجنة . ٣. اللجنة تعقد أعمالها بصورة منتظمة لتحديث بقية السجلات.	%١٠٠	عدم توفير التكلفة المالية لمستحقات اللجنة . عدم توفير المخصصات المالية للنزول لتطبيق السجلات.
			٢. مخاطبة المحاكم لمعرفة رأيها وملاحظاتها.		لم يتم التنفيذ		
			٣. إعداد نماذج ومخططات تحديث السجلات القضائية المختلفة، ورفعها لمعالي الوزير لاعتمادها وإصدار قرار وزاري بذلك.		١. تم تحديث أربعة نماذج سجلات قضائية . ٢. تم إعداد وتصميم عدد (٤) سجل قضائي وعرضها على معالي الوزير. ٣. تم إعداد مخططات نماذج السجلات لعدد (١٠) وهي:- - سجل قيد العرائض والطلبات . - سجل قيد الإعلانات. - سجل قيد إيداع أحكام المحكمين. - سجل قيد الطعون. - سجل قيد الأوامر . - سجل قيد القضايا المعروضة لدى هيئة الحكم. - سجل قيد القضايا المنتهية الخاصة بهيئة الحكم.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
					- سجل قيد القضايا المستبعدة . - سجل قيد القضايا الواردة إلى الأرشيف. - سجل قيد القضايا الصادرة من الأرشيف. - سجل قيد السجلات. ٤. تم إعداد نماذج المشاريع التالية :- - سجل إجراءات التنفيذ. - سجل أحكام التنفيذ. - سجل أحكام الإثبات. - سجل الصادر وسجل الوارد.		
			٤. إحالة النماذج إلى المطبعة القضائية لطباعتها.		تم إحالة نموذج سجل إيداع المسودات ويومية الجلسات بعد إعتمادة من معالي الأخ/ الوزير إلى المطبعة القضائية .		
			٥. توزيع السجلات الجديدة المحدثة على المحاكم المختلفة في كافة المحافظات.		لم يتم التنفيذ		
		٤. إعداد وتنفيذ قاعدة بيانات إليكترونية للإعلان والإنابة بالإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء.	١. تشكيل لجنة لإعداد الرؤية الخاصة بإنشاء قاعدة البيانات ومتطلبات إنشائها.	إنجاز قاعدة البيانات وتدشين العمل بها.	تم تشكيل لجنة لإعداد الرؤية الخاصة بإنشاء قاعدة البيانات ومتطلبات إنشائها.	٦٠%	
			٢. إعداد تقرير شامل عن كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالإنابة والإعلان وإرساله إلى مركز معلومات القضاء.		- تم إعداد البيانات وإرسالها إلى مركز معلومات القضاء. - تم تحديد البيانات والمعلومات اللازم توفيرها في شاشات القاعدة والمستخدمين للقاعدة وتحليليها.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٣. تصميم قاعدة البيانات الخاصة بالإعلان والإنابة.		يتم الآن تصميم قاعدة بيانات المطلوبة .		عدم إكتمال تصميم القاعدة من قبل فريق المبرمجين في مركز معلومات القضاء.
			٤. تدريب المختصين للعمل على قاعدة البيانات.		لم يتم التنفيذ		
			٥. تدشين العمل بقاعدة البيانات.		لم يتم التنفيذ		
		٥. إعداد وتخطيط وتجهيز سجلات عمل الشرطة القضائية في المحاكم.	١. تشكيل لجنة لإعداد وتجهيز سجلات الشرطة القضائية.	• عدد السجلات المطبوعة. • عدد السجلات التي تم توزيعها.	يتم تشكيل فريق لإعداد ذلك.	٥٠%	عدم إكتمال أعمال اللجنة نظراً لعدم توفر نفقات لتطبيق السجلات على الواقع وعدم إعتماد مبالغ مالية لذلك.
			٢. إعداد مخطط سجلات عمل الشرطة القضائية في المحاكم وتعميمه على المحاكم لأخذ رأيها حول طبيعة البيانات التي تتضمنها.		تم إعداد مقترح مخططات عدد ثلاثة سجلات وهي على النحو الآتي: - سجل بيانات أفراد الشرطة القضائية. - سجل بيانات التكاليف والمهام. - سجل بيانات نزلاء توقيف المحكمة.		
			٣. تجميع وفرز البيانات المرفوعة من المحاكم وإعادة تنظيم وترتيب مخطط السجلات ومواصفاتها وإرساله إلى المطبعة القضائية.		لم يتم التنفيذ		
			٤. طباعة سجلات عمل الشرطة القضائية، وتوزيعها على مكاتب الشرطة القضائية للعمل بها.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٦. إنشاء أرشيف نموذجي في (٤) محاكم (٢) منها مملوكة للدولة و(٢) منها مستأجرة.	١. إعداد معايير وضوابط ومواصفات إنشاء الإرشيف. ٢. إعداد آلية الدورة المستندية لعمل الإرشيف. ٣. إعداد آلية تنظيم التعامل مع القضايا في الإرشيف. ٤. تحديد غرف خاصة في المحاكم المستهدفة كمواقع للإرشيف. ٥. تنفيذ عملية انشاء الإرشيف وفقاً للمواصفات والضوابط والآليات. ٦. تجهيز الإرشيف بالأدوات والتجهيزات اللازمة وفقاً للمواصفات والمعايير المعدة. ٧. إنشاء نظام إليكتروني خاص بالإرشيف وفقاً للدورة المستندية وآلية تنظيم التعامل مع القضايا المعدة.	• وجود معايير وضوابط عمل إنشاء الإرشيف. • وجود آليتين لتنظيم عمل الإرشيف. • وجود إرشيف نموذجي في (٤) محاكم.	لم يتم التنفيذ	٠%	- تم التخاطب مع الإدارات العامة التالية: ١. الدراسات والبحوث . ٢. التجهيزات . ٣. المباني والعقارات . ٤. المشاريع. ٥. مركز المعلومات لموافاتنا ببيانات واقع حال تنظيم الإرشيف الثابت. - عدم تجاوب الإدارات المعنية مع طلبات الإدارة العامة المختصة .
		٧. إعداد وإصدار قاموس لغة الإشارة للصم والبكم.	١. تجميع وتنظيم وفرز الإشارات التي يستخدمها الصم والبكم وفق منهجية علمية سهلة وبسيطة. ٢. إعداد قاموس لغة الإشارة ورفعه لوزير العدل للموافقة عليه.	• عدد نسخ قاموس الإشارة المطبوعة. • عدد نسخ قاموس الإشارة التي تم توزيعها.	- تشكيل لجنة بإعداد مقترح القاموس. - تم تكليف اللجنة للنزول الميداني لعدد من المحافظات بدءً بمحافظة عمران. لم يتم إلا بعد رفع تقارير اللجنة المكلفة بالنزول.	٢٠%	لم يتم نزول اللجنة المكلفة لعدم إعتماد مخصصات مالية .

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٣. طباعة القاموس في المطبعة القضائية.		لم يتم التنفيذ		
			٤. توزيع القاموس على المحاكم والنيابات العامة.		لم يتم التنفيذ		
		٨. إعداد وإصدار دليل الخبراء المرخص لهم بالعمل أمام الجهات القضائية.	١. إعداد قائمة بالخبراء الذين تمت الموافقة على الترخيص لهم بالعمل أمام الجهات القضائية، ومناطق عملهم، وكافة البيانات المتعلقة بهم. ٢. تحويل الجدول إلى دليل شامل للخبراء في كافة المحافظات. ٣. طباعة دليل الخبراء في المطبعة القضائية. ٤. توزيع دليل الخبراء على المحاكم والنيابات العامة.	• عدد نسخ الدليل التي تم طباعتها. • عدد نسخ الدليل التي تم توزيعها. • عدد الجهات التي تم توزيع الدليل عليها.	لم يتم التنفيذ	١٠٠%	- لعدم إصدار قرار بتنظيم الخبرة المعد من الوزارة سلفاً حتى الآن. - البدء بالإجراءات المنظمة لأعمال الخبرة.
		٩. إستكمال تحديث قاعدة بيانات الموظفين (العاملين بالمحاكم الإستئنافية والإبتدائية).	١. مخاطبة المحاكم المتبقية والتي لم تواف الوزارة ببياناتها الخاصة بتحديث السجل العام. ٢. تلقي الردود وفرز البيانات والمعلومات.	• عدد المحاكم التي قدمت البيانات والمعلومات. • عدد الأسماء الواردة ضمن عملية تحديث قاعدة البيانات.	تم مخاطبة بقية المحاكم الإستئنافية بموافاة الوزارة بتحديث بياناتها وهي (تعز – الضالع) ١. تم موافاتنا بتحديث بيانات محكمة إستئناف م /الضالع والمحاكم الإبتدائية التابعة لها بعد تعميدها من قبل مدير عام محكمة الإستئناف وتم فرز البيانات والمعلومات . ٢. تم موافاتنا بتحديث بيانات محكمة إستئناف م/ تعز والمحاكم الإبتدائية التابعة لها وتم فرز البيانات والمعلومات.	١٠٠%	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٣. رفع تقرير مفصل لوزير العدل.		تم رفع تقرير مفصل لمعالي الأخ /الوزير فيما يخص تحديث بيانات محاكم (تعز – الضالع) ووجه معالي الوزير بالإحالة إلى لجنة شئون الموظفين.		
			٤. إحالة البيانات إلى لجنة شئون الموظفين.		تم إحالة البيانات إلى لجنة شئون الموظفين والتي بدورها إحالتها إلى الإدارة العامة للموارد البشرية لإدخال البيانات التي تم تحديثها في نظام شئون الموظفين.		
		١٠. إعداد خارطة الإختصاص المكاني للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية في (١٠) محافظات.	١. إعداد رؤية ومنهجية عمل إعداد خارطة الإختصاص المكاني للمحاكم المستهدفة ورفعها لوزير العدل للموافقة عليها.	• وجود آلية ومنهجية عمل لإعداد الخارطة. • وجود خرائط لتحديد الإختصاص المكاني لكل محكمة. • صدور قرار تحديد الإختصاص المكاني. • عدد المحاكم التي تم تحديد إختصاصها المكاني. • تحقق عملية تحديد الإختصاص المكاني في (١٠) محافظات.	تم تكليف لجنة إعادة النظر في تصنيف المحاكم بأعمال الخارطة القضائية بموجب توجيهات من معالي الوزير. بموجب توجيهات من معالي الوزير اللجنة تقوم بأعمالها وفقاً للألية التي تم رفعها . تجميع المواد القانونية المتعلقة بالخارطة القضائية والتقسيم الإداري للمحافظات. دارسة واقع الخارطة القضائية المعمول بها حالياً . البدء بتطبيق الخارطة القضائية الحالية على التقسيم الإداري. تم تقسيم المحافظات إلى مراحل:- تم عقد إجتماع مع وكيل قطاع شئون المشاريع بأمانة العاصمة لمناقشة التداخل في إختصاص المهام. تحديد مواقع وعناوين المحاكم المستهدفة . تحديد المقترح الإختصاص المكاني لمحاكم أمانة العاصمة وصنعاء والجوف.	٥٠%	- عدم توفر المخصصات المالية لإكمال أعمال اللجنة. - إصدار قرار تكليف لجنة بإعداد الخارطة القضائية أخرى عن طريق المكتب الفني مستقله عن اللجنة .

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٢. تحديد مواقع وعناوين المحاكم المستهدفة.		المرحلة الأولى محافظات: أمانة العاصمة – صنعاء والجوف .		
			٣. تحديد الإختصاص المكاني لكل محكمة على الخريطة وعلى أرض الواقع وفقاً لآلية منهجية العمل التي تم الموافقة عليها.		المرحلة الأولى: محافظات العاصمة – صنعاء والجوف.		
			٤. تحديد الإختصاص المكاني للمحاكم على الخريطة في كل محافظة.		إعداد مقترح أولى بذلك لعدد ست محاكم إبتدائية عامة بأمانة العاصمة .		
			٥. رفع التقرير لوزير العدل.		لم يتم التنفيذ		
			٦. إعداد آلية للتعامل مع القضايا أمام المحاكم وفقاً لقرار تحديد الإختصاص المكاني.		لم يتم التنفيذ		
			٦. إصدار قرار بتحديد الإختصاص المكاني للمحاكم.		لم يتم التنفيذ		
			٧. إبلاغ المحاكم بالقرار وآلية التعامل مع القضايا للعمل بموجبهما وتنفيذهما.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
٣	تعزيز دور وزارة العدل في مكافحة الفساد وغسل الأموال والعمل على تصحيح الإختلالات بالوزارة والمحاكم.	١. الحد من الفساد وجوانب القصور والخلل في أعمال المحاكم في (٦) محافظات بنسبة ٥٠%.	١. إعداد الدليل والنماذج (جداول النزول وأسماء المفتشين) الخاصة بالنزول الميداني للتفتيش ورفعها لإقرارها.	• عدد المحاكم المستهدفة بالتفتيش. • عدد الموظفين المشمولين بالتفتيش. • عدد المخالفات المكتشفة. • عدد المحالين للتحقيق. • تحقق عملية الحد من الفساد بنسبة ٥٠% في المحاكم المستهدفة.	تم إعداد الدليل والنماذج ورفعها لإقرارها .	٨٠%	- المتبقية محاكم (عمران – ريمة) والسبب عدم تنفيذها عدم توفر السيولة من قبل الشئون المالية. - لأن بعض اللجان يتم تكليفها بدون الرجوع إلى الإدارة المختصة (إدارة التفتيش).
			٢. النزول الميداني لإجراء التفتيش الدوري على المحاكم في أمانة العاصمة و(٥) محافظات (صنعاء –إب – ذمار – عمران – ريمة).		تم النزول الميداني إلى: ١. محاكم الأمانة (بني الحارث – جنوب غرب) صنعاء والجوف (أرحب - نهم – بني حشيش – سنحان) ٢. إب (كافة المحاكم) ٣. ذمار (كافة المحاكم .		
			٣. تلقي تقارير التفتيش من اللجان ودراستها وتحليلها.		تم تنفيذ بعض التقارير والبعض الأخر تنفذ من قبل بعض الإدارات الأخرى غير مختصة ولم يوافونا بتقارير التفتيش.		
			٤. رفع نتائج التفتيش متضمنة التوصيات اللازمة لوزير العدل.		تم رفع نتائج التفتيش متضمنة التوصيات اللازمة لوزير العدل.		
			٥. تنفيذ توجيهات الوزير بشأن التوصيات والمقترحات الخاصة بنتائج التفتيش.		لا زالت التقارير لدى قيادة الوزارة .		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٢. تقييم أداء العاملين بالمحاكم للعام ٢٠١٨م وتفعيل نتائجه لتفعيل مبدأ الثواب والعقاب لموظفي المحاكم.	١. إعداد نماذج لتقييم الأداء لموظفي المحاكم ورفعها لاعتمادها.	• عدد المحاكم المستهدفة بالتقييم. • عدد الموظفين المشمولين بالتقييم. • عدد الموظفين ذوي التقديرات الضعيفة. • عدد الموظفين المتظلمين. • عدد الموظفين المبرزين. • عدد الموظفين المكرمين.	تم إعداد النماذج ورفعها للوزير لإعتمادها .	٣٥%	لأن معظم محاكم الإستئناف لم توافينا بتقييمات ٢٠١٧م بالرغم من المتابعة لأكثر من مرة وكذا منتظرين موافاتنا بتقييمات ٢٠١٨م .
			٢. تعميم نماذج التقييم على المحاكم لتعبئتها من قبل المختصين فيها.		تم تعميم النماذج على المحاكم لتعبئتها .		
			٣. تلقي تقييمات الأداء المرفوعة من المحاكم .		ليس كاملاً بسبب عدم موافاتنا من قبل محكمة الإستئناف.		
			٤. دراسة تقييمات الأداء وعمل خلاصة لها على مستوى كل محافظة.		تم الدراسة وقيد الطباعة وعدم وجود طباع.		
			٥. رفع نتيجة التقييم لمعالي الوزير وتنفيذ توجيهاته بشأنها.		لم يتم لعدم وجود طباع		
		٣. البت في الشكاوى المقدمة ضد موظفي المحاكم.	١. تلقي الشكاوى وتحقيقها.	• عدد الشكاوى التي تلقتها الجهة. • عدد الشكاوى المحققة مكتبياً. • عدد الشكاوى المحققة ميدانياً. • عدد المحالين للتحقيق. • عدد المحالين للمحاسبة والتأديب	تم تلقي عدد من الشكاوي .	١٠٠%	
			٢. إجراء تحقيق ميداني في الشكاوى التي تتطلب ذلك.		تم إتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها .		
			٣. اتخاذ الإجراءات القانونية حول نتائج التحقيقات في الشكاوى.		تم إعداد تقرير إحصائي نصف سنوي عن الشكاوي		
			٤.إعداد تقرير إحصائي نصف سنوي عن الشكاوى وتحقيقها.		تم إبلاغ المحاكم بذلك .		
			٥. إبلاغ المحاكم الإستئنافية ذات العلاقة بما يخص من التقرير الإحصائي.		تم تلقي الردود من المحكمة ودراستها واتخاذ اللازم بشأنها.		
			٦. تلقي الردود ودراستها واتخاذ اللازم بشأنها.		تم الإستفادة من بعض النتائج .		
			٧. الاستفادة من نتائج التحقيق في الشكاوى عند تنفيذ خطة التفتيش الميداني.				

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٤. تنفيذ التفتيش المفاجئ على موظفي المحاكم في عدد (١٠) محافظات	١. إعداد الأدلة والنماذج (جدول النزول وأسماء المفتشين) ورفعها لوزير العدل لاعتمادها.	• عدد دورات التفتيش المفاجئ المنفذة. • عدد المحاكم المستهدفة بالتفتيش • عدد الموظفين المستهدفين بالتفتيش. • عدد المخالفات المكتشفة. • عدد المحالين للتحقيق. • عدد المحالين للمحاسبة والتأديب. • رفع تقرير لوزير العدل.	تم إعداد الأدلة والنماذج ورفعها للوزير لإعتمادها.	١٠٠%	
			٢. تنفيذ النزول الميداني للتفتيش المفاجئ على المحاكم.		تم التنفيذ نزول مفاجئ المحاكم أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء والجوف عقب إجازة الفطر المبارك .		
			٣. تلقي تقارير المفتشين وفرزها وتنظيمها وتحليلها وتفريغ النتائج على نماذج خاصة تعد لهذا الغرض.		تم تلقي تقارير المفتشين وفرزها وتنظيمها وتحليلها وتفريغ النتائج على نماذج خاصة تعد لهذا الغرض.		
			٤. إعداد تقرير عن نتائج أعمال التفتيش المفاجئ مدعماً بالتوصيات.		تم إعداد تقرير شامل عن نتائج أعمال التفتيش المفاجئ مدعماً بالتوصيات.		
			٥. رفع التقرير لوزير العدل.		تم رفع التقرير لوزير العدل.		
		٥. تفعيل مجالس التأديب المنشأة في المحاكم بنسبة ٧٠%.	١. مخاطبة المحاكم الإستئنافية لموافاة الوزارة بتشكيل المجالس التأديبية فيها، ومن تم إحالتهم للتأديب، والإجراءات المتخذة بحقهم.	• عدد مجالس التأديب المستهدفة. • عدد الموظفين المحالين للتأديب. • عدد قرارات التأديب المرفوع لوزير العدل. • عدد قرارات التأديب المصادق عليها من وزير العدل. • عدد التقارير المرفوعة من مجالس التأديب للوزارة.	تم تشكيل المجالس في جميع محافظات الجمهورية .	٧٥%	
			٢. إعداد سجل خاص بالمجالس التأديبية المشكلة في المحاكم يشمل أسماء أعضاء مجالس التأديب والموظفين المحالين للتأديب ونوعية المخالفات المرتكبة من قبلهم وما تم اتخاذه من إجراءات بحقهم.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٣. إلزام مجالس التأديب بمحاكم الإستئناف في المحافظات بموافاة الوزارة بصورة معمدة من القرار التأديبي، وعدم تنفيذ قرارات التأديب الصادرة منها إلا بعد اعتمادها من وزير العدل.		تم إلزام آلية لمتابعة أداء المجالس التأديبية وإعداد نماذج المتابعة.		
			٤. متابعة سير عمل مجالس التأديب، ومطالبتها برفع تقارير نصف سنوية عن أعمالها لوزير العدل.		تم متابعة سير عمل مجالس التأديب، ومطالبتها برفع تقارير نصف سنوية عن أعمالها لوزير العدل.		
		٦. تطوير برنامج الموارد البشرية لمتابعة نتائج بحث الشكاوى والتحقيقات والعقوبات التأديبية والجنائية على الموظفين	١. إعداد رؤية لتطوير نظام الموارد البشرية ورفعه لقيادة الوزارة للموافقة عليه.	• رفع تقرير لوزير العدل.	لم يتم التنفيذ	٠%	
			٢. مخاطبة مركز معلومات القضاء لتنفيذ الرؤية عبر إضافة شاشات خاصة لبرنامج الموارد البشرية.				
			٣. تنفيذ عملية تطوير البرنامج وتصميم الشاشات.				
			٤. تدريب الموظفين على استخدام البرنامج.				
			٥. إدخال البيانات ورفع الخلاصة والتقرير النهائي.				

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم المتخصصة

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ خطة التشغيلية لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم المتخصصة للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	١. إعداد التوصيف الوظيفي للوظائف المختلفة في الشعب الإستئنافية والمحاكم الإبتدائية والمتخصصة.	١. تشكيل لجنة من المختصين والمتخصصين لإعداد مشروع التوصيف.	• إعتماد نظام التوصيف الوظيفي من قبل وزير العدل. • وجود ثلاث محاكم نموذجية من حيث التوصيف الوظيفي.	تم جمع البيانات والمعلومات اللازمة للتوظيف على كل شعبة ومحكمة متخصصة.	٠%	التنفيذ مرتبط بتعديل اللائحة التنفيذية للمحاكم.
			٢. إعداد مشروع التوصيف الوظيفي ورفعه للوزير للموافقة عليه.				
			٣. اعتماد التوصيف الوظيفي من وزير العدل.		لم يتم التنفيذ		
			٤. تنفيذ التوصيف الوظيفي (كنموذج) في أربع محاكم إستئنافية وابتدائية ومتخصصة.				
			٥. إجراء عملية مراجعة وتصحيح لنظام التوصيف في ضوء نتائج التنفيذ، ورفع النتائج لوزير العدل لاعتماد التوصيف بشكله النهائي وتعميمه على بقية المحاكم.				
		٢. إستكمال شغل الوظائف الإشرافية في الهيكل التنظيمي للشعبالإستئنافية المتخصصة والمحاكم الإبتدائية المتخصصة.	١. مخاطبة الشعب والمحاكم المستهدفة للرفع بترشيحاتها ومقترحاتها.	• عدد ونوعية الوظائف التي تم شغلها. • عدد القرارات الوزارية الصادرة.	تم مخاطبة الشعب والمحاكم المستهدفة للرفع بترشيحاتها ومقترحاتها بما في ذلك أمانة العاصمة وبقية المحافظات ورفع الكشوفات بالترشيحات إلى الوزارة.	١٠٠%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم المتخصصة للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٢. دراسة المقترحات المرفوعة من الشعب والمحاكم، وإعداد مقترح يتضمن رأي قطاع المحاكم.		تم دراسة المقترحات المرفوعة من الشعب والمحاكم، وإعداد مقترح يتضمن رأي قطاع المحاكم.		
			٣. رفع المقترحات لوزير العدل للموافقة عليها.		تم رفع المقترحات لوزير العدل للموافقة عليها.		
			٤. إعداد القرارات الوزارية ورفعها لوزير العدل لتوقيعها.		تم إعداد القرارات الوزارية اللازمة .		
			٥. تنفيذ القرارات من خلال تمكين المعينين من ممارسة أعمالهم.		تم تنفيذ القرارات الوزارية الصادرة بشأن ذلك.		
		٣. استكمال تحديث السجلات القضائية في الشعب الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.	١. تشكيل لجنة من المختصين لإعداد مشروع تحديث السجلات القضائية.	• عدد ونوعية السجلات المحدثة. • عدد نسخ السجلات المحدثة المطبوعة. • عدد نسخ السجلات المحدثة التي تم توزيعها.	تم تشكيل لجنة من المختصين لإعداد مشروع تحديث السجلات القضائية في حالة إجتماع أسبوعي.	%٧٠	
			٢. مخاطبة الشعب والمحاكم لمعرفة رأيها وملاحظاتها.		تم مخاطبة الشعب والمحاكم فيما يتعلق بتحديد السجلات لإبداء رأيها والملاحظات حول ذلك مع الأخذ بالإعتبار لما رفع منها من ملاحظات وأراء.		
			٣. إعداد نماذج ومخططات تحديث السجلات القضائية المختلفة، ورفعها لوزير العدل لاعتمادها وإصدار قرار وزاري بذلك.		تم إعداد عدة نماذج ومخططات لتحديث السجلات القضائية بأنواعها المختلفة ورفعها لمعالي الوزير وتم إعتمادها.		
			٤. إحالة النماذج إلى المطبعة القضائية لطباعتها.		تم التنسيق مع الشئون المالية بخصوص		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم المتخصصة للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٥. توزيع السجلات الجديدة المحدثة على الشعب والمحاكم في المحافظات.		طباعة السجلات وفقاً للنماذج المعدة إلا أن ذلك الأمر لم يتم لبعض الأسباب.		
					لم يتم التنفيذ		شحة الإمكانيات المالية اللازمة لتغطية نفقات طباعة السجلات المحدثة.
		٤. إعداد وتنفيذ قاعدة بيانات إليكترونية للإعلان والإنابة بالإدارة العامة للمحاكم المتخصصة.	١. تشكيل لجنة لإعداد الرؤية الخاصة بإنشاء قاعدة البيانات ومتطلبات إنشائها.	إنجاز قاعدة البيانات وتدشين العمل بها.	تم تشكيل لجنة لإعداد رؤية خاصة بإنشاء قاعدة بيانات ومتطلبات إنشائها.	٥٠%	تم التنسيق مع مركز معلومات القضاء وعلى أساس أن يتم تصميم نموذج قاعدة البيانات الخاصة بالإعلانات القضائية وفق ما تم الإعداد عليه مع إدخال بعض عليه إلا أننا لم نجد تجاوب فعلى من قبلهم بذلك الشأن فقد أكتفينا بالإحتفاظ بنسخة من التقرير والذي يمكن الإستفادة منه في عدة أمور في ذلك الجانب.
			٢. إعداد تقرير شامل عن كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالإنابة والإعلان وإرساله إلى مركز معلومات القضاء.		تم إعداد تقرير شامل حول ذلك وإرسال نسخة منه إلى مركز معلومات القضاء.		
			٣. تصميم قاعدة البيانات الخاصة بالإعلان والإنابة.		لم يتم تصميم قاعدة البيانات الخاصة بالإعلان والإنابة القضائية .		
			٤. تدريب المختصين للعمل على قاعدة البيانات.		لم يتم تدريب المختصين على ذلك.		
			٥. تدشين العمل بقاعدة البيانات.		لم يتم التنفيذ		
		٨. إعداد قاعدة بيانات (السجل العام للموظفين العاملين بالشعب الإستنافية والمحاكم الإبتدائية المتخصصة).	١. إنشاء سجل عام للموظفين العاملين في الشعب والمحاكم الإبتدائية المتخصصة.	• عدد المحاكم التي قدمت البيانات والمعلومات. • عدد الأسماء الواردة ضمن عملية تحديث قاعدة البيانات. • العدد الإجمالي للموظفين العاملين في الشعب والمحاكم المتخصصة.	تم تصميم نموذج إنشاء قاعدة بيانات (السجل العام للموظفين العاملين في الشعب والمحاكم المتخصصة) على نظام الأكسل.	١٠٠%	
			٢.إعداد نموذج جمع البيانات الوظيفية للموظفين.		تم إعداد النماذج الخاصة بجمع البيانات الوظيفية عن القوى والحالات الوظيفية في الشعب والمحاكم المتخصصة.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم المتخصصة للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٣. مخاطبة الشعب والمحاكم الإبتدائية المتخصصة بتعبئة النموذج جمع البيانات، ورفعه للوزارة.		تم مخاطبة وإرسال نماذج البيانات إلى الشعب والمحاكم بمحافظة الأمانة والحديدة وإب وذمار بغية تعبئتها بما هو مقصود وذلك من قبل المختصين في تلك الشعب والمحاكم ومتابعتهم في رفع الردود.		
			٤. تلقي الردود وفرز البيانات والمعلومات وإفراغها في السجل العام.		تم تلقي الردود وفرز المعلومات الواردة ومراجعتها وتفريغها على نظام قاعدة البيانات الفرعية الخاصة بموظفي الشعب والمحاكم المتخصصة .		
			٥. رفع تقرير مفصل لوزير العدل.		تم رفع تقرير بيانات شبة متكاملة لوكيل قطاع المحاكم والتوثيق وذلك بموجب عرض الإيضاح فيه بما تم إنجاز وإن الأمر يستدعي استيفاء البيانات الناقضة وعلى أساس أن يتم تكليف أربعة موظفين من ذوي الإختصاص لإنجاز ذلك.		
			٦. إحالة البيانات إلى لجنة شئون الموظفين.		- تم إحالة الكشوفات الواردة إلينا من الشعب والمحاكم المتخصصة إلى الموارد البشرية علماً بأن بعض المحاكم المتخصصة نظراً لظروف الراهنة لم يتم موافاتنا الكشوفات اللازمة . - تم إحالة البيانات إلى لجنة شئون الموظفين.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم المتخصصة للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
٣	تعزيز دور وزارة العدل في مكافحة الفساد وغسل الأموال والعمل على تصحيح الإختلالات بالوزارة والمحاكم	١. الحد من الفساد وجوانب القصور والخلل في أعمال الشعب والمحاكم المتخصصة في (٥) محافظات بنسبة ٥٠%.	١. إعداد الدليل والنماذج (جداول النزول وأسماء المفتشين) الخاصة بالنزول الميداني للتفتيش ورفعها لإقرارها.	• عدد المحاكم المستهدفة بالتفتيش. • عدد الموظفين المشمولين بالتفتيش. • عدد المخالفات المكتشفة. • عدد المحالين للتحقيق • تحقق عملية الحد من الفساد بنسبة ٥٠% في المحاكم المستهدفة.	تم إعداد الدليل والنماذج وإقرارها .	١٠٠%	
			٢. النزول الميداني لإجراء التفتيش الدوري على الشعب والمحاكم المتخصصة في أمانة العاصمة و(٤) محافظات (الأمانة-إب-ذمار - الحديدة)		تم النزول وإجراء التفتيش على الشعب والمحاكم المتخصصة التالية:- ١. الشعب والمحاكم المتخصصة بمحافظة ذمار. ٢. محكمتي الأموال العامة والأحداث بمحافظة إب. ٣. الشعبة والمحكمة الإدارية والعمالية وشعبة ومحكمة الأموال العامة بالأمانة.		
			٣. تلقي تقارير التفتيش من اللجان ودراستها وتحليلها.		تم تلقي تقارير لجان ودراستها وتحليلها .		
			٤. رفع نتائج التفتيش متضمنة التوصيات اللازمة لوزير العدل.		تم الرفع بالنتائج متضمنة التوصيات اللازمة لمعالجة أوجه القصور والإختلالات في الجوانب المفتشين عليها ...الخ.		
			٥. تنفيذ توجيهات الوزير بشأن التوصيات والمقترحات الخاصة بنتائج التفتيش.				
		٢. تقييم أداء العاملين بالشعب والمحاكم المتخصصة للعام ٢٠١٨م وتفعيل نتائجه لتفعيل مبدأ الثواب والعقاب لموظفي المحاكم.	١. إعداد نماذج لتقييم الأداء لموظفي الشعب والمحاكم المتخصصة ورفعها لاعتمادها.	• عدد الشعب والمحاكم المتخصصة المستهدفة بالتقييم. • عدد الموظفين المشمولين بالتقييم. • عدد الموظفين ذوي التقديرات الضعيفة.	تم إعداد نماذج لتقييم الأداء لموظفي الشعب والمحاكم المتخصصة ورفعها لاعتمادها.	١٠٠%	
			٢. تعميم نماذج التقييم على الشعب والمحاكم المتخصصة لتعبئتها من قبل المختصين فيها.		- تم تعميم وإرسال النماذج إلى كافة الشعب والمحاكم المتخصصة بمحافظة (الأمانة – الحديدة – وإب – ذمار) وعددها (٦) شعب (١٨) المحكمة إبتدائية متخصصة النماذج وتحرير مذكرات إلى الشعب والمحاكم المتخصصة بالمحافظات التالية :-		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم المتخصصة للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
					(الأمانــة – إب – ذمــار – الحديــدة) لموافاتنــا بتقييم أداء الموظفين للعام ٢٠١٨م.		
			٣. تلقي تقييمات الأداء المرفوعة من الشعب والمحاكم المتخصصة .		تم تلقي التقييمات وجمعها وفرزها وترتيبها وما تم موافاتنا به كان من قبل الشعب والمحاكم التالية :- ١. الشعب والمحاكم المتخصصة بأمانة العاصمة بأستئناء الشعبة والمحكمة التجارية والشعبة الإدارية ومحكمة الأحداث . - الشعب والمحاكم المتخصصة بمحافظة الحديدة باستئناء الشعبة الجزائية . - محكمتي الأحداث والمرور بمحافظة ذمار. - محكمة الأحداث بمحافظة إب أي أن عدد الشعب والمحاكم التي وافتنا هي (ثلاث شعب و١٦ عشر محكمة إبتدائية والشعب التي لم توافينا عددها (٣) شعب ومحكمتين إبتدائية .		
			٤. دراسة تقييمات الأداء وعمل خلاصة لها على مستوى كل محافظة.		تم دراسة التقييمات الواردة من قبل الشعب والمحاكم المتخصصة والتي وافتنا بذلك والعمل خلاصة لها على مستوى شعبة ومحكمة متخصصة بالمحافظات الأربع.		
			٥. رفع نتيجة التقييم لوزير العدل وتنفيذ توجيهاته بشأنها.		تم الرفع بالنتائج في موعدة المحدد ولم تصدر توجيهات صريحة بتنفيذ التوصيات.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم المتخصصة للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٣. البت في الشكاوى المقدمة ضد موظفي الشعب والمحاكم المتخصصة.	٥. رفع نتيجة التقييم لوزير العدل وتنفيذ توجيهاته بشأنها.	• عدد الشكاوى التي تلقتها الجهة. • عدد الشكاوى المحققة مكتبياً. • عدد الشكاوى المحققة ميدانياً. • عدد المحالين للتحقيق. • عدد المحالين للمحاسبة والتأديب.	تم تلقي عدد (٢٥) شكوى مرفوعة ضد البعض من موظفي الشعب والمحاكم المتخصصة وتحقيق تلك الشكاوي.	١٠٠%	
			٢. إجراء تحقيق ميداني في الشكاوى التي تتطلب ذلك.		تم إجراء تحقيق ميداني في الشكاوى التي تتطلب ذلك.		
			٣. اتخاذ الإجراءات القانونية حول نتائج التحقيقات في الشكاوى.		تم اتخاذ الإجراءات القانونية حول نتائج التحقيقات في الشكاوى.		
			٤.إعداد تقرير إحصائي نصف سنوي عن الشكاوى وتحقيقها.		تم إعداد تقرير إحصائي نصف سنوي عن الشكاوى وتحقيقها.		
			٥. إبلاغ الشعب والمحاكم المتخصصةالإستئنافية ذات العلاقة بما يخص من التقرير الإحصائي.		تم إبلاغ الشعب والمحاكم المتخصصةالإستئنافية ذات العلاقة بما يخص من التقرير الإحصائي.		
			٦. تلقي الردود ودراستها واتخاذ اللازم بشأنها.		تم تلقي الردود ودراستها واتخاذ اللازم بشأنها.		
			٧. الاستفادة من نتائج التحقيق في الشكاوى عند تنفيذ خطة التفتيش الميداني.		تم الاستفادة من نتائج التحقيق في الشكاوى عند تنفيذ خطة التفتيش الميداني.		
		٤. تنفيذ التفتيش المفاجئ على موظفي الشعب والمحاكم المتخصصة.	١. إعداد الأدلة والنماذج (جدول النزول وأسماء المفتشين) ورفعها لوزير العدل لاعتمادها.	• عدد دورات التفتيش المفاجئ المنفذة. • عدد المحاكم المستهدفة بالتفتيش • عدد الموظفين المستهدفين بالتفتيش.	تم إعداد الأدلة والنماذج (جدول النزول وأسماء المفتشين) ورفعها لوزير العدل لاعتمادها.	١٠٠%	
			٢. تنفيذ النزول الميداني للتفتيش المفاجئ على الشعب والمحاكم المتخصصة.		تم تنفيذ النزول الميداني للتفتيش المفاجئ على الشعب والمحاكم المتخصصة (الأمانة – عمران – ذمار – إب – تعز – صعدة).		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم المتخصصة للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٣. تلقي تقارير المفتشين وفرزها وتنظيمها وتحليلها.	• عدد المخالفات المكتشفة. • عدد المحالين للتحقيق. • عدد المحالين للمحاسبة والتأديب. • رفع تقارير لوزير العدل.	تم تلقي تقارير المفتشين وفرزها وتنظيمها وتحليلها.		
			٤. إعداد تقرير عن نتائج أعمال التفتيش المفاجئ مدعماً بالتوصيات.		تم إعداد تقرير عن نتائج أعمال التفتيش المفاجئ مدعماً بالتوصيات.		
			٥. رفع التقرير لوزير العدل.		تم رفع التقرير لوزير العدل.		
		٥. إنشاء مجالس التأديب في الشعب المتخصصة.	١. إعداد عرض للوزير بضرورة إنشاء مجالس تأديب في الشعب المتخصصة على غرار محاكم الإستئناف، ووفقاً للائحة التنظيمية لوزارة العدل.	• صدور قرار بإنشاء مجالس التأديب في الشعب المتخصصة.	لم يتم التنفيذ	٠%	بسبب إعادة النظر في اللائحة .
			٢. متابعة المكتب الفني لإعداد مشروع قرار إنشاء مجالس التأديب ورفعه لوزير العدل لتوقيعه.		لم يتم التنفيذ		
			٣. تعميم قرار إنشاء مجالس التأديب على الشعب المتخصصة.		لم يتم التنفيذ		بسبب عدم تعديل اللائحة .
			٤. متابعة تشكيل المجالس في الشعب المتخصصة وتحديد رؤسائها وأعضائها.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتوثيق

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق لعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	إستكمال البناء التشريعي والتنظيمي والمؤسسي لوزارة العدل والأجهزة التابعة لها.	تعميم اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م على مكاتب وأقلام التوثيق والإدارات والجهات المعنية للعمل بها وتنفيذها.	١. إعداد تعميم بتنفيذ اللائحة.	• عدد نسخ التعميم الموزعة. • عدد مكاتب التوثيق المستهدفة. • عدد أقلام التوثيق المستهدفة.	تم إعداد التعميم	١٠٠%	
			٢. توزيع اللائحة على المكاتب والاقلام والإدارات المعنية.		تم توزيع اللائحة .		
			٣. متابعة تنفيذ اللائحة ورفع التقرير.		المتابعة جارية ومستمرة لتنفيذ اللائحة .		
		إعداد مشروع لتنظيم آلية النسبة المخصصة من الرسم الإضافي لصالح تطوير عمل التوثيق وفقاً للائحة.	١. تشكيل لجنة لإعداد المشروع .	• صدور قرار بالإجراءات والمعايير.	تم تشكيل لجنة مشتركة مع المكتب الفني.	٧٥%	
			٢. إعداد المشروع .		تم إعداد المشروع		
			٣. رفع المشروع إلى وزير العدل لاعتماده وإصداره.		سيتم رفع المشروع إلى معالي الوزير لإعتمادة في أقرب وقت.		
		إعداد مشروع لتنظيم إجراءات تعيين وإختبار الموثقين.	١. إعداد مشروع تنظيم إجراءات تعيين الموثقين.	• صدور القرار	تم إعداد المقترح	٨٠%	
			٢. رفع المشروع لوزير العدل لاعتماده وإصداره.		تم رفع المشروع إلى معالي الأخ/ الوزير ووجه بأنه من الأفضل عقد دورات تدريبية يليها إجراء إختبار القبول.		
			٣. تشكيل لجنة لاختبار وقبول الموثقين بحسب اللائحة بقرار من الوزير.		لم يتم حيث وجه معالي الوزير بعمل دورة تدريبية للمرشحين يليها اختبار.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق لعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٤. التخاطب مع المحاكم لتقديم الترشيحات.		تم تحرير مذكرات إلى جميع محاكم الإستئناف للرفع بالترشيحات .		عدم تجاوب محاكم الإستئناف بسرعة الرفع بالمرشحين من قبل محاكم الإستئناف والمتابعة جارية لإستكمال المطلوب.
			٥. جمع الترشيحات ودراسة البيانات والرفع بها لوزير العدل.		تم جمع الترشيحات التي وصلت إلا أنها غير مستكملة .		
			٦. إجراء اختبار القبول للموثقين.		لم يتم بسبب تأخر الرفع بالترشيحات من المحاكم.		
			٧. الرفع بنتائج الاختبار لوزير العدل للموافقة على إصدار القرار .		لم يتم بسبب تأخر الرفع بالترشيحات من المحاكم.		
		تحديد أجور الأمناء التي يتقاضونها من المواطنين للمحررات عديمة القيمة المالية.	١. إعداد مقترح بتحديد أجور الأمناء.	• صدور القرار	تم إعداد مقترح بتحديد أجور الأمناء.	٦٠%	تأخير البت في الموضوع لدى المكتب الفني .
			٢. رفع المقترح لوزير العدل.		تم رفع المقترح لوزير العدل.		
			٣. صدور قرار بتحديد أجور الأمناء.		لم يتم التنفيذ		
			٤. تعميم القرار للعمل به وتنفيذه.		لم يتم التنفيذ		
		إعداد مشروع لمنح بدل التوثيق للعاملين بالتوثيق المنصوص عليه في القانون واللائحة	١. إعداد المقترحات اللازمة لمنح بدل التوثيق بحسب القانون واللائحة ورفعها لوزير العدل لاعتمادها.	• صدور القرار	تم إعداد المقترح اللازم ورفعه إلى معالي الأخ/ الوزير	٦٠%	تم إحالة الموضوع إلى الشئون المالية من قبل معالي الأخ/ الوزير ولازال الموضوع لديهم في الحسابات .
			٢. الرفع بالمقترحات المعتمدة إلى مجلس القضاء الأعلى .		لم يتم التنفيذ		
			٣. صدور قرار من مجلس القضاء بتحديد البدل المناسب.		لم يتم لعدم رفعه من الموارد البشرية والشئون المالية .		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق لعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
٢	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة والعدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	تغطية عدد (٣٠)من الشواغر في وظائف مدراء مكاتب التوثيق ورؤساء الأقسام والأقلام و ٣٠% من الوحدات المنشأة حديثاً في أقلام التوثيق بموجب اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق.	١. تحرير مذكرات إلى محاكم الاستئناف (مكاتب التوثيق) بالرفع بأسماء المرشحين لشغل الشواغر .	• عدد القرارات الصادرة. • تحقق عملية تغطية الشواغر بنسبة ٣٠% في الوحدات المنشأة.	تم تحرير مذكرات إلى جميع محاكم الإستئناف للرفع بأسماء المرشحين لشغل الشواغر.	٣٠%	عدم تجاوب محاكم الإستئناف بسرعة الرفع بالترشيحات والمتابعة جارية لإستكمال المطلوب.
			٢. تلقي وجمع الترشيحات ودراسة البيانات لكل مرشح.		تم تلقي بعض المرشحات والمتابعة جارية لإستكمال ما يلزم.		
			٣. الرفع بأسماء المرشحين المستكملين للشروط إلى وزير العدل للموافقة على استكمال إجراءات تعيينهم.		تم الرفع بعدد (١٣) مرشحين وصدرت القرارات الوزارية بالتعيين .		
			٤. تحرير إرساليات التعيين والتمكين من العمل واستقبال مباشرات العمل واستكمال الإجراءات.		تم تحرير الإرساليات لعدد (١٣) وتم أيضاً تحرير مذكرات تعقيبه بخصوص ترشيح رؤساء الوحدات بأقلام التوثيق في نطاق المحاكم الإبتدائية والأقسام الشاغرة في نطاق محاكم الإستئناف. وتم إستقبال عدد (١١٨) من البطائق القديمة واستبدلها.		
		استكمال تحويل مكتب التوثيق بأمانة العاصمة وعدد (٢) أقلام توثيق في محكمتين ابتدائيتين إلى مكاتب نموذجية وتقييم سير العمل فيها.	١. استكمال الربط الشبكي لقلمي التوثيق مع مكتب التوثيق والوزرة.	• وجود مكتب وقلمي توثيق نموذجيين. • رفع تقرير لوزير العدل.	تم إستكمال الربط الشبكي لقلمي التوثيق بمحكمة غرب الأمانة والتجارية مع المكتب والوزارة .	٧٠%	
			٢. إدخال البيانات والوثائق في البرنامج المخصص لذلك.		تم بصورة جزائية تجريبية .		
			٣. تنفيذ زيارة استطلاعية لتقييم سير العمل .		تم تنفيذ زيارة إستطلاعية لتقييم سير العمل.		
			٤. الرفع بتقريرين بما تم إنجازه.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق لعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		توحيد البطائق الخاصة بالأمناء باستبدال النماذج القديمة بنسبة (١٥)% إضافة إلى ما سبق.	١. مخاطبة المحاكم المستهدفة في المحافظات (إب – الأمانة – تعز – حضرموت – شبوة – لحج – حجة – المحويت – ريمة – ذمار – عدن) وذلك لموافاة الوزارة بالبطائق القديمة مع صور الأمناء لاستبدالها.	• تحقق عملية إستبدال البطائق القديمة بنسبة ١٥%.	تم مخاطبة المحاكم والمتابعة مستمرة .	٣٠%	
			٢. استقبال البطائق القديمة وصور الأمناء واستخراج بياناتهم.		تم إستقبال عدد (١٣٩) من البطائق القديمة وإستقبال عدد (٤٧) منها.		
			٣. إعداد البطائق الجديدة وقيدها في السجلات وإرسالها إلى محاكم الاستئناف.		تم إعداد (٤٧) بطاقة وقيدها في السجلات وإرسالها للإستئناف.		
		تغطية (٨٥) منطقة شاغرة من الأمناء.	١. استقبال دراسة طلبات اعتماد المناطق الشاغرة من محاكم الاستئناف (مكاتب التوثيق) .	• عدد قرارات التراخيص الصادرة. • عدد المناطق التي تم تغطيتها.	تم إستقبال ودراسة عدد (٧٣٠) طلب إعتماد منطقة شاغرة .	١٠٠%	
			٢. اعتماد عدد (٢٠٠) منطقة شاغرة .		تم إعتماد عدد (٦٨٠) منطقة شاعرة من إجمالي الطلبات بشكل عام.		
			٣. إبلاغ محاكم الاستئناف (مكاتب التوثيق) بالمناطق المعتمدة لاستكمال إجراءات الترشيح والقبول.		تم إبلاغ المحاكم بعدد (٦٨٠) اعتماد وعدد (٥٠) رفض.		
			٤. الرفع إلى المكتب الفني بالملفات المستكملة.		تم الرفع (٤٣) من الملفات المستكملة إلى المكتب الفني .		
			٥. متابعة إصدار القرارات الوزارية بمنح التراخيص وإعداد البطائق .		صدور عدد (٤٣) قرار ترخيص .		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق لعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٦. إبلاغ محاكم الاستئناف (مكاتب التوثيق) بالقرارات الصادرة والبطائق والأختام وتمكين الأمناء من العمل.		تم إبلاغ المحاكم بعدد (٤٣) قرار ترخيص .		
		مكننة أعمال التوثيق وتطبيق برنامج التوثيق والأرشفة الالكترونية في عدد (٦) مكاتب وأقلام توثيق	١. تحديد المكاتب والأقلام المستهدفة .	• تحقق عملية المكننة لعدد (٦) مكاتب وأقلام توثق	تم تحديد الأقلام المستهدفة.	٦٠%	عدم تركيب وتشغيل النظام من قبل مركز المعلومات.
			٢. مخاطبة مركز المعلومات لتنزيل وتركيب نظام التوثيق في مكاتب وأقلام التوثيق المستهدفة.		تم مخاطبة مركز المعلومات والمتابعة جارية لتوفير المستلزمات.		
			٣. متابعة الشؤون المالية ومركز المعلومات لتوفير مستلزمات البرنامج للأقلام المستهدفة.		تم توفير المستلزمات لعدد (٣) أقلام توثيق .		
			٣. متابعة تشغيل البرنامج في عدد (٦) أقلام توثيق.		لا زالت المتابعة جارية لعدد (٣) أقلام توثيق		
			٤. تنفيذ زيارة استطلاعية للمكاتب والأقلام المستهدفة للاطلاع على سير العمل في البرنامج وتعميمه ورفع تقرير بذلك.		لم يتم التنفيذ		
		مراجعة البيانات وقوائم المدخلات والتقارير للبرامج الالكترونية الخاصة بالتوثيق والأمناء ومتابعة تحديثها وتطويرها والعمل بها.	١. استعراض البرنامج الخاصة بالتوثيق وإعداد الملاحظات والمقترحات.	• تحقق عملية المراجعة والتحديث لعدد (٣) أنظمة إليكترونية.	تم استعراض برامج وتحديد الملاحظات للتطوير .	٣٠%	
			٢. مخاطبة مركز المعلومات للجلوس مع المختصين من المبرمجين لاستيعاب الملاحظات والمقترحات واستكمال النواقص.		لم يتم والمتابعة جارية لإستكمال المقترحات ومخاطبة المركز.		
			٣. متابعة تحديث وتطوير البرنامج بصورة مستمرة.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق لعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٤. إدخال البيانات والوثائق في البرنامج في نظام التوثيق في أقلام التوثيق المستهدفة النموذجية(جنوب غرب الأمانة والتجارية و مكتب توثيق الأمانة وإدارة التصديق بالوزارة).		تم إدخال البيانات بصورة جزئية تجريبية والمتابعة جارية لإستكمال ما يلزم.		
			٥. إدخال البيانات في نظام الأمناء وتحديثها.		تم إدخال البيانات أولاً بأول.		
			٦. استكمال إدخال بيانات المناطق الشاغرة وتحديثها.		تم إدخال البيانات أولاً بأول.		
		إجراء مسح شامل للأمناء في عدد (٤) محافظات وفرزهم وبيان حالاتهم (مجددين ، ومستمرين ، منقطعين عن العمل).	١. تشكيل لجنة لمتابعة وانجاز عملية المسح.	• تنفيذ عملية المسح في (٤) محافظات. • عدد الأمناء المشمولين بالمسح. • عدد الأمناء المنقطعين عن أعمالهم. • عدد الأمناء المتوفيين. • عدد الأمناء العاجزين. • عدد الأمناء المستمرين في أعمالهم.	لم يتم التنفيذ	٣٠%	
			٢. إعداد نماذج للكشوفات والقوائم والبيانات المطلوبة وتوزيعها على مكاتب التوثيق في المحافظات.		تم إعداد النماذج وتوزيعها بمذكرات إلى محاكم الإستئناف.		
			٣. إعداد كشوفات وقوائم خاصة بالأمناء المنظمين لقوى العدوان والرفع بأسمائهم إلى قيادة الوزارة للتوجيه باتخاذ الإجراءات القانونية لإنهاء تراخيصهم.		تم إعداد كشوفات بذلك وصدور قرارات بإنهاء تراخيصهم ضمن أسماء المنقطعين عن العمل.		
			٤. إعداد كشوفات وقوائم خاصة بالأمناء المنقطعين منذ فترة طويلة.		تم إعداد كشوفات بالمنقطعين وتم إنهاء تراخيص لعدد (١١١) خلال العام ٢٠١٩م .		
			٥.حصر الأمناء المتوفين والعاجزين واتخاذ الإجراءات القانونية بخصوصهم .		تم حصر الأمناء المتوفيين والعاجزين حيث بلغ عددهم (١٧) أمين.		
			٦.إعداد كشوفات خاصة بالأمناء المجددين والمستمرين في أعمالهم وتحديث بياناتهم الكترونياً وفي السجلات .		تم إعداد كشوفات بالأمناء المجددين لهذا العام حيث بلغ عددهم (١٤٥) أمين.		
			٧. رفع تقرير وإحصاء نهائي وشامل لكل الحالات إلى قيادة الوزارة .		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق لعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		فرز وتنظيم وأرشفة السجلات والملفات لدى إدارة التصديق بالوزارة.	١. تشكيل لجنة لإنجاز المهمة الخاصة باالسجلات.	• عدد السجلات المرقمة والمؤرشفة. • عدد الملفات المؤرشفة. • عدد ملفات الزواج المختلط المؤرشفة.	تم تشكيل اللجنة .	١٠٠%	
			٢. فرز وترقيم السجلات القديمة الخاصة بالبصائر والفصول وحفظها بحسب ترقيمها وتاريخها.		تم الفرز والترقيم والحفظ.		
			٣. فرز وترقيم السجلات بحسب نوعها وتاريخها.		تم الفرز والترقيم والحفظ.		
			٤. تشكيل لجنة لأرشفة الملفات ومذكرات الزواج المختلط وعمل خلاصة لها في كتيب احصائي مفصل للأعوام (٢٠١٥- ٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨م).		تم تشكيل اللجنة وإنجاز العمل.		
			٥. رفع تقرير بما تم انجازه.		تم إعداد ورفع التقرير.		
		إعادة ترتيب وتنظيم إرشيف الأمناء وفرز الملفات والسجلات وحفظها لعدد (٤٠٠٠) أمين.	١. تكليف فريق عمل لحصر الملفات وفرزها وتطبيقها بحسب حالات الأمناء (مستمرين – منقطعين – متوفين ...إلخ)وحفظها كلاً على حده بحسب المحافظات .	• تحقق عملية الفرز والأرشفة لعدد (٤٠٠٠) ملف أمين.	لم يتم التنفيذ	٠%	
			٢. تكليف فريق عمل لقيد أسماء وبيانات الأمناء في السجلات الجديدة ونقل البيانات الإلكترونية إليها ؛ كل محافظة على حده.		لم يتم التنفيذ		
			٣. التأشير في النظام الآلي على تحديد ما لا يقل عن (٩٠٠) أمين وحفظها بملفات خاصة.		تم التأشير على تجديد عدد (٢٦٦) أمين وحفظها في الملفات .		
			٤. الرفع بتقرير عن حصر وأرشفة و فرز الملفات وحفظها.		لم يتم التنفيذ		
			٥. الرفع بتقرير عن قيد أسماء وبيانات الأمناء في السجلات والتأشير على التجديدات وحفظها.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق لعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
٣	تعزيز دور وزارة العدل في مكافحة الفساد وغسل الأموال والعمل على تصحيح الإختلالات بالوزارة والمحاكم	تنفيذ التفتيش الدوري لعدد (٧) محافظات.	إعداد جدول النزول وأسماء المفتشين ورفعها لإقرارها.	• عدد مكاتب وأقلام التوثيق المستهدفة بالتفتيش. • عدد الموظفين المشمولين بالتفتيش • عدد المخالفات المكتشفة • عدد المحالين للتحقيق. • عدد المحالين للمحاسبة والتأديب. • رفع تقرير لوزير العدل.	تم إعداد جدول النزول وأسماء المفتشين ورفعها إلى معالي الأخ/ الوزير بالتنسيق مع الإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء.	٣٠%	ربط التفتيش التوثيقي بالتفتيش على المحاكم في لجان مشتركة.
			النزول الميداني لإجراء التفتيش الدوري على مكاتب وأقلام التوثيق والأمناء في (٧) محافظات (الأمانة – إب – ذمار _ المحويت – الحديدة – صنعاء والجوف - ريمة).		تم النزول الميداني للتفتيش على مكتب وأقلام التوثيق بمحافظة (إب – ذمار) التقارير من قبل اللجان. - وتم النزول الميداني للتفتيش على مكتب وأقلام التوثيق بمحافظة الحديدة .		
			تلقي تقارير التفتيش من اللجان ودراستها وتحليلها.		تم تلقي تقارير التفتيش من اللجان ودراستها وتحليلها ورفعها لمعالي الوزير حفظه الله.		
			رفع نتائج التفتيش متضمنة التوصيات اللازمة لوزير العدل.		لم يتم التنفيذ		
			تنفيذ توجيهات الوزير بشأن التوصيات والمقترحات الخاصة التفتيش.		لم يتم التنفيذ		
		تنفيذ التفتيش المفاجئ لعدد (٥) مكاتب وأقلام التوثيق.	إعداد خطة النزول وأسماء المفتشين ورفعها لإقرارها.	• عدد مكاتب وأقلام التوثيق المستهدفة بالتفتيش. • عدد الموظفين المشمولين بالتفتيش. • عدد المخالفات المكتشفة • عدد المحالين للتحقيق. • عدد المحالين للمحاسبة والتأديب. • رفع تقرير لوزير	تم إعداد خطة النزول وأسماء المفتشين ورفعها لإقرارها.	١٥%	ربط التفتيش التوثيقي على المحاكم في لجان مشتركة .
			النزول الميداني لإجراء التفتيش المفاجئ على مكاتب وأقلام التوثيق والأمناء في (٥) محافظات (الأمانة –إب– ذمار -المحويت– صنعاء والجوف).		تم صدور التكليف للنزول الميداني إلى قلمي التوثيق (همدان – شمال الأمانة) والمتابعة جارية لإعتماد بدل مواصلات للمكلفين. - وتم النزول الميداني للتفتيش المفاجئ بأمانة العاصمة .		
			تلقي تقارير التفتيش من المفتشين ودراستها وتحليلها.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق لعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			رفع نتائج التفتيش متضمنة التوصيات اللازمة لوزير العدل.	العدل.	لم يتم التنفيذ		
			تنفيذ توجيهات الوزير بشأن التوصيات والمقترحات الخاصة بالتفتيش.		لم يتم التنفيذ		
		تقييم أداء العاملين بمكاتب وأقلام التوثيق والأمناء للعام ٢٠١٨م وتفعيل نتائجه.	إعداد نماذج تقييم الأداء لموظفي التوثيق ورفعها لاعتمادها.	• عدد المحاكم المستهدفة بالتقييم. • عدد الموظفين المشمولين بالتقييم. • عدد الموظفين ذوي التقديرات الضعيفة. • عدد الموظفين المتظلمين. • عدد الموظفين المبرزين. • عدد الموظفين المكرمين. • رفع تقرير لوزير العدل.	تم إعداد نماذج جديدة للتقييم الأداء وتم رفعها وإعتمادها.	٢٠%	عدم موافاتنا بالتقارير من قبل محاكم الإستئناف (مكاتب التوثيق) رغم المتابعة المستمرة.
			تعميم نماذج التقييم على مكاتب التوثيق لتعبئتها من قبل المختصين.		تم تعميم النماذج على جميع مكاتب التوثيق.		
			تلقي تقييمات الأداء المرفوع من مكاتب التوثيق		تم تلقي تقييمات الأداء للمحافظات (ريمة – حجة – البيضاء).		
			دراسة تقييمات الأداء وعمل خلاصة لها على مستوى كل محافظة.		تم دراسة التقييمات وإعداد خلاصة بالتقارير لها على مستوى كل محافظة وافتنا بذلك.		
			رفع نتائج التقييم لمعالي الوزير وتنفيذ توجيهاته بشأنها.		لم يتم التنفيذ		
			تقديم المقترحات والتوصيات حيال الموظفين الحاصلين على تقديرات ضعيفة ومتوسطة.		لم يتم التنفيذ		
			إبلاغ الموظفين بتقييماتهم عبر مكاتب التوثيق.		لم يتم التنفيذ		
			تلقي تظلمات الموظفين من تقييمات الأداء والنظر فيها وإتخاذ الإجرءات اللازمة بشأنها.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق لعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			تحديد المبرزين الحاصلين على تقديرات عالية على مستوى كل محافظة وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتكريمهم ونشر أسمائهم في الصحيفة القضائية وموقع القضائية نت.		لم يتم التنفيذ		
		البت في الشكاوى المقدمة ضد موظفي مكاتب وأقلام التوثيق والأمناء.	تلقي الشكاوى والتحقق منها.	• عدد الشكاوى التي تلقتها الجهة. • عدد الشكاوى المحققة مكتبياً. • عدد الشكاوى المحققة ميدانياً. • عدد المحالين للتحقيق. • عدد المحالين للمحاسبة والتأديب	تلقي عدد (٩٢) شكوى والتحقيق فيها ومخاطبة المحاكم بشأنها .	٩٠%	
			إجراء تحقيق ميداني في الشكاوى التي تتطلب ذلك.		لا يوجد		
			اتخاذ الإجراءات القانونية حول نتائج التحقيقات في الشكاوى.		تم إتخاذ الإجراءات القانونية بعد الرفع من مجالس التأديب في المحافظات وسحب عدد (١١١) ترخيص للأمناء خلال العام ٢٠١٩م منها خلال النصف الثاني.		
			إعداد تقرير إحصائي نصف سنوي عن الشكاوى ونتائجها.		تم إعداد التقرير الإحصائي المطلوب.		
			إبلاغ مكاتب التوثيق ذات العلاقة بما يخصها من التقرير الإحصائي الخاص بالشكاوى.		لم يتم التنفيذ		
			تلقي الردود ودراستها وإتخاذ اللازم بشأنها.		تم أول بأول.		
			الاستفادة من نتائج التحقيق في الشكاوى عند تنفيذ خطة التفتيش الميداني.		تم أول بأول.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق لعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		رصد المخالفات وأوجه القصور التي تظهر في الوثائق المسلمة لإدارة التصديق لغرض المصادقة عليها للخارج ورفع تقرير عنها.	مراجعة وفحص الوثائق بإدارة التصديق.	• عدد المخالفات المكتشفة. • عدد المحررات المزورة. • نوعية أوجه القصور والخلل في المحررات المقدمة للتصديق عليها.	تمت المراجعة وإرسال صور الوثائق إلى التفتيش.	١٠٠%	
			رصد الملاحظات وأوجه القصور والمخالفات.		تم الرصد أولاً بأول.		
			إعداد تقرير شامل بالملاحظات وأوجه القصور والمخالفات.		تم إعداد تقرير بالمخالفات حيث بلغت (٤١) مخالفة .		
			إعداد التوصيات لتلافي المخالفات وأوجه القصور.		تم الرفع بالتوصيات أول بأول.		
			إبلاغ أقلام التوثيق بالملاحظات وأوجه القصور والخلل لتلافيها.		تم إبلاغ أقلام التوثيق لكل حالة على حده .		
		دراسة تقارير أداء وإنجازات مكاتب التوثيق بالمحافظات للعام ٢٠١٨م وتحليلها والرفع بخلاصتها مع التوصيات والمقترحات.	١. تحرير مذكرات إلى مكاتب التوثيق لموافاة الوزارة بالتقارير المطلوبة .	• عدد التقارير المرفوعة من المكاتب. • رفع تقرير لوزير العدل.	تم تحرير المذكرات إلى جميع المكاتب	١٠٠%	تأخر الرفع بالتقارير من قبل محاكم الإستئناف (مكاتب التوثيق) والمتابعة جارية لإستكمال النقص
			٢. تلقي التقارير وتجميعها ومتابعة المتأخرين من المحافظات.		- تلقي عدد (٨) تقارير من المحافظات (إب – ذمار – الأمانة – صنعاء والجوف – عمران – البيضاء – تعز – ريمة) - تم تلقي تقرير من محكمة إستئناف محافظة المحويت في النصف الثاني.		
			٣. دراسة التقارير المرفوعة وفرزها وتحليلها وإعداد التوصيات والمقترحات .		تم دراسة التقارير المرفوعة وإعداد التوصيات المطلوبة .		
			٤. الرفع إلى وزير العدل بالخلاصة والتوصيات.		تم رفع التقرير		
			٥. تنفيذ التوصيات.		تم تنفيذ التوصيات		
		٤- الحد من ظاهرة تزوير أختام أقلام التوثيق بطباعة أختام ضاغطة ومموهة لعدد (٣٠) قلم توثيق.	١- إعداد دراسة حول ظاهرة التزوير ورفعها لمعالي الأخ/ الوزير مع المقترحات لاعتمادها.	تسليم عدد (٣٠) ختم من الأختام الجديدة لرؤساء الأقلام.	تم إعداد الدراسة ورفعها لمعالي الأخ/ الوزير ووافق على المقترحات .	٦٠%	
			٢- حصر الأقلام التي تم اكتشاف تزوير الأختام الخاصة بها لاستبدال الأختام فيها بالأختام الجديدة.		تم حصر الأقلام وإعداد كشف بها .		
			٣- مخاطبة الشؤون المالية لطباعة الأختام المطلوبة.		تم التوجيه من معالي الأخ / الوزير إلى الشئون المالية بطباعة الأختام المطلوبة بحسب المواصفات .		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق لعام ٢٠١٩م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٤- طباعة الأختام الجديدة الضاغطة والمموهة.		- تم الإتفاق على نماذج ومواصفات الأختام وتم العرض من قبل الشئون المالية بالتكلفة المالية لها والمتابعة جارية لإستكمال ما يلزم.		
			٥- سحب الأختام القديمة من أقلام التوثيق وتسليم الأختام الجديدة لرؤساء الأقلام المستهدفة.		لا زالت المتابعة جارية لطباعة الأختام الجديدة .		
			ضبط الوثائق المزورة التي يتم اكتشافها ومتابعة الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات القانونية حيالها ورفع تقرير عنها.		تم ضبط (٤) وثيقة مزورة عام ٢٠١٩م.		تأخر طباعة الأختام في الشئون المالية .

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	مواجهة العدوان الغاشم على السلطة القضائية وموظفيها وهيئاتها وبناها التحتية	إبراز جرائم العدوان بحق الأطفال والمؤسسات التي تعنى بشئون الطفل.	١. متابعة ورصد انتهاكات العدوان بحق الأطفال والمؤسسات التي تعنى بشئونهم.	• رفع التقرير لوزير العدل. • عدد نسخ التقرير المنشورة. • عدد النسخ الموزعة.	تم متابعة إنتهاكات العدوان بحق الأطفال والمؤسسات التي تعني بشئونهم ، وتم إصدار بيانات الإدانة بالتنسيق مع الإدارة العامة للعلاقات .	٥٠%	
			٢. متابعة الجهات المعنية وذات العلاقة للحصول على الإحصائيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بانتهاكات العدوان لحقوق الأطفال.		جاري متابعة الجهات المعنية .		
			٣. إعداد تقارير عن انتهاكات العدوان لحقوق الأطفال.		جاري إعداد تقرير عن إنتهاكات العدوان.		
			٤. رفع التقرير لوزير العدل للموافقة على نشره.		تم إصدار بيانات الإدانة بالتنسيق مع الإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية .		
			٥. مخاطبة العلاقات العامة والتعاون الدولي لنشر التقرير في المواقع الإليكترونية والقنوات الفضائية وتوزيعه على المنظمات الدولية.		تم نشر البيانات في معظم وسائل الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعي بالتعاون مع الإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية .		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٢. تطوير وتعزيز نظام المساعدة القانونية والقضائية للأطفال والأحداث.	١. متابعة المحامين للرفع بالتقارير الشهرية عن مدى إنجازهم ومتابعتهم لقضايا الأحداث والأطفال.	• رفع (٣٢) تقرير من المحامين شهرياً. • رفع (٣٨٤) تقرير سنوياً.	متابعة المحاميين للرفع بالتقارير الشهرية عن مدى إنجازهم ومتابعتهم لقضايا الأحداث ، إستلام التقارير الخاصة بالمحاميين والمتمثلة بنماذج التقارير الأربعة (أ – ب- ج – د) لأقسام الشرطة والنيابات والمحاكم وأماكن الإحتجاز.	٩٨%	
			٢. متابعة نيابات ومحاكم الأحداث لرفع تقارير تقييمية لمستوى أداء المحامين في متابعة وإنجاز قضايا الأحداث والأطفال.		تم تجميع التقارير وفرزها وتصنيفها ، كما تم إعداد الخلاصات الدورية للتقارير وتحليلها ووضع التوصيات اللازمة لتطويرها، حيث يتم تطوير الإحصائيات الدورية .		
			٣. تجميع التقارير وفرزها وتحليلها وإعداد خلاصة لها والتوصيات اللازمة لتطويرها.		تمت متابعة النيابات والمحاكم للتقييم الدوري لمستوى أداء المحامين ومتابعة قضايا الأحداث ، والعمل جار على تكليف محام بديل بالأمانة .		
			٤. دراسة إمكانية توسيع نطاق خدمة المساعدة القانونية في ضوء الإمكانيات المتاحة والمتوفرة.		تمت دراسة توسيع نطاق الخدمة على المستوى الجغرافي، ولا زال التنسيق جار لتكليف محامي أحداث بمحافظتي عمران وصعدة.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٣. تفعيل عمل الخبراء الاجتماعيين، وتعزيز نظام الرقابة على أعمالهم، وتحسين مستحقاتهم بنسبة (١٠٠%).	١. متابعة أعمال الخبراء الاجتماعيين، وتعيين خبراء اجتماعيين في المحاكم التي تحتاج ذلك.	• عدد الخبراء الجدد المعينين. • عدد البطائق المصروفة للخبراء. • تحسن مستحقات الخبراء الإجتماعيين بنسبة (١٠٠%). • رفع (١٠) تقارير من محاكم الأحداث شهرياً. • رفع (١٢٠) تقرير سنوياً. • وجود تقييم شامل عن وضع الخبراء الإجتماعيين.	تمت متابعة مهام الخبراء بشكل دوري ومستمر ، من خلال مجموعة عمل إلكترونية تم إنشائها خصيصاً للتواصل وتوضيح مهام الخبراء وتيسير مهامهم أثناء تقديم الخدمة .	١٠٠%	
			٢. صرف بطائق تعريفية للخبراء الإجتماعيين لتسهيل مهامهم وأعمالهم.		تم إعداد وتصميم ١٢ بطاقة للخبراء الإجتماعيين ومتابعة توقيعها وختمها وتسليمها لهم.		
			٣. تحسين المستحقات المالية للخبراء الإجتماعيين، ومتابعة صرفها بشكل دوري وبطريقة سلسة.		تمت متابعة إعتماد جديدة لصرف مستحقات الخبراء الإجتماعيين بالتعاون والتنسيق مع الإدارة العامة للشئون المالية كما تم رفع المستحقات .		
			٤. إعداد نماذج جديدة لمتابعة ومراقبة أعمال الخبراء الإجتماعيين وتوزيعها على محاكم الأحداث.		تم إعداد نموذج تقرير إنجاز شهري ويقوم بتعبئة الخبراء الإجتماعيين بعد توقيعه وختمه من رئيس محكمة الأحداث، كما تدريب الخبراء الإجتماعيين على نماذج التقارير الجديدة ، عن طريق الإنترنت ووسائل الإتصال الإلكترونية .		
			٥. متابعة التقارير المرفوعة من الخبراء الإجتماعيين وتحليلها.		تم إستلام وتجميع وفرز التقارير الشهرية من الخبراء الإجتماعيين بشكل شهري، كما تم تحليلها ووضع التوصيات اللازمة للتطوير ومتابعة تنفيذها .		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٦. إعداد تقييم شامل عن وضع الخبراء الإجتماعيين من واقع التقارير المرفوعة.		تم تنفيذ دراسة لتقييم واقع خدمات الخبرة الإجتماعية من مختلف الجوانب ، وذلك من خلال نزول ميداني والتواصل مع محاكم الأحداث ومع الخبراء أنفسهم، لمعرفة الصعوبات والتحديات التي تواجه الخدمات التي تقدم للأطفال من خلال الخبراء الإجتماعيين المعنين في محاكم الأحداث، وتم وضع المقترحات لمواجهة التحديات القائمة وعرضها على قيادة الوزارة ، وحظيت بالموافقة .		
		٤. تحسين أوضاع الأطفال الموقوفين.	١. النزول الميداني إلى أماكن توقيف الأحداث والأطفال للإطلاع على أحوالهم وأوضاعهم القانونية. ٢. متابعة الجهات المختصة والمحامين للحصول على المعلومات والإحصائيات عن الأحداث والأطفال الموقوفين وأماكن توقيفهم وكافة البيانات عنهم.	• عدد الأطفال الموقوفين. • مقدار المبالغ المخصصة لإطلاق سراح الأطفال. • عدد الأطفال الذين تم الإفراج عنهم على ذمة حقوق خاصة. • رفع تقرير شامل لوزير العدل عن حالة الأطفال الموقوفين.	تم تنفيذ عدد من الزيارات الميدانية للأطفال المحتجزين ، وذلك في (الأمانة – ذمار – إب) منها ثلاث زيارات شارك فيها معالي الوزير. تم تلقي كافة التقارير من المحامين عن الأطفال المحتجزين وتم الوصول على كافة البيانات منهم.	٩٠%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشنون أموال القصر للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٣. تجميع التقارير وتحليلها وتفريغ البيانات والمعلومات التي تحتويها، وإعداد تقرير شامل عن أوضاع الأطفال الموقوفين.		تمت دراسة الحالة القانونية – شهرياً – للأطفال المحتجزين في إدارة الطفل وتوزيع القضايا بين المحامين بحسب الأهمية والأولوية وفقاً لطول مدة الإحتجاز.		
			٤. إتخاذ الإجراءات القانونية التي تكفل حصول الأحداث والأطفال الموقوفين على الضمانات القانونية المنصوص عليها في القوانين النافذة.		نفذ المحامين عدد من الزيارات لأماكن إحتجاز الأطفال والإطلاع على أحوال الأحداث وتلمس إحتياجاتهم ومتطلبات الإيواء من منامات وتغذية وصحة ، ومدى تلقيهم للتعليم المدرسي والتدريب المهني والأنشطة الثقافية والترويجية وبرامج الدعم النفسي والإجتماعي.		
			٥. البحث عن مصادر تمويل لمساندة الأحداث والأطفال الموقوفين على ذمة حقوق خاصة ومتابعة إطلاق سراحهم.		تم السعي للحصول على مصادر مساندة الأطفال الموقوفين على ذمة حقوق خاصة ، وذلك عن طريق متابعة إدارات الإحتجاز للحصول عليها من عدد من رجال الأعمال، وتم خروج عدد من الأطفال.		
		٥. إعداد دراسة تقييمية شاملة حول وضع أموال القصر أمام المحاكم.	١. إعداد رؤية ومنهجية عمل للدراسة المطلوبة.	• وجود دراسة تحليلية عن وضع أموال القصر أمام المحاكم. رفع الدراسة لوزير العدل.	تم إعداد رؤية ومنهجية الدراسة ، بعد إجراء دراسة مكتبية مسبقة للقوانين واللوائح ذات الصلة، والأبحاث الأكاديمية حول أموال القصر، من حيث المشكلة والأهداف، ونطاق وحجم مجتمع الدراسة، والعينة والمنهج والأدوات والأساليب وعرضت على قيادة الوزارة وتمت الموافقة.	%٨٧	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			إعداد تعميم لتنفيذ الدراسة، وتعميمه على المحاكم.		إعداد إستمارات التقييم والدراسة شملت مختلف مراحل الوصاية إبتداء بتعيين الوصي مروراً بحصر وتسجيل الأموال وطرق وآليات الرقابة والمتابعة على الأموال ، وطرق وآليات انتهاء الوصاية.		
			٢. إجراء نزول ميداني لعدد (٣) من محاكم أمانة العاصمة لغرض متابعة تعبئة الإستبيان، ورصد الوضع القائم فيها.		تم استصدار تكليف من قيادة الوزارة للمختصين للنزول الميداني، وتم إعداد مذكرات للمحاكم المختارة لتسهيل مهامهم، تم تنفيذ النزول الميداني بعد موافقة قيادة الوزارة إلى ثلاث محاكم كعينة إختبارية وهي (جنوب غرب الأمانة – شمال الأمانة – غرب الأمانة).		
			٣. تجميع الردود على الإستبيان من المحاكم وفرزها وتحليلها.		تم إعداد تقرير شامل ومفصل بنتائج الدراسة ، ولا زال قيد العرض على قيادة الوزارة .		
			٤. إعداد تقرير رصد وتحليل للوضع القائم نتيجة للزيارة الميدانية.		تم إعداد تقرير شامل ومفصل بنتائج الدراسة ، ولازال قيد العرض على قيادة الوزارة .		
			٥. إعداد الدراسة التحليلية عن وضع أموال القصر (الواقع العملي – المشاكل والمعوقات والتحديات – الحلول والمعالجات) ورفعها لوزير العدل.				

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٦. إعداد وإنجاز مشروع نظام لإدارة شئون أموال القصر.	١. إعداد مشروع نظام لإدارة أموال القصر.	• وجود نظام خاص بإدارة أموال القصر. • وجود محكمة نموذجية فيما يتعلق بإدارة أموال القصر. رفع تقرير لوزير العدل.	لم يتم التنفيذ	%٠	سيتم إستكمالة في عام ٢٠٢٠م
			٢. إقامة ورشة عمل لمناقشة النظام مع الجهات المختصة.		لم يتم التنفيذ		
			٣. إجراء التعديلات على النظام وفقاً لمخرجات ورشة العمل.		لم يتم التنفيذ		
			٤. تنفيذ النظام في محكمة جنوب غرب الأمانة كنموذج، وتقييمه.		لم يتم التنفيذ		
			٥. تصحيح النظام وفقاً لعملية التقييم بحيث يكون صالحاً للتطبيق في المحاكم الأخرى.		لم يتم التنفيذ		
			٦. رفع تقرير لوزير العدل عن ذلك.		لم يتم التنفيذ		
		٧. التنسيق مع الجهات المختصة لتنفيذ زيارات ميدانية لدور رعاية الأحداث	١. إعداد جداول الزيارات الميدانية ورفعه لقيادة الوزارة للموافقة عليه.	• عدد الزيارات الميدانية المنفذة. رفع تقرير النزول الميداني مع التوصيات لوزير العدل.	تولى مكتب معالي الوزير إعداد جداول الزيارات، نظراً للظروف الأمنية التي تتطلب ترتيباً خاصاً لمعالي الوزير.	%١٠٠	
			٢.المشاركة مع الجهات ذات العلاقة للنزول الميداني للسجون ودور رعاية الأحداث.		تم المشاركة مع عدد من الجهات في زيارات ميدانية شارك فيها معالي الوزير.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		توسيع النطاق الجغرافي لمحاكم الأحداث.	١. جمع الإحصائيات والبيانات والمعلومات اللازمة عن قضايا الأطفال والأحداث في المحافظات التي لا يوجد بها محاكم أحدث.	رفع تقرير لمجلس القضاء الأعلى.	تم جمع الإحصائيات والبيانات عن قضايا الأطفال في عدد من المحافظات ، من خلال التواصل مع القضاة والمختصين	١٠٠%	
			٢. فرز البيانات والمعلومات وتحليلها.		تم فرز تحليل البيانات بالمقارنة بالإحصائيات لدى عدد من الجهات مقدمة خدمة العون القضائي.		
			٣. إعداد تقرير عن مدى الإحتياج القائم لإنشاء محاكم أحداث في المحافظات الأخرى، ورفعه لوزير العدل.		تم إعداد تقرير بالإحتياج لإنشاء محاكم أحداث في كل من (صعدة – عمران – حجة).		
			٤. رفع التقرير لمجلس القضاء الأعلى مع نسخة لهيئة التفتيش القضائي.		تم رفع التقرير لمجلس الأعلى القضاء ، والذي بدورة إصدار قرار بإنشاء المحاكم المذكورة.		
٢	تعزيز الجهود المتعلقة برعاية الأحداث وأموال القصر وحقوق الإنسان.	١. تقديم المساعدة القانونية والقضائية للأحداث أمام أقسام الشرطة و النيابات والمحاكم.	١. التعاقد مع (٨) محامين ومحاميات لمتابعة قضايا الأحداث في كل من (الأمانة – صنعاء والجوف - الحديدة – إب – تعز – حجة – ذمار).	• عدد المحاميات والمحامين المتعاقد معهم • عدد الأطفال الذين تم تقديم المساعدة لهم. • صرف (٨) بطائق.	تجديد العقد مع (٨) محامين لمتابعة الأحداث في كل من (الأمانة – صنعاء – الحديدة – إب – ذمار- حجة).	١٠٠%	
			٢. صرف البطائق التعريفية للمحامين المترافعين في قضايا الأحداث والمرأة، والخبراء الاجتماعيين.		تمم صرف (٨) بطائق تعريفية خاصة للمحاميين ومتابعة توقيعها وتسليمه للمحامين. بطاقة واحدة لمحامية الحديدة .		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٦. إعداد وإنجاز مشروع نظام لإدارة شئون أموال القصر.	١. إعداد مشروع نظام لإدارة أموال القصر.	• وجود نظام خاص بإدارة أموال القصر. • وجود محكمة نموذجية فيما يتعلق بإدارة أموال القصر. • رفع تقرير لوزير العدل.	لم يتم التنفيذ	٠%	
			٢. إقامة ورشة عمل لمناقشة النظام مع الجهات المختصة.		لم يتم التنفيذ		
			٣. إجراء التعديلات على النظام وفقاً لمخرجات ورشة العمل.		لم يتم التنفيذ		
			٤. تنفيذ النظام في محكمة جنوب غرب الأمانة كنموذج، وتقييمه.		لم يتم التنفيذ		
			٥. تصحيح النظام وفقاً لعملية التقييم بحيث يكون صالحاً للتطبيق في المحاكم الأخرى.		لم يتم التنفيذ		
			٦. رفع تقرير لوزير العدل عن ذلك.		لم يتم التنفيذ		
٣	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة والعدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	توسيع النطاق الجغرافي لمحاكم الأحداث.	١. جمع الإحصائيات والبيانات والمعلومات اللازمة عن قضايا الأطفال والأحداث في المحافظات التي لا يوجد بها محاكم أحدث.	رفع تقرير لمجلس القضاء الأعلى.	تم جمع الإحصائيات والبيانات عن قضايا الأطفال في عدد من المحافظات من خلال التواصل مع القضاة والمختصين .	١٠٠%	
			٢. فرز البيانات والمعلومات وتحليلها.		تم تحليل البيانات بالمقارنة بالإحصائيات لدى عدد من الجهات مقدمة خدمة العون القضائي.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٣. إعداد تقرير عن مدى الإحتياج القائم لإنشاء محاكم أحداث في المحافظات الأخرى، ورفعه لوزير العدل.		تم إعداد تقرير بالإحتياج لإنشاء محاكم أحداث في كل من (صعدة – عمران – حجة).		
			٤. رفع التقرير لمجلس القضاء الأعلى مع نسخة لهيئة التفتيش القضائي.		تم رفع التقرير لمجلس القضاء الأعلى والذي بدروة أصدر قرار بإنشاء المحاكم المذكورة .		
		تطوير نظم البيانات المتعلقة بعدالة الأحداث.	١. تطوير نظم السجلات والملفات المستخدمة في محاكم الأحداث.	تطبيق النظام	تمت دراسة كافة السجلات والملفات المستخدمة في محاكم الأحداث وتطويرها بمشاركة الإدارة العامة للمحاكم والإدارة العامة للمحاكم المتخصصة وعدد من ممثلي الجهات ذات العلاقة بنظام عدالة الأطفال.	٥٠%	
			٢. التنسيق لتشغيل النظام الإلكتروني لعدالة الأطفال.		لم يتم التنفيذ		
		فتح وحدات مختصة لشئون خدمات المرأة المتقاضية في مكتب جمهور المتقاضين.	١. التنسيق مع الإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء والجهات ذات العلاقة لفتح الوحدات.	عدد الوحدات المنشأة. عدد المستفيدات من تقديم خدمات الوحدات. رفع تقرير لوزير العدل.	تم التنسيق مع الإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء والجهات ذات العلاقة لفتح الوحدات.	٥٠%	
			٢. متابعة الإدارات العامة المختصة .		تم متابعة الإدارات العامة المختصة .		
			٣. رفع تقرير لمعالي الوزير بما تم إنجازه من إجراءات .		تم رفع التقرير لمعالي الوزير بما تم إنجازه من إجراءات.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
٤	تعزيز الجهود المتعلقة بالمرأة وحماية حقوقها.	التنسيق مع الجهات المختصة لتنفيذ زيارات ميدانية لسجون النساء.	١.إعداد جدول للنزول الميداني لسجون النساء ورفعه لقيادة الوزارة للموافقة عليه.	عدد الزيارات الميدانية المنفذة. رفع تقرير النزول الميداني مع التوصيات لوزير العدل.	لم يتم التنفيذ	٠%	
			٢. المشاركة مع الجهات ذات العلاقة للنزول الميداني لزيارة سجون النساء.		لم يتم التنفيذ		
		تقديم المساعدة القانونية والقضائية للنساء الفقيرات والمعسرات العاجزات عن دفع أتعاب المحاماة.	١. التعاقد مع(٤) محامين ومحاميات لمتابعة قضايا النساء (المعسرات والفقيرات) في الأمانة و م/ الحديدة.	• عدد المحاميات والمحامين المتعاقد معهم. • عدد النساء اللاتي تم تقديم المساعدة لهن.	تم تجديد التعاقد مع (٣) محاميين ومحامية لمتابعة قضايا النساء المعسرات والفقيرات العاجزات عن دفع أتعاب المحاماة في الأمانة والحديدة وعمران.	١٠٠%	
			٢. صرف البطائق التعريفية للمحامين المترافعين في قضايا المرأة.	• عدد البطائق المصروفة.	صرف بطاقة تعريفية للمحامية / منى الخولاني.		
		تحديث قاعدة بيانات النوع الإجتماعي (ذكور – إناث) في هيئات السلطة القضائية.	١. مخاطبة هيئات وأجهزة السلطة القضائية للحصول على البيانات والمعلومات.	• تحديث قاعدة البيانات. • رفع تقرير لوزير العدل.	تم مخاطبة هيئات وأجهزة السلطة القضائية للحصول على البيانات والمعلومات .	٥٠%	عدم وصول الرد من بعض الجهات .
			٢. فرز وتنظيم البيانات المعلومات المقدمة من هيئات وأجهزة السلطة القضائية.		فرز وتنظيم ما وصل إلينا من هذه البيانات .		
			٣. تعبئة قاعدة البيانات بالبيانات والمعلومات.		تفريغ البيانات المتوفرة لقاعدة البيانات.		
			٤. رفع التقرير النهائي لوزير العدل عن تحديث قاعدة البيانات.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إنشاء وتنفيذ قاعدة بيانات للنساء السجينات (المعسرات) وأماكن احتجازهن.	١. إعداد رؤية حول إنشاء قاعدة البيانات ومكوناتها وأهميتها ورفعها لوزير العدل للموافقة عليها.	• تدشين العمل بقاعدة بيانات النساء السجينات المعسرات	تم إعداد رؤية حول إنشاء قاعدة البيانات ومكوناتها وأهميتها ورفعها لوزير العدل للموافقة عليها.	٥٠%	
			٢. إعداد نماذج شاملة لكافة بيانات النساء السجينات المعسرات وأماكن احتجازهن.		تم إعداد نماذج شاملة لكافة بيانات النساء السجينات المعسرات وأماكن احتجازهن.		
			٣. مخاطبة وزارة الداخلية بالنماذج لتوزيعها على كافة سجون النساء لتعبئته.		تم مخاطبة وزارة الداخلية لموافاتنا بعدد النساء السجينات المعسرات .		
			٤. تجميع النماذج وفرز البيانات والمعلومات وتنظيمها وتبويبها.		تم تصميم النماذج الخاصة بقاعدة البيانات.		
			٥. إعداد تقرير مفصل عن بيانات النساء السجينات المعسرات وإرساله إلى مركز معلومات القضاء.		لم يتم التنفيذ		
			٦. تصميم قاعدة بيانات النساء السجينات المعسرات.		لم يتم التنفيذ		
			٧. تدشين العمل بقاعدة البيانات وتدريب المختصين على استخدامها.		لم يتم التنفيذ		
		تقديم المساعدة القانونية للسجينات المعسرات.	١. التنسيق مع اللجنة العليا للسجون والسجناء.	- عدد الزيارات التي تم تنفيذها . - عدد النساء التي تم تقديم المساعدة لهن.	لم يتم التنفيذ	٠%	
			٢. تنفيذ زيارات ميدانية لسجون النساء ودور رعاية الفتيات.				

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إعداد قاعدة بيانات الزواج المبكر.	١. إعداد رؤية ومتطلبات إنشاء قاعدة البيانات.	• إعتماد قاعدة البيانات.	- تم إعداد الرؤية الخاصة بإنشاء قاعدة البيانات. - تم تصميم نموذج إستمارة البيانات . - تم الرفع لمعالي الوزير لإعتماد قاعدة البيانات .	٢٠%	لم يتم إعتمادها حتى الآن وبإنتظار موافقة الوزير عليها
			٢. مخاطبة مركز معلومات القضاء بذلك.		لم يتم التنفيذ		
			٣. تصميم قاعدة البيانات.		لم يتم التنفيذ		
			٤. تدريب الموظفين على استخدام قاعدة البيانات.		لم يتم التنفيذ		
			٥. الرفع لوزير العدل لاعتماد قاعدة البيانات.		لم يتم التنفيذ		
			٦. تعبئة البيانات الخاصة بالزواج المبكر واستخراج التقارير.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للمكتب الفني

- المكتب الفني
- تقرير الإدارة العامة للشئون القانونية.
- تقرير الإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان.
- تقرير الإدارة العامة للدراسات والبحوث.

المكتب الفني

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ خطة التشغيلية لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للمكتب الفني

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	عقد (١٢) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة القطاع السنوية	١. عقد اجتماع شهري بمدراء عموم الإدارات العامة في القطاع لمناقشة خطة الوزارة وتنفيذها، وتحديد الصعوبات والمشاكل التي تعيق تنفيذها. ٢. التنسيق بين الإدارات العامة في القطاع لتنفيذ المهام المشتركة ضمن الخطة.	عقد (١٢) إجتماع	لم يتم التنفيذ	٠%	
		عقد (٤) إجتماعات لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للقطاع	١. عقد إجتماع ربع سنوي لمناقشة مستوى تنفيذ خطة القطاع. ٢. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الأول من عام الخطة. ٣. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الثاني من عام الخطة. ٤. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الثالث من عام الخطة. ٥. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الرابع من عام الخطة.	• عقد (٤) إجتماعات • رفع (٤) تقارير تقييم ربعية.	لم يتم التنفيذ	٠%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أساب عدم التنفيذ
١	إستكمال البناء التشريعي والتنظيمي والمؤسسي لوزارة العدل والأجهزة التابعة لها.	تنفيذ مسح شامل لمنظومة التشريعات الوطنية ذات العلاقة بالعمل القضائي وإنجاز مصفوفة متكاملة بمتطلبات تعديل تلك التشريعات.	تشكيل لجنة من المختصين لتنفيذ عملية المسح الشامل للتشريعات ورفعها للوزير للموافقة عليها.	• وجود خطة شاملة لتطوير منظومة التشريعات المتعلقة بالقضاء ورفعها لمجلس القضاء. • رفع الخطة لمجلس القضاء الأعلى.	تم تشكيل لجنة لتنفيذ عملية المسح التشريعي.	٥%	هذا الموضوع من مهام مجلس القضاء الأعلى في الرؤية الوطنية
			إعداد استبيان حول التشريعات وتعميمه على هيئات وأجهزة القضاء والمحاكم والنيابات ونقابة المحامين.		لم يتم التنفيذ		
			تجميع الإستبيانات وفرزها وتفريغ البيانات والمعلومات.		لم يتم التنفيذ		
			إعداد مصفوفة شاملة بكافة الملاحظات والتعليقات حول التشريعات شاملة النص الأصلي والملاحظات والنص المقترح للتعديل أو النص البديل ومبرر التعديل.		لم يتم التنفيذ		
			إعداد خطة شاملة لإصلاح وتطوير منظومة التشريعات على ضوء نتائج المسح التشريعي الشامل.		لم يتم التنفيذ		
			رفع الخطة لمجلس القضاء الأعلى للموافقة عليها.		لم يتم التنفيذ		
		إعداد مشروع قانون بتعديل قانون السلطة القضائية.	تشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون السلطة القضائية.	• وجود مشروع قانون بتعديل قانون السلطة القضائية. • رفع المشروع لمجلس القضاء الأعلى.	لم يتم التنفيذ	٠%	هذا الموضوع من مهام مجلس القضاء الأعلى في الرؤية الوطنية
			إعداد رؤية حول عملية التعديلات ورفعها لوزير العدل للموافقة عليها.		لم يتم التنفيذ		
			إعداد مشروع تعديل قانون السلطة القضائية ورفعه لوزير العدل للموافقة عليه.		لم يتم التنفيذ		
			رفع المشروع لمجلس القضاء الأعلى للموافقة عليه.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أساب عدم التنفيذ
		متابعة إستكمال الإجراءات الدستورية للموافقة على قوانين الأحوال الشخصية والجرائم والعقوبات والإرهاب والتحكيم المعروضة على مجلس النواب.	إعداد مذكرة لمجلس النواب لغرض استئناف مناقشة مشاريع القوانين المقدمة من القضاء.	صدور القوانين الخاصة بالعقوبات والأحوال الشخصية والتحكيم والإرهاب.	تم التخاطب مع مجلس النواب لغرض استئناف مناقشة مشاريع القوانين المقدمة من القضاء.	٥٠%	
			المشاركة في عملية النقاشات في لجان المجلس المتخصصة.		تم المشاركة في عملية النقاشات في لجان المجلس المتخصصة.		
			متابعة رفع المشروعات للمجلس لإقرارها.		تم متابعة رفع المشروعات للمجلس لإقرارها.		
			متابعة رفعها لرئاسة الجمهورية لإصدار القوانين.		تم التأجيل حتى تستكمل المناقشات من قبل البرلمان.		
		متابعة إصدار القرارات الجمهورية بإنشاء المركز الوطني للطب الشرعي والإدارة العامة للشرطة القضائية بوزارة العدل.	متابعة مجلس الوزراء للموافقة على مشاريع القرارات الجمهورية.	• صدور القرار الجمهوري الخاص بالطب الشرعي. • صدور القرار الجمهوري الخاص بالشرطة القضائية.	تم متابعة مجلس الوزراء بإنشاء المركز الوطني للطب الشرعي والإدارة العامة للشرطة القضائية .	٩٠%	
			متابعة رفع مشاريع القرارات لرئاسة الجمهورية لإصدارها.		تم متابعة رفع مشاريع القرارات لرئاسة الجمهورية لإصدارها.		
			متابعة استكمال إجراءات إصدار القرارات الجمهورية لدى وزارة الشئون القانونية.		المتابعة مستمرة لدى وزارة الشئون القانونية لإستكمال إجراءات رفع المشروع لإصدار القرار الجمهوري.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أساب عدم التنفيذ
		متابعة إصدار لائحة الخبرة أمام جهات القضاء المعروضة على مجلس القضاء الأعلى	متابعة الأمانة العامة للمجلس لعرض مشروع اللائحة على مجلس القضاء الأعلى لمناقشتها وإقرارها. متابعة إصدار قرار مجلس القضاء بإصدار اللائحة وتعميمها على المحاكم والنيابات ونشرها للعامة.	• صدور لائحة تنظيم أعمال الخبرة أمام القضاء. • تعميم اللائحة على المحاكم والنيابات.	تم متابعة الأمانة العامة للمجلس لعرض مشروع اللائحة على مجلس القضاء الأعلى لمناقشتها وإقرارها. المتابعة مستمرة في مجلس القضاء الأعلى .	٣٥%	
		إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الإتجار بالبشر.	تشكيل لجنة لإعداد مشروع اللائحة التنفيذية من الجهات المختصة في الدولة. إعداد مشروع اللائحة . رفع المشروع لوزير العدل للموافقة عليه. رفع المشرع لمجلس الوزراء للموافقة عليه.	• وجود مشروع لائحة تنفيذية لقانون الإتجار بالبشر. رفع المشروع لمجلس الوزراء	تم تشكيل لجنة لإعداد اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الإتجار بالبشر. تم إعداد مشروع اللائحة . تم رفع المشروع للوزير للموافقة عليه. تم رفع المشروع لمجلس الوزراء للموافقة عليه.	١٠٠%	
		إعداد وانجاز اللائحة التنظيمية للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.	١. إعداد مشروع اللائحة . ٢. رفع المشروع لوزير العدل للموافقة عليه. ٣. إصدار قرار وزاري باللائحة . ٤. طباعة اللائحة في المطبعة القضائية . ٥. توزيع اللائحة على المحاكم وفق خطة تعد لهذا الغرض.	- صدور اللائحة . - عدد النسخ المطبوعة. - عدد النسخ الموزعة.	تم تكليف لجنة لإعداد اللائحة . لم يتم التنفيذ لم يتم التنفيذ لم يتم التنفيذ	١٠%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أساب عدم التنفيذ
		إستكمال إعداد مشروع اللائحة التنفيذية للمعهد العالي للقضاء .	١. إعداد مشروع اللائحة .	صدور اللائحة التنفيذية لقانون المعهد.	تم تشكيل لجنة لإعداد اللائحة المالية للمعهد العالي للقضاء.	١٠%	اللجنة مستمرة في إستكمال إعداد اللائحة خلال النصف الأول للعام ٢٠٢٠م .
			٢. رفع المشروع لوزير العدل للموافقة عليه.		لم يتم التنفيذ		
			٣. رفع المشروع لمجلس القضاء الأعلى للموافقة عليه.		لم يتم التنفيذ		
		إصدار لائحة التقسيمات الفرعية للوزارة .	١. تشكيل لجنة لإعداد مشروع تعديلات اللائحة .	صدور قرار وزراي بتعديل اللائحة وتنفيذها.	تم تشكيل لجنة لإعداد المشروع.	٢٥%	عدم التجاوب مع القطاعات بموافاتنا بالبيانات المطلوبة.
			٢. مخاطبة قطاعات الوزارة والإدارات العامة لتقديم ملاحظاتها ومقترحاتها حول اللائحة .		تم مخاطبة مع القطاعات الوزارية .		
			٣. تلقي الملاحظات والمقترحات من وإلى القطاعات والإدارات العامة وتحليلها ودراستها.		لم يتم التنفيذ		
			٤. إعداد مشروع تعديلات اللائحة .		لم يتم التنفيذ		
			٥. رفع مشروع تعديلات اللائحة لمعالي الوزير لإصدارها.		لم يتم التنفيذ		
			٧. توزيع اللائحة على القطاعات والإدارات العامة بالوزارة للعمل بها والتقييد بالإختصاصات الواردة فيها وتنفيذها .		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أساب عدم التنفيذ
٢	الحد من الفساد وأوجه القصور والخلل في أعمال المحاكم.	متابعة القضايا الخاصة بالوزارة سواءً المرفوعة منها أو ضدها أمام النيابات والمحاكم.	١. إعداد حصر شامل لكافة القضايا المعروضة أمام المحاكم والنيابات المرفوعة منها أو ضدها أمام النيابات والمحاكم ورفعه لوزير العدل.	رفع عدد (٦) تقارير مفصلة عن القضايا كما يلي : ١- تقرير شامل بداية العام. ٢- رفع (٤) تقارير ربعية. ٣- رفع تقرير نهائي سنوي.	تم حصر القضايا المرفوعة من وعلى الوزارة من قبل الإدارة المعنية وهي إدارة العقود والتمثيل القضائي وعددها (١٥) قضية محالة إليها التي صدر فيها أحكام عدد (٥) قضايا و (٣) قضايا محجوزة للحكم و(٧) قضايا قيد النظر وكما أن هناك عدد (٤) قضايا أمام نيابة الأموال ما بين تزوير أمام نيابة شرق الأمانة وعدد (٢) قضايا تزوير أمام مباحث وعدد (٢) قضايا تزوير أمام محكمة الأموال وقضية أمام محكمة إستئناف المحافظة وعدد (٢) قضايا أمام محكمة إستئناف الأمانة والمتابعة مستمرة.	٢٥%	
			٢. متابعة القضايا أولاً بأول ورفع التقارير عنها لوزير العدل.		تم متابعة القضايا أولاً بأول ورفع التقارير عنها لوزير العدل.		
			٣. إعداد تقارير ربعية عن سير القضايا وتوضيح المعوقات والصعوبات حولها مشفوعا بالحلول والمعالجات ورفعه لوزير العدل.		لم يتم التنفيذ		
			٤. رفع تقرير نهائي عن سير القضايا طوال عام الخطة.		لم يتم التنفيذ		
		إعداد الدليل الإرشادي للتحقيق والتأديب الإداري على ضوء نتائج الدورة التدريبية الخاصة بالتحقيق الإداري.	تشكيل فريق مصغر لإعداد مشروع الدليل الإرشادي.	• وجود دليل إرشادي للتحقيق والتأديب. • تعميم الدليل الإرشادي على المحاكم.	تم الرفع بتشكيل لجنة مصغرة لمعالي الأخ/ الوزير حفظه الله وتم التوجيه من معاليه بأنه يلزم الإجتماع معه وبهذا الخصوص وتم تحرير مذكرة تعقيبيه في شهر (٧) ولم يصلنا رد.	٢٥%	المتابعة مستمرة
			إعداد مشروع الدليل الإرشادي.		تم إعداد مشروع الدليل الإرشادي.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أساب عدم التنفيذ
			رفع المشروع لوزير العدل للموافقة عليه وإصداره.		لم يتم التنفيذ		
			تعميم الدليل على الجهات المختصة في الوزارة والمحاكم للعمل به وتنفيذه.		لم يتم التنفيذ		
		القيام بعدد (٤) زيارات ميدانية لعدد (٤) محاكم استئنافية لتفعيل إدارات وأقسام التحقيق فيها للقيام بمهامها وفقا للائحة التنظيمية للمحاكم.	تنفيذ زيارات ميدانية لمحاكم استئناف أمانة العاصمة ومحافظات إب وذمار والمحويت لرصد وضع اقسام الرقابة فيها.	• تنفيذ عدد (٤) زيارات ميدانية. • رفع تقرير لقيادة الوزارة. • وجود توصيات لتفعيل أقسام الرقابة في المحاكم.	تم الرفع لمعالي الأخ/ الوزير حفظه الله بإقتراح لجنة النزول الميداني للمحاكم لهذا الغرض ولم يصلنا الرد.	٢%	
			إعداد تقرير مفصل حول أوضاع تلك الأقسام والصعوبات والمعوقات التي تواجهها مشفوعا بالحلول والمعالجات ورفعه لوزير العدل.		لم يتم التنفيذ		
			مخاطبة المحاكم الإستئنافية بمضمون توجيهات الوزير لتفعيل عمل أقسام الرقابة.		لم يتم التنفيذ		
٣	مواجهة العدوان الغاشم على السلطة القضائية وموظفيها وهيئاتها وبناها التحتية	إستكمال عمليات التوثيق الجنائي والقانوني لجرائم العدوان على هيئات وأجهزة السلطة القضائية وموظفيها ومحتوياتها من خلال توثيق عدد (٢٤) محضر تحريز و(٦) تقارير لمسارح الجرائم، ومتابعة إثبات (١٢) حالة لقصف مباني السلطة القضائية.	١. مخاطبة الأدلة الجنائية لتحرير التقارير الرسمية المكتوبة والمصورة لمسارح جرائم تدمير مقرات ومباني السلطة القضائية وموظفيها ومتابعتها.	وجود (١٢) تقرير مكتوب ومصور لمسارح جرائم العدوان.	تم تحرير مذكرة لوزارة الداخلية متضمناً طلب التخاطب مع الأدلة الجنائية لموافاتنا بالتقارير الرسمية المكتوبة والمصورة لمسارح جرائم العدوان الغاشم على بلادنا وتدمير مقرات ومباني السطلة القضائية والأضرار التي لحقت بها وتم تشكيل لجان لهذا الغرض.	١٥%	
			٢. متابعة تحرير محاضر تحريز بقايا مخلفات الأسلحة المستخدمة في قصف مباني المجمعات القضائية والمحاكم ومباني موظفيها.	وجود (١٢) محضر تحريز لبقايا ملفات الأسلحة التي استهدفت مباني القضاء.	لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أساب عدم التنفيذ
			٣. متابعة تحرير محاضر تحريز الملفات والوثائق التي تعرضت للتلف جراء تدمير مباني القضاء.	وجود (١٢) محضر تحريز للملفات والوثائق جراء تدمير العدوان لمباني القضاء.	تم تحرير (١٢) محضر وتم تحريرها والمتابعة مستمرة بشأن ذلك.		
			٤. تقديم المطالبات أمام المحاكم المختصة لاستصدار أحكام إثبات الحالة للأضرار المترتبة عن جرائم العدوان على مقرات القضاء.	صدور (١٢) حكم قضائي بإثبات حالة للمباني المدمرة	لم يتم التنفيذ		
			٥. المشاركة في إعداد الدراسات المتعلقة بالجوانب القانونية لرفع القضايا الجنائية ضد دول العدوان نتيجة لجرائمها.	رفع (٣) دراسات قانونية لقيادة الوزارة	لم يتم التنفيذ		
			٦. التعميم على المحاكم لتسهيل قبول الدعاوى المرفوعة من المواطنين وإعفائهم من الرسوم القضائية وسرعة البت فيها.	صدور التعميم للمحاكم	لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ خطة التشغيلية لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	مواجهة العدوان الغاشم على السلطة القضائية وموظفيها وبناها التحتية.	التواصل مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان لفضح جرائم العدوان بحق السلطة القضائية وموظفيها.	١. الرفع لوزير العدل للموافقة على التواصل مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. ٢. إعداد خطابات مفصلة لكافة المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان. ٣. عقد لقاءات مشتركة مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان يتم فيها استعراض الانتهاكات بحق السلطة القضائية وموظفيها. ٤. رفع تقرير نصف سنوي لوزير العدل عن عملية التواصل.	• عدد الخطابات المحررة . • عدد اللقاءات المشتركة مع المنظمات . • رفع تقريرين لوزير العدل.	- تم إعداد (٩) خطابات لمنظمات محلية عامة في مجال حقوق الإنسان وفضح جرائم تحالف العدوان. - الرفع لمعالي الوزير للموافقة على التواصل مع المنظمات .	٥٠%	عدم موافقة قيادة الوزارة للتواصل مع المنظمات.
		توزيع عدد (١٠٠) نسخة ورقية واليكترونية من الكتب الخاصة بانتهاكات العدوان بحق السلطة القضائية وموظفيها على المنظمات الدولية والمحلية.	١. إعداد قائمة بأسماء المنظمات الدولية والمحلية المعنية بحقوق الإنسان وعناوينها وايميلاتها. ٢. تسليم نسخ من الكتب للمنظمات العاملة في اليمن وإرسال نسخ منها للمنظمات التي لا يوجد لها مكاتب في اليمن عن طريق الايميلات. ٣. رفع تقرير نصف سنوي لوزير العدل عن عملية تسليم وإرسال الكتب إلى المنظمات الدولية . ٤. التنسيق مع القنوات القضائية والمواقع الإليكترونية لنشر الكتب في مواقعها الإليكترونية .	• توزيع عدد (١٠٠) نسخة ورقية وإليكترونية من الكتب. • رفع تقريرين لوزير العدل.	نقل هذا الهدف ونفذ من قبل مركز المعلومات.	٠%	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		كشف انتهاكات العدوان المتعلقة بحقوق الإنسان.	١. متابعة ورصد انتهاكات العدوان المتعلقة بحقوق الإنسان. ٢. متابعة الجهات المعنية ذات العلاقة للحصول على الإحصائيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بانتهاكات العدوان لحقوق الإنسان. ٣. إعداد تقارير عن انتهاكات العدوان لحقوق الإنسان. ٤. رفع التقرير لوزير العدل للموافقة على نشره. ٥. نشر التقرير في المواقع الإليكترونية والقنوات الفضائية وتوزيعه على المنظمات الدولية.	• نشر التقرير في المواقع الإليكترونية. • توزيع التقرير على المنظمات الدولية.	عمل وإعداد مذكرات للجان الخاصة بمتابعة إنتهاكات جرائم العدوان على السلطة القضائية وبناها التحتية قضائها وموظفيها.	٢٥%	
		إعداد قاعدة بيانات شاملة للنازحين من موظفي السلطة القضائية بسبب العدوان.	إعداد استبيان شامل لكافة بيانات النازحين من موظفي السلطة القضائية، وتوزيعه. تتبع ورصد حالات النزوح وتسجيلها وفقاً لبيانات الإستبيان تجميع الإستبيانات وفرزها وتفريغ بياناتها وفق نموذج محدد. إعداد تقرير خاص لقاعدة البيانات بكافة البيانات والمعلومات عن النازحين.	• رصد نسبة (١٠٠%) من عدد النازحين من العاملين في السلطة القضائية.	١. قمنا بإعداد وإرسال (٣) مذكرات إلى الموارد البشرية لموافاتنا بكشف بأسماء قضاة وموظفي السلطة القضائية الذين تعرضوا لإضرار قصف تحالف العدوان. ٢. التواصل مع مدير عام الموارد البشرية لموافاتنا بالمطلوب وقام بتحرير مذكرة بنفسه لنائبة مدير التوظيف لموافاتنا بأسماء النازحين من موظفي وقضاة السلطة القضائية .	٢٥%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
٢	تعزيز الجهود المتعلقة برعاية الأحداث والمرأة وحقوق الإنسان وتحسين أوضاع السجون ومساعدة السجناء المعسرين.	١. التنسيق للإفراج (٥٠) من السجناء المعسرين وتفعيل اللجان الخاصة بذلك.	١. متابعة مجلس الوزراء للموافقة على قرار إنشاء اللجنة العليا للسجون والسجناء. ٢. المشاركة مع الجهات ذات العلاقة في لجان النزول الميداني للسجون. ٣.إعداد تقارير إحصائية ببيانات السجناء الذين انتهت فترة حبسهم ومازالوا مسجونين على ذمة حقوق خاصة. ٤. متابعة قضايا المساجين للإفراج عن(٥٠) من المساجين الذين انتهت فترة حبسهم وما زالوا مسجونين على ذمة حقوق خاصة	• صدور قرار تشكيل اللجنة العليا للسجون والسجناء. • تحقق الإفراج عن (٥٠) سجين معسر. • تنفيذ (٤) زيارات ميدانية للسجون.	- قمنا بإعداد وعمل عدة دراسات خاصة بالسجناء والمساجين وتم الرفع بها لقيادة الوزارة . - تم إقتراح النزول الميداني للعديد من السجون المنشأت العقابية، ولم يتم الإفادة بالموافقة أو إشراك الإدارة في النزول الميداني.	٣٥%	عدم وصول الرد إلينا بشأن الموافقة أو عدمه على المقترحات.
		٢. تفعيل إجراءات التعاون الدولي مع الدول فيما يخص السجناء اليمنيين في الخارج والسجناء الأجانب في الداخل.	١. إستكمال قاعدة البيانات الخاصة بالسجناء المحكوم عليهم بأحكام باتة من الأجانب في السجون اليمنية ، واليمنيين في السجون الخارجية من خلال تحديث البيانات والمعلومات.	• تدشين العمل بقاعدة البيانات. • رفع نتائج دارسة الشكاوى لقيادة الوزارة.	- تم تحديث قاعدة البيانات وفق للقضايا التي وردت إلينا . - تم دراسة عدد (٧) شكوى متعلقة بقضايا السجناء اليمنين في الداخل وسجين أجنبي في الداخل. - تم دراسة التقرير المرفوع من الإدارة العامة للمتابعة شئون السجون – هيئة رفع المظالم وتم إبداء الرأي القانوني فيه .	٩٥%	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٢. تلقي ودراسة الشكاوى المتعلقة بقضايا السجناء اليمنيين في الخارج والأجانب في الداخل.		- تم عمل دراسة بشأن تزايد عدد السجناء المودعين على ذمة المحاكم والنيابات في الإصلاحية المركزية للأمانة ومحافظة صنعاء. - رفع تقرير نهائي بشأن وضع السجون والسجناء.		
٣	تعزيز جهود وزارة العدل في مجال التعاون الدولي.	١. إعداد آلية لتنفيذ الإتفاقيات الدولية.	١. تجميع ودراسة وتحليل الإتفاقيات الدولية. ٢. إعداد مشروع آلية للتعامل مع الإتفاقيات الدولية لضمان تنفيذها بشكل سليم.	• وجود آلية للتعامل مع الإتفاقيات الدولية. • رفع الآلية لوزير العدل.	- تم رفع الآلية للمدير العام بعد دراستها وتحليلها الاتفاقيات الدولية تمهيداً لعرضها على معالي الأخ / الوزير.	٥٠%	لا زالت الآلية قيد الدراسة لدى المدير العام لإقرارها تمهيداً لعرضها على وزير العدل.
		٢. متابعة مجلس الوزراء بصدور قرارات بالموافقة على الفقرة (٣) من المادة (١) من الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والمادة (٦٩) من الإتفاقية العربية الموحدة للتعاون القضائي.	١. إعداد مشاريع المذكرات الغطائية للموضوعات المقدمة لمجلس الوزراء ورفعها للوزير لتوقيعها. ٢. مخاطبة ومتابعة مجلس الوزراء للموافقة على المواد المعدلة. ٣. رفع تقرير لوزير العدل عن عملية المتابعة.	• تحرير خطاب بالمذكرات الغطائية بالمواد المعدلة لمجلس الوزراء. • متابعة مجلس الوزراء لإستكمال إجراءات الموافقة عليها.	- تم تحرير خطاب إلى مجلس الوزراء بشأن قرارات المواد المعدلة على تلك الإتفاقيات. - تم تحرير خطاب إلى وزير الداخلية بشأن إبداء ملاحظاته على مشروع الفقرة (٣) من المادة الأولى من الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب تمهيداً لإعداد مشروع مذكرة غطائية تحت توقيع وزيري العدل والداخلية كون الموضوع مشترك وتم التوقيع على الإتفاقية من قبل الوزارتين المواد المعدلة . - تم إعداد مشروع المذكرة الغطائية بخصوص المادة (٦٩) من الإتفاقية العربية الموحدة للتعاون القضائي اتفاقية الرياض ورفعها للمدير العام.	٥٠%	لا زالنا في إنتظار رد وزارة الداخلية على ملاحظاتها بشان المصادقة الفقرة (٣) من المادة الأولى على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب كون رفع الموضوع لمجلس الوزراء مشترك بين الوزارتين.

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٣. إعداد كتاب بالمعاهدات الدولية متعددة الأطراف التي صادقت عليها بلادنا.	١. تشكيل فريق لتجميع الإتفاقيات وحصر وثائق التصديق عليها.	• إعتماد الكتاب من قبل وزير العدل. • عدد النسخ المطبوعة. • عدد النسخ الموزعة.	تم إعداد عرض لرئيس المكتب الفني بشأن تشكيل الفريق وخطة العمل التي سيتم إتباعها في إعداد الكتاب.	٢٥%	قيد إنتظار موافقة وزارة الشئون القانونية نسخة الوثائق لإجراء عملية المطابقة بين الاتفاقيات المطبوعة والاتفاقيات الأصل مع نسخ من قوانين إنضمام ومصادقة بلادنا على الإتفاقيات. - لا زالنا في طور طباعة الإتفاقيات الدولية نظراً لكثر عددها .
			٢. إعداد وتجهيز الكتاب وفقاً للتسلسل الزمني لعملية المصادقة على الإتفاقيات.				
			٣. إعداد المقدمة وفهرس الكتاب.				
			٤. عرض مسودة الكتاب على وزير العدل للموافقة على إحالته للإخراج الفني والطباعة.		تم البدء بتجهيز الإتفاقيات ووثائق المصادقة والبدء بطباعتها وفق الوثائق التي تحصلت عليها الإدارة .		
			٥. إرسال الكتاب إلى المطبعة القضائية لطباعته.				
			٦. توزيع الكتاب على المحاكم والنيابات العامة والجهات المعنية وفق خطة تعد لهذا الغرض.				
		٤. نشر وتوزيع (٢٠٠٠) نسخة من كتاب الإتفاقيات الدولية، و(٢٠٠٠) نسخة إليكترونية على المحاكم والنيابات.	١. توزيع نسخ من كتاب الإتفاقيات الدولية على المحاكم والنيابات وفق خطة تعد لهذا الغرض.	• توزيع (٢٠٠٠) نسخة من كتاب الإتفاقيات. • توزيع (٢٠٠٠) نسخة اليكترونية من الكتاب.	- تم تحرير خطاب من قطاع الشئون المالية إلى المطبعة القضائية بشأن تقديم عرض سعر تفصيلي بشأن طباعة الكتاب. - تم متابعة المطبعة القضائية بشأن موافاتنا بعرض السعر وموافاتنا بذلك. - تم متابعة قطاع الشئون المالية بشأن الموافقة على عرض السعر القديم من المطبعة القضائية وتقديم لجنة المواصفات بذلك. - تم إعادة العرض من قبل الشئون المالية بتقليص العدد وفق الإمكانيات المالية المتاحة للوزارة .	٥%	تم إعادة العرض من الشئون المالية بتقليص العدد إلى (١٠٠٠) نسخة حسب إمكانيات الوزارة المالية . - تم تحرير مذكرة للمطبعة القضائية بالموافقة على طباعة الكتاب.

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
					- تم الرفع للمطبعة القضائية بعرض السعر المتفق عليه لعدد (١٠٠٠) نسخة بعد الجلوس مع مديري الشئون المالية والمطبعة القضائية .		
			٢. توزيع نسخ إليكترونية لقضاة وأعضاء النيابة العامة من كتاب الإتفاقيات الدولية .		لم يتم التنفيذ		
			٣. توزيع نسخ إليكترونية من كتاب الإتفاقيات الدولية على نقابة المحامين والمراكز البحثية والعلمية.		لم يتم التنفيذ		
		٥. توفير المواثيق والإتفاقيات والبروتوكولات الملحقة بالإتفاقيات الدولية مع قرارات المصادقة عليها.	١. إعداد حصر شامل للإتفاقيات والمعاهدات الدولية والبروتوكولات الملحقة بها التي صادقت عليها بلادنا.	• عدد الإتفاقيات والمعاهدات الدولية المحصورة. • عدد البروتوكولات الملحقة بالإتفاقيات الدولية المحصورة.	- تم تحرير عدد (٢) مذكرات تعقيبية لوزارة الشئون القانونية بسرعة موافاتنا بنسخ من تلك قرارات المصادقة أو انضمام بلادنا بالإضافة إلى نسخ من الإتفاقيات الدولية. - تم متابعة غرفة العمليات بموافاتنا بما تم بشأن ذات الموضوع وذلك بناءً على توجيهات نائب وزير العدل بتكليف غرفة العمليات بمتابعة الموضوع عبر الهاتف.	٣٥%	تم تأخر إدخال الإتفاقيات والمعاهدات الدولية والبروتوكولات الملحقة بها وذلك سبب عدم موافاتنا بنسخ من تلك الوثائق من وزارة الشئون القانونية لإدخالها ضمن قاعدة البيانات .
			٢. توفير وتجميع الإتفاقيات والمعاهدات الدولية والبروتوكولات الملحقة بها.				
			٣. مخاطبة وزارتي الخارجية والشئون القانونية للحصول على وثائق التصديق لتلك الإتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات.				
			٤. إدخال الإتفاقيات والمعاهدات الدولية والبروتوكولات الملحقة بها إليكترونياً.				

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٦. إنشاء وتنفيذ قاعدة بيانات بمجالات التعاون القضائي (إتفاقيات- بروتوكولات- برامج تنفيذية – مذكرات تفاهم- وثائق ومحاضر التصديق).	١. إعداد تقرير عن متطلبات قاعدة البيانات، وإرساله إلى مركز معلومات القضاء.	• إعتماد وتدشين قاعدة البيانات.	- تم تكليف مختصين بإعداد نماذج تصميم قاعدة البيانات على ضوء مجالات التعاون القضائي.	١٠٠%	
			٢. تكليف مختصين لتصميم وتنفيذ قاعدة البيانات.		- تم تصميم وإدخال كافة المعلومات لقاعدة البيانات .		
			٣. تدريب الموظفين وإدخال البيانات.		- تم تصميم قاعدة البيانات وتدريب الموظفين وإدخال البيانات .		
			٤. رفع تقرير لوزير العدل وتدشين قاعدة البيانات.		- تم رفع تقرير لمعالي الوزير حفظه الله.		
		٧.التواصل والتنسيق مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المانحة لبحث تقديم المساعدات اللازمة للسلطة القضائية.	١. إعداد برنامج وآلية محددة للتواصل مع الدول والمنظمات المانحة، وعرضه على وزير العدل للموافقة.	• وجود آلية للتواصل مع المانحين. • وجود رؤية شاملة باحتياجات السلطة القضائية من المساعدات. • عدد اللقاءات المنعقدة مع المانحين • رفع تقريرين لوزير العدل.	لم يتم التنفيذ	٠%	
			٢. إعداد وتنفيذ آلية عمل واضحة لرصد احتياجات السلطة القضائية من المساعدات والدعم المطلوب من الدول والمنظمات المانحة.		لم يتم التنفيذ		
			٣. متابعة الدول والمنظمات المانحة لتقديم المساعدات اللازمة للسلطة القضائية.		لم يتم التنفيذ		
			٤. عقد لقاءات مشتركة لتنظيم عملية المساعدات.		لم يتم التنفيذ		
			٥. رفع تقرير نصف سنوي لوزير العدل.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للدراسات والبحوث

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ خطة التشغيلية لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للدراسات والبحوث للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تعزيز الجهود المتعلقة بالدراسات والبحوث لتطوير العمل القضائي.	إعداد دراسة حول الإدارة القضائية بالمحاكم (الواقع – الصعوبات – الحلول والمعالجات).	إعداد رؤية ومنهجية الدراسة. إعداد استبيان لتنفيذ الدراسة. تعميم الاستبيان على المحاكم والنيابات. تجميع الإستبيانات وفرزها وتفريغها وفق نموذج محدد. إعداد خلاصة للدراسة. رفع الدراسة لوزير العدل.	• وجود دراسة حول الإدارة القضائية. • رفع الدراسة لوزير العدل	لم يتم التنفيذ	٠%	لم يتم إنجاز المواضيع في الخطة وذلك بسبب عدم رصد التكاليف المالية المطلوبة في الخطة بإعتبار ما تم رصدة لا يغطي ما نسبته أقل من ٥% من المبالغ المطلوب توفرها لإنجاز المهام الموكلة على الإدارة العامة للدراسات والبحوث .
		إعداد دراسة حول الوسائل البديلة لحل المنازعات.	إعداد رؤية للدراسة ومنهجية العمل. إعداد استبيان لتنفيذ الدراسة. النزول إلى مراكز التوفيق والتحكيم بالأمانة ومكاتب المحامين لتعبئة الإستبيان وتجميع البيانات والمعلومات. إعداد الدراسة مشفوعة بالتوصيات. رفع الدراسة لوزير العدل.	• وجود دراسة حول الوسائل البديلة لحل المنازعات. • رفع الدراسة لوزير العدل	لم يتم التنفيذ		المذكورة في الخطة وعددها خمسة مواضيع والذي بتطلب كل موضوع مبلغ أثنين مليون على الأقل تقدير مساواة في الإدارة العامة للشئون القانونية طالما والإدارتين تعملان في إطار المكتب الفني ولا ندري من المتسبب في ذلك القصور لأنه لم يؤخذ رأي الإدارة في تقدير رصد ذلك المبلغ البسيط علماً بأنه قد تم التخاطب مع الأخوين وكيلي الوزارة للشئون المالية والإدارة والتخطيط والبنى التحتية مع الإدارة العامة للتخطيط نفسها بإعادة النظر في مبالغ الخطة الخاصة بالإدارة ولكن بدون جدوى ولم يتم شيء حتى الآن.

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للدراسات والبحوث للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إعداد دراسة حول تنفيذ الأحكام القضائية (الواقع – المشاكل ومعوقات التنفيذ –الحلول والمعالجات.	إعداد رؤية للدراسة ومنهجية العمل. إعداد استبيان لتنفيذ الدراسة وتعميمه على المحاكم والنيابات. تجميع الإستبيانات وفرزها وتفريغها وفق نموذج محدد. إعداد الدراسة مشفوعة بالتوصيات ورفعها لوزير العدل.	• وجود دراسة حول تنفيذ الأحكام القضائية. • رفع الدراسة لوزير العدل	لم يتم التنفيذ	٠%	
		إعداد (١٠) تعميمات ومنشورات للمحاكم في المجالات المالية والإدارية والتنظيمية.	صياغة التعاميم والمنشورات ورفعها لوزير العدل. توقيع التعاميم وإصدارها. توزيع التعاميم والمنشورات على المحاكم والجهات التابعة للوزارة.	• إصدار (١٠) تعاميم ومنشورات. • عدد نسخ التعاميم والمنشورات التي تم توزيعها.	إعداد و إنجاز عدد (١٤) .	١٠٠%	
		إعداد دراسة شاملة لإعادة تقييم وتوزيع خارطة الخدمات القضائية وبما يساهم في تعزيز وتجويد تقديم العدالة للمواطنين.	تشكيل لجنة من الجهات المختصة لإعداد الدراسة المطلوبة. إعداد رؤية ومنهجية الدراسة. إعداد استبيان عام لتنفيذ الدراسة. تعميم الاستبيان على المحاكم والنيابات. تجميع الإستبيانات وفرزها وتفريغها وفق نموذج محدد. إعداد الدراسة ورفعها لوزير العدل. إعداد الخارطة القضائية ورفعها لوزير العدل لاعتمادها.	• وجود دراسة حول خارطة الخدمات القضائية. • وجود خارطة للخدمات القضائية.	لم يتم التنفيذ	٠%	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للدراسات والبحوث للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إعادة تنظيم وهيكلة المكتبة المركزية وأرشفة وتنظيم محتوياتها.	تشكيل لجنة لإعادة تنظيم وهيكلة المكتبة المركزية. رفع الرؤية اللازمة لإعادة تنظيم المكتبة. إعادة تنظيم وأرشفة المكتبة المركزية رفع تقرير نهائي لوزير العدل.	• صدور قرار إعادة تنظيم المكتبة • عدد الكتب التي تم أرشفتها.	لم يتم التنفيذ	٠%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمكتب الوزير

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ خطة التشغيلية لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمكتب الوزير للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	**تفعيل دور وأداء مكتب الوزير ورفع مستوى أداء العاملين فيه.**	تدريب عدد (٣٠) موظفاً في دورات (السكرتارية والأرشفة، صياغة الخطابات الرسمية، إعداد التقارير-الخطط- محاضر الإجتماعات)	١. مخاطبة الإدارة العامة للتدريب لعقد الدورات المطلوبة.	إكساب (٣٠) موظفاً المهارات والقدرات اللازمة لإنجاز المعاملات بكفاءة ويسر.	تم مخاطبة الإدارة العامة للتدريب لعقد الدورات المطلوبة.	٢٥%	عدم توفر الإعتمادات المالية
			٢. تحديد المستهدفين من الدورات بالتنسيق مع الإدارة العامة للتدريب.		تم تحديد دورة في مجال الطباعة .		
			٣. إلتحاق المستهدفين بالدورات التدريبية.		تم إلحاق أربعة من موظفي المكتب بالدورة .		
			٣. متابعة المتدربين لضمان استفادتهم من عمليات التدريب.		تم متابعة المتدربين لضمان استفادتهم من عمليات التدريب.		
		إستكمال أتمتة العمل في الإدارة العامة لمكتب الوزير بنسبة ٩٥%	١. مخاطبة الجهات المعنية باستكمال ربط النظام الآلي في الإدارات الفرعية للمكتب.	• تحقق عملية الربط والأتمتة بنسبة (٩٥%).	تم مخاطبة الجهات المعنية باستكمال ربط النظام الآلي في الإدارات الفرعية للمكتب.	٦٠%	
			٢. تقييم الوضع من خلال تحديد نقاط الخلل والقصور في النظام الآلي.		تم تقييم الوضع من خلال تحديد نقاط الخلل والقصور في النظام الآلي.		
			٣.معالجة أوجه الخلل وتصحيح النظام الآلي.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمكتب الوزير للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		تفعيل مبدأ الإنضباط الوظيفي لدى العاملين بالمكتب بنسبة ٩٠%.	١. فتح حافظة دوام للعاملين في المكتب.	تحقق الالتزام الوظيفي بنسبة ٩٠%	تم فتح حافظة دوام للعاملين في المكتب.	١٠٠%	
			٢. عقد لقاءات أسبوعية مع مدراء الإدارات والأقسام والمختصين.		تم عقد لقاءات أسبوعية مع مدراء الإدارات والأقسام والمختصين. وتم الإلتزام بتعبئة إستمارات المهام اليومية.		
			٣. إعمال مبدأ الثواب والعقاب على العاملين في المكتب.		تم إعمل مبدأ الثواب والعقاب على العاملين في المكتب.		
			٤. اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين والمخلين بواجباتهم الوظيفية.		تم توجيه إنذارات للمخالفين		
			٥. تقييم النتائج وتلافي أوجه القصور أو السلبيات التي تظهر وبشكلٍ دوري.		تم تقييم النتائج وتلافي أوجه القصور أو السلبيات التي تظهر وبشكلٍ دوري.		
٢	تفعيل دور وأداء مكتب الوزير لمتابعة خطط وبرامج الوزارة .	تفعيل دور وأداء مجلس الوزارة بنسبة ٩٠%	١. مخاطبة القطاعات والإدارات العامة للرفع بالمواضيع المطلوب عرضها على مجلس الوزارة ومناقشتها.	• عقد إجتماعات مجلس الوزارة ومتابعة تنفيذ ما صدر عنه.	تم مخاطبة القطاعات والإدارات العامة للرفع بالمواضيع المطلوب عرضها على مجلس الوزارة ومناقشتها.	٥٠%	
			٢. عرض الموضوعات على معالي الأخ الوزير للاطلاع وتحديد الموعد للاجتماع.		تم عرض الموضوعات على معالي الأخ الوزير للاطلاع وتحديد الموعد للاجتماع.		
			٣. إعداد جدول أعمال خاص بكل اجتماع.		تم إعداد جدول أعمال خاص بكل اجتماع.		
			٤. تصوير الموضوعات وجدولة الأعمال لـ(٣٠) نسخة من كل موضوع.		تم تصوير الموضوعات وجدولة الأعمال لـ(٣٠) نسخة من كل موضوع.		
			٥. توزيع جدول الأعمال مع الموضوعات على أعضاء المجلس.		تم توزيع جدول الأعمال مع الموضوعات على أعضاء المجلس.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمكتب الوزير للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٦. توزيع محضر الاجتماع وما يصدر عنه من قرارات وأوامر.		تم توزيع محضر الاجتماع وما يصدر عنه من قرارات وأوامر.		
			٧. متابعة المعنيين بتنفيذ قرارات وأوامر مجلس الوزارة		تم إصدار قرار رقم (١) بالموافقة على الخطة .		
		متابعة القطاعات والإدارات العامة لإعداد خططها السنوية وتقاريرها بنسبة ٧٠%.	١. متابعة الجهات والقطاعات واللجان المختصة للرفع بموضوعات الخطة.	• تحقق تفعيل دور القطاعات في تنفيذ خططها بنسبة ٧٠%	تم متابعة الجهات والقطاعات واللجان المختصة للرفع بموضوعات الخطة.	١٠٠%	
			٢. عرض المذكرات الغطائية الخاصة بموضوعات الخطة على الوزير للتوقيع عليها.		تم عرض المذكرات الغطائية الخاصة بموضوعات الخطة على الوزير للتوقيع عليها.		
			٣. إرسال المواضيع إلى الجهات المعنية.		تم إرسال المواضيع إلى الجهات المعنية.		
			٤. الرفع بمشروع الموازنة لمجلس القضاء الأعلى للعام ٢٠١٩م.		تم الرفع بمشروع الموازنة لمجلس القضاء الأعلى للعام ٢٠١٩م.		
			٥. الرفع بتقرير الإنجاز السنوي إلى مجلس الوزراء ومجلس القضاء للعام ٢٠١٨م.		تم الرفع بالتقرير إلى مجلس القضاء الأعلى بمذكرة رقم (١٦٤) وتاريخ ٢٠١٩/٣/٤م ومذكرة إلى مجلس الوزراء برقم (١٦٥) وتاريخ ٢٠١٩/٣/٤م.		
			٦. الرفع بتقرير الإحصاء القضائي لمجلس الوزراء ومجلس القضاء .		الرفع بالتقرير إلى مجلس القضاء الأعلى بمذكرة رقم (٤٦٧) وتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٥م ومذكرة إلى مجلس الوزراء برقم (٤٦٦) وتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٥م		
			٧. الرفع بالحساب الختامي للوزارة إلى مجلس القضاء للعام ٢٠١٨م.		تم الرفع بالحساب الختامي للوزارة إلى مجلس القضاء للعام ٢٠١٨م.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمكتب الوزير للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٨. الرفع بالخطة التشغيلية للوزارة للعام ٢٠١٩م إلى مجلسي القضاء والوزراء.		تم رفعها إلى مجلس الوزراء بمذكرة رقم (٨٢) وتاريخ ٢٠١٩/٢/٦م ولمجلس القضاء برقم (٦٠) وتاريخ ٢٠١٩/١/٢٦م .		
			١. متابعة الجهات والقطاعات لإعداد تقاريرها .	• رفع(٤) تقارير لمجلس الوزراء ومجلس القضاء الأعلى.	لم يتم التنفيذ		
			٣. تحرير المذكرات الغطائية وعرض التقارير على وزير العدل .				
			٤. إرسال التقرير إلى مجلس الوزراء ومجلس القضاء .				
		المشاركة في إعداد خطة عمل الوزارة ضمن خطة عمل مجلس الوزراء لعام ٢٠١٩م	١. المشاركة في إعداد موضوعات الخطة بناء على الخطة التشغيلية للوزارة .	• رفع الخطة إلى مجلس الوزراء. • رفع عدد (١٠) مواضيع لمجلس الوزراء.	تم المشاركة في إعداد موضوعات الخطة بناء على الخطة التشغيلية للوزارة .	٨٥%	
			٢. عرض موضوعات الخطة على وزير العدل لاعتمادها.		تم عرض موضوعات الخطة على وزير العدل لاعتمادها.		
			٣. إرسال الخطة إلى مجلس الوزراء.		تم إرسالها بمذكرة رقم (٣) وتاريخ ٢٠١٩/١/٢م .		
			١. إبلاغ الجهات والقطاعات في الإدارات العامة بالخطة بعد إقرارها من مجلس الوزراء.		تم إقراراها من مجلس الوزراء بالقرار رقم (١٢) وتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٧م وتوزيعها على القطاعات والإدارات العامة بمذكرة رقم (٩/٨٤) وتاريخ ٢٠١٩/٣/٩م .		
			٢. متابعة الجهات والقطاعات المختصة بإعداد الموضوعات والرفع بها .		تم متابعة الجهات والقطاعات المختصة بإعداد الموضوعات والرفع بها .		
			٣. تحرير المذكرات الغطائية وعرض المواضيع على وزير العدل.		تم تحرير المذكرات الغطائية وعرض المواضيع على وزير العدل.		
			٤. تصوير (٦٢) نسخة من الموضوع مع نسخة إلكترونية.		تم تصوير (٥) مواضيع .		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمكتب الوزير للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٥. إرسال الموضوع إلى مجلس الوزراء .		تم إرسال تقرير الإنجاز السنوي إلى أمين عام مجلس الوزراء برقم (١٧١) وتاريخ ٢٠١٩/٣/٦م.		
		تفعيل دور اللجان التي شكلت في الوزارة لإعداد مشاريع القرارات الجمهورية والقوانين واللوائح.	١. متابعة اللجان المختصة بإعداد المشروع والرفع به .	• عد المشاريع المرفوعة. • عدد المشاريع المقرة.	متابعة اللجان المختصة بإعداد المشروع والرفع به.	٩٠%	
			٢. إعداد مشروع قرار أو أمر مجلس الوزراء الخاص بالمشروع المقدم .		- الرفع بعدد (٥) مواضيع من خطة عمل الوزارة ضمن خطة عمل مجلس الوزراء. - رفع مشروع لائحة تنظيم أعمال الخبرة والخبراء أمام جهات القضاء إلى مجلس القضاء الأعلى بمذكرة رقم (٣٨) وتاريخ ٢٠١٩/٥/٨م . - الرفع بقوائم تسوية الكادر الإداري في عموم السلطة القضائية حتى عام ٢٠١٨م إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى بمذكرة رقم (٥٥٨) وتاريخ ٢٠١٩/١١/١٢م .		
			٣. تحرير مذكرة غطائية إلى مجلس القضاء ومجلس الوزراء بشأن المشروع.		تم تحرير مذكرة غطائية إلى مجلس القضاء ومجلس الوزراء بشأن المشروع.		
			٤. عرض المذكرات والقرارات أو الأوامر على الوزير للتوقيع عليه .		تم عرض المذكرات والقرارات أو الأوامر على الوزير للتوقيع عليه .		
			٥. تصوير (٦٢) نسخه من المشروع مع نسخه إلكترونية		تم تصوير (٦٢) نسخه من المشروع مع نسخه إلكترونية		
			٦. إرسال المشروع إلى مجلس الوزراء ومجلس القضاء .		تم إرسال المشروع إلى مجلس الوزراء ومجلس القضاء .		
			٧. متابعة الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومجلس القضاء لاستكمال إجراءات عرض المشروع في جدول أعمالهما		تم متابعة الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومجلس القضاء لاستكمال إجراءات عرض المشروع في جدول.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمكتب الوزير للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٨. إبلاغ المعنيين بقرار المجلس للعمل على تنفيذه .		تم إبلاغ المعنيين بقرار المجلس للعمل على تنفيذه .		
		الرفع بتقارير دورية كل ثلاثة أشهر عن مستوى تنفيذ قرارات وأوامر مجلس الوزراء ومجلس الوزراء لعام ٢٠١٩م ومتابعة تنفيذها.	١. تحرير بلاغات للمعنيين بتنفيذ قرارات وأوامر مجلسي الوزراء والقضاء.	• رفع(٤) تقارير إلى مجلس الوزراء ومجلس القضاء .	تم الإبلاغ بالقرارات الصادرة من مجلس الوزراء المناط تنفيذها بالوزارة (٢٦) قرارات في النصف الأول والثاني. - تم الإبلاغ بالقرارات الصادرة من مجلس القضاء المناط تنفيذها بالوزارة (٧٨) قرار في النصف الأول والثاني. - تم رفع تقرير عن مستوى تنفيذ قرارات وتوجيهات مجلس القضاء من بداية شهر يوليو حتى ديسمبر ٢٠١٨م بمذكرة رقم (٣٣٢) وتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٦م في النصف الثاني .	١٠٠%	
			٢. متابعة تنفيذ القرارات والأوامر في الجهات والقطاعات المختصة بتنفيذها.		تم متابعة تنفيذ القرارات والأوامر في الجهات والقطاعات المختصة بتنفيذها .		
			٣. إعداد تقارير دورية كل (٣) أشهر بمستوى التنفيذ.		تم إعداد تقارير دورية كل (٣) أشهر بمستوى التنفيذ.		
			٤. تحرير المذكرات الغطائية للتقارير ومصفوفة مستوى التنفيذ وعرض الموضوع على الوزير لاعتماده.		تم تحرير المذكرات الغطائية للتقارير ومصفوفة مستوى التنفيذ وعرض الموضوع على الوزير لاعتماده.		
			٥. إرسال الموضوع إلى مجلس الوزراء ومجلس الوزراء.		تم إرسال الموضوع إلى مجلس الوزراء ومجلس الوزراء.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمكتب الوزير للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		متابعة مشاريع القرارات الجمهورية واللوائح لدى مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية.	١. متابعة اللجان المشاركة في إعداد مشاريع وتعديل القوانين لدى مجلس النواب.	• إصدار (٣) مشاريع قرارات جمهورية.	تم متابعة اللجان المشاركة في إعداد مشاريع وتعديل القوانين لدى مجلس النواب.	٧٥%	
			٢. متابعة الجهة المعنية باستكمال إصدار المشروع بعد إقراره والموافقة عليه في مجلس الوزراء.		تم متابعة الجهة المعنية باستكمال إصدار المشروع بعد إقراره والموافقة عليه في مجلس الوزراء.		
			٣. متابعة الجهة المعنية باستكمال إصدار القرار الجمهوري بإنشاء المركز الوطني للطب الشرعي بعد إقراره والموافقة عليه من مجلس الوزراء.		إصدار قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى برقم (٩٣) لعام ٢٠١٩م .		
			٤. متابعة استكمال إنشاء قطاع التوثيق والسجل العقاري لدى اللجنة المشكلة بأمر مجلس الوزراء لدراسة إمكانية ذلك.		- تحويل عمل اللجنة إلى مجلس النواب لمناقشة الموضوع المدرج في جدول أعمال المجلس . - تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء لحل الإشكال بين الوزارة والهيئة العامة للسجل العقاري تنفيذاً لتوجيهات رئيس المجلس السياسي الأعلى والعمل جاري في إطار المتابعة .		
			٥. متابعة مشروع إنشاء الإدارة العامة للشرطة القضائية لدى الجهات المعنية.		تم تحرير مذكرة إلى أمين عام مجلس الوزراء برقم (١٣) وتاريخ ٢٠١٩/١/٥م وتم إصدار أمر من مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لدراسة الطلب وجاري مناقشة الموضوع في لجنة الدفاع والأمن والقضاء.		
			٦. متابعة المعنيين بالقرار بعد صدوره للعمل على تنفيذه.		- الإبلاغ بالقرار الجهوري رقم (٩٣) لعام ٢٠١٩م بشأن إنشاء المركز الوطني للطب الشرعي للجهات المعنية والمتمثلة بالنيابة العامة ووزارة الداخلية والصحة والدفاع وجامعة صنعاء.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	مواجهة العدوان الغاشم على السلطة القضائية وموظفيها وهيئاتها وبناها التحتية.	رصد وتوثيق البيانات والمعلومات الخاصة بالأضرار التي لحقت بهيئات وأجهزة السلطة القضائية وكشفها أمام المنظمات الدولية والمحلية والجهات المعنية.	١. استكمال ترجمة واصدار كتاب التوصيف القانوني لجرائم وانتهاكات تحالف دول العدوان باللغة الانجليزية.	توثيق نسبة ٩٠% من الأضرار	تمت الترجمة الأولية للكتاب وتم مخاطبة الإدارة العامة للتعاون الدولي بشأن مراجعة الترجمة وأحيلت من قبلهم إلى مكتب ترجمة خارجي لعمل ترجمة جديدة وتمت الترجمة بحسب إفادتهم بنسبة ٨٠%.	٥٠%	
			٢- إعداد كتاب إحصائي لجرائم العدوان الأمريكي السعودي الإماراتي على اليمن باللغتين العربية الانجليزية.		تم حصر الأضرار إلى نهاية عام ٢٠١٨م و تم عمل الإحصائية بالإضرار الخاصة بالسلطة القضائية فقط بناءً على توجيه معالي الوزير و جاري الإعداد و الإخراج الفني للكتاب.		
			٢. التواصل مع المحاكم التي لحقت بها الأضرار لموافاة غرفة العمليات بالأضرار بناءً على النماذج المعدة من لجنتي أضرار المباني والوثائق.		تم موافاتنا بالأضرار من بعض المحاكم المتضررة .		
			٣. عمل صفحات خاصة بالأضرار التي لحقت بهيئات وأجهزة السلطة القضائية.		تم عمل صفحة في موقع الوزارة ونشر الأضرار أولاً بأول.		
			٤. نشر البيانات والمعلومات الخاصة بالأضرار عبر وسائل التواصل الاجتماعي.		يتم النشر أولاً بأول.		
			٥. تحديث تطبيق الأندر ويد بإضافة حقل يختص بكشف جرائم العدوان.		لم يتم التنفيذ		
			٦. عمل حقول لمعرفة عدد الزوار.		لم يتم التنفيذ		
			٧. عمل تقرير إحصائي لعدد الزوار.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إعداد قاعدة بيانات شاملة للشهداء والجرحى والنازحين والمرابطين من موظفي السلطة القضائية بسبب العدوان وتطوير آلية لرصد احتياجاتهم الأساسية والتنسيق المستمر مع جهات الدولة المختصة والمنظمات الدولية لتغطيتها.	١. استلام التقرير بأسماء وبيانات الشهداء والجرحى والنازحين و المرابطين من موظفي السلطة القضائية بسبب العدوان من الجهة المختصة. ٢. تصميم وتنفيذ قاعدة البيانات. ٣. إدخال بيانات الشهداء و الجرحى و النازحين و المرابطين من موظفي السلطة القضائية.	تنفيذ نسبة ٩٠% من قاعدة البيانات	لم يتم التنفيذ	%٠	
		إجراء الصيانة والترميم الضروريين لمجمعات ومباني السلطة القضائية المتضررة جراء العدوان الغاشم على بلادنا.	١. عمل الدراسة و المواصفات للمحاكم المطلوب ترميمها لإعادة تفعيلها معلوماتياً و تقنياً. ٢. صيانة و إصلاح نقاط الشبكة و عمل التمديدات الشبكية في المحاكم المستهدفة بالصيانة.	تحقق إصلاح نقاط الشبكة وعمل التمديدات بنسبة ٩٠%.	لم يتم التنفيذ	%٠	
		تنظيم فعاليات خاصة بمناسبة أسبوع الشهيد والذكرى السنوية لشهداء السلطة القضائية، وتنفيذ زيارات للجرحى وأسر الشهداء والنازحين من منتسبي السلطة القضائية جراء العدوان الغاشم.	التنسيق مع المعنيين لحضور وإقامة الفعاليات لأسبوع الشهيد المشاركة بالتحضير لزيارات قيادة السلطة القضائية وكبار الشخصيات الزيارة رياض الشهداء، وكذلك الجرحى، والمجاهدين في مواقع مرابطتهم، وذلك في المناسبات الوطنية والدينية المختلفة.	- زيارة رياض الشهداء. - حصر وزيارة أسر شهداء السلطة القضائية.	تم التنسيق لإقامة الفعاليات . تمت المشاركة في الزيارات	%١٠٠	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إعداد قاعدة بيانات شاملة للأضرار التي لحقت بهيئات وأجهزة السلطة القضائية وموظفيها.	١. التواصل مع اللجان المكلفة بحصر الأضرار للوثائق و السجلات و كذلك المباني.	إنجاز قاعدة البيانات بنسبة ١٠٠%.	تم التواصل مع اللجان المكلفة بحصر الأضرار لموافاة المركز بإحصائية كاملة عن الأضرار وتم تحرير مذكرة إلى معالي الوزير بإضافة الأخ/ رضوان جرامة إلى لجان الأضرار وتم صدور القرار.	٨٠%	
			٢. استكمال حصر الأضرار.		تم موافاتنا بإحصائية كاملة إلى نهاية ٢٠١٨م .		
			٣. تصميم قاعدة البيانات.		تم تصميم قاعدة البيانات.		
			٤. إدخال البيانات.		لم يتم التنفيذ		
٢	العمل على تنمية الإيرادات وتحصيلها وتوريدها وتحسين بيئة الأعمال.	إعداد وتنفيذا آلية متكاملة لتحصيل وتنمية الإيرادات ومتابعة توريدها .	تنفيذ نظام الإيرادات ضمن برنامج (enterprise resource planning) ERP	وجود برنامج إليكتروني لتحصيل الإيرادات	تم تنفيذ برنامج الإيرادات ويتم العمل عليه حالياً.	١٠٠%	
		تفعيل عمل محكمة الضرائب لسرعة البت في قضايا التهرب الضريبي والجمركي بما يساهم في مكافحة التهريب الجمركي والضريبي	١ .استكمال تجهيز مركزي المعلومات و الربط الشبكي مع المركز الرئيسي.	- عدد ونوع التجهيزات المصروفة.	لم يتم التنفيذ	٠%	
٣	تطوير الإدارة القضائية بديوان عام وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	العمل على تحسين أداء وفعالية المحاكم لتيسير إجراءات التقاضي وسرعة البت في القضايا المعروضة أمام المحاكم.	١. إسقاط و تطبيق النظام المالي عبر برنامج ERP في الديوان و استئناف الأمانة و محافظة صنعاء و الجوف و الشعب النوعية.	تطبيق البرنامج في الديوان واستئناف الأمانة.	- تم تجهيز وإسقاط الهيكل التنظيمي لوزارة العدل الديوان العام (قطاعات – إدارات عامة – إدارات فرعية – أقسام) على البرنامج وإضافة المستخدمين وإنشاء الصلاحيات بحسب الأرقام الوظيفية للإدارة العامة للمالية .	١٠٠%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
					- تم إسقاط البرنامج مع الدليل المحاسبي الحكومي لتطبيق الإستخدامات والموارد في الإدارة المالية والحسابات وتم إنشاء مستخدمين مع الصلاحيات اللازمة لكل موظف في المالية . - تم مخاطبة الشئون المالية بالبدء بالعمل بالبرنامج وإدخال حركة شهر ليتسنى لنا تطبيقه في المحاكم. - تم مخاطبة الشئون المالية بتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة للمحاكم التي سيتم تطبيق البرنامج فيها.		
			٢. إنشاء صفحات مساعدة لأمناء السر.	- عدد الصفحات المساعدة المنشأة . - عدد صفحات الصلاحيات المنشأة .	تم إنشاء صفحات مساعدة لأمناء السر.		
			٣. إنشاء صفحات خاصة بإدخال الجلسات اليومية.		تم الربط بقاعدة بيانات في النظام القضائي ويتم الرفع أولاً بأول.		
			٤. عمل صفحات خاصة بالصلاحيات للدخول إلى هذه الصفحات.		تم تصميم صفحة خاصة بالصلاحيات.		
			٥. إنشاء صفحات خاصة بعرض الجلسات اليومية لجميع المحاكم التي تعمل على النظام القضائي.		تم تصميم في المواقع لعرض الجلسات اليومية .		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		تطوير نظام وتقنية مكاتب وأقلام التوثيق في أمانة العاصمة والمحافظات بهدف تحويلها إلى مكاتب نموذجية من حيث الكادر البشري والتقنية والتجهيزات.	١. تنفيذ وتفعيل وتحديث نظام التوثيق في محاكم أمانة العاصمة .	• الانتهاء من جمع البيانات + توثيقها بنسبة ٩٠%	تم إنجاز عمل محكمتين (جنوب غرب الأمانة – المحكمة التجارية).	١٠%	بسبب عدم توفر الإمكانيات المالية وأجهزة الكمبيوتر وإسكانر لتوثيق الوثائق.
٣	أتمتة العمل القضائي والإداري والمالي في وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق	تجهيز البنية التحتية لغرفة السيرفرات الرئيسية - DataCenter	١. شراء وتركيب منظومة تكييف وتبريد.	- عدد الأجهزة المشتراه . - عدد نسخ الأنظمة المشتراه. - عدد أجهزة الأمان والحماية التي يتم توفرها..	لم يتم التنفيذ	٠%	
			٢. شراء وتركيب منظومة اطفاء الحرائق.		لم يتم التنفيذ		
			٣. شراء وتركيب متطلبات غرفة الطاقة الكهربائية والتحكم. (تجهيز غرفة كهرباء وتحكم متكاملة مع شراء وتركيب مولد كهربائي وتركيب طاقة شمسية متكاملة مرتبطة إلى غرفة الكهرباء والتحكم.		لم يتم التنفيذ		
			٤. شراء أجهزة السيرفرات الرئيسية وتوابعها والمتضمنة (Rack, KVM, Servers ,Storage ,Operating UPS, Switches, Sytems، ....)		لم يتم التنفيذ		
			٥. تركيب أجهزة السيرفرات الرئيسية وتشغيلها ضمن خطة تشغيل متكاملة.		لم يتم التنفيذ		
			٦. شراء النسخ الأصلية لأنظمة التشغيل والأنظمة الأخرى من برامج مكافحات الفيروسات وبرامج إدارة الشبكات والسيرفرات وبرامج المراقبة.		لم يتم الشراء.		بسبب عدم توفر الإمكانيات المالية .

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٧* شراء وتركيب وتشغيل أجهزة الأمان والحماية (Routers, Firewalls,LoadBalancer, Software Protection).		لم يتم التنفيذ		
			٨. شراء وتركيب وتشغيل انظمة الحماية الأخرى (كاميرات مراقبة + Access Control).		لم يتم التنفيذ		
			٩. شراء وتركيب غرفتي الومنيوم متكاملة كاتمة للصوت وعازلة للحرارة الاولى للسيرفرات والثانية للطاقة وتوابعها.				
		استكمال البنية التحتية البرمجية.	١. تحليل و تهيئة و إسقاط البنية الأساسية لنظام تخطيط الموارد المالية و البشرية في الوزارة ERP	البدء بعملية الاسقاط للنظام المالي و نظام الايرادات.	تم تجهيز وإسقاط الهيكل التنظيمي لوزارة العدل الديوان العام (قطاعات – إدارات عامة – إدارات فرعية – أقسام) على البرنامج وإضافة المستخدمين وإنشاء الصلاحيات بحسب الأرقام الوظيفية للإدارة العامة للمالية . - تم إسقاط البرنامج مع الدليل المحاسبي الحكومي لتطبيق الإستخدامات والموارد في الإدارة العامة للمالية والحسابات وتم إنشاء المالية بتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة للمحاكم والتي سيتم تطبيق البرنامج فيها.	٥٠%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٢. تحديث النظام القضائي من خلال اعادة تصميمة بلغة برمجية حديثة .		لم يتم التنفيذ.		عدم توفر الإمكانيات المالية.
			٣. حل جميع الاشكاليات والطلبات المرفوعة من مراكز المعلومات بالمحاكم.	- تحقق عملية تحديث النظام القضائي - تصميم ثلاثة أنظمة	إنشاء الشاشات الجديدة التالية :- ١. إنشاء شاشة أرشفة محتويات ملف القضية . ٢. إنشاء شاشة خاصة بقيد الأحكام. ٣. إنشاء شاشة متابعة تحصيل الأحكام والتوقيع. ٤. إنشاء شاشة تسليم الأحكام . ٥. إنشاء شاشة الإدخال المتعددة للجلسات . ٦. إنشاء شاشة توزيع القضايا على هيئات المحاكمة . ٧. إنشاء شاشة التقارير الرقابية لمتابعة إدخال البيانات (إدخال بيانات أساسية للقضية – إدخال الجلسات). ٨. إنشاء شاشة تراميز النظام (تراميز المحاكم وتصنيفها – تراميز أنواع القضايا وتصنيفاتها . ٩. إنشاء شاشة ملخص حالة القضية . ١٠. إنشاء شاشة البحث السريع عن قضية .		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
					١١. إضافة إمكانية طباعة إستمارة بيانات فارغة من النظام . ١٢. إنشاء شاشة الدعم الفني للنظام (إرسال وإستقبال الملاحظات المتعلقة بالنظام). ١٣. إنشاء تقرير البيانات الأساسية للقضية (إبتدائي – إستئناف). ١٤. إضافة تقرير الرسوم القضائية . ١٥. إضافة بيانات أرشفة ملف القضية في الأرشيف وتصدير الملف إلى النيابة للقضايا الجزائية . ١٦. إعداد واستحداث تقارير البحث عن قضايا وقوائم الجلسات اليومية . ١٧. تقارير بجميع القضايا المنجزة خلال الفترة وبيان ما تم ترحيله للفترة القادمة . ١٨. تقرير بجميع القضايا الواردة خلال الفترة من سابق وبيان ما تم الفصل فيه وما تم ترحيله للفترة القادمة . ١٩. تقرير بجميع القضايا الواردة المرحلة من سابق وبيان الفصل فيه وما تم ترحيله للفترة القادمة . ٢٠. تقرير الإحصائية القضائية الشاملة حسب المحكمة .		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
					٢١. تقرير الإحصائية القضائية الشاملة حسب المحافظة . ٢٢. تقرير إحصائية للقضايا الواردة حسب نوع القضية . بالإضافة إلى استخراج تقارير إحصائية ورقابية والعديد من التحكمات البرمجية بحيث يتم ضمان إدخال البيانات بترتيب تسلسلي وبشكل سلس ومضمون.		
			٤. تحليل وتصميم وتشغيل نظام الرسائل القصيرة SMS للاستعلام عن مسار القضايا.		لم يتم التنفيذ		
		تحديث أنظمة الويب وتحليل وتصميم أنظمة وبرامج جديدة.	التحديث اليومي للموقع الرسمي الخاص بالوزارة والمواقع الأخرى الرسمية الخاصة للسلطة وربطها بقواعد البيانات.	- عدد البرامج المحدثة. - عدد تطبيقات الأندرويد المنشأة.	يتم التحديث أولاً بأول	%٥٠	
			تحديث تطبيق الاندرويد الخاص بالوزارة بشأن الإستعلام عن القضايا والمعاملات الواردة وعن أماكن تواجد الأمناء بالإضافة إلى استقبال شكاوى المواطنين.		لم يتم التحديث لعدم قبول توظيف مبرمج الأندرويد الذي كان يعمل متعاوناً دون أي مقابل.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		استكمال تفعيل وسائل تواصل و استعلام الكادر القضائي والمحاميين والمواطن عن الخدمات القضائية والمعاملات الالكترونية.	١. التحديث اليومي للموقع الرسمي الخاص بالوزارة والمواقع الرسمية الأخرى الخاصة بالسلطة وربطها بقواعد البيانات.	- تحقق عملية تحديث الموقع الرسمي للوزارة بالمعلومات.	تم التحديث أولا بأول.		
			٢. تحديث تطبيق الاندرويد الخاص بالوزارة الخاص بالاستعلام عن القضايا والمعاملات الواردة وعن أماكن تواجد الأمناء بالإضافة إلى استقبال شكاوى المواطنين.		يتم التحديث لعدم قبول توظيف مبرمج الأندرويد الذي كان يعمل متعاوناً دون أي مقابل.	٥٠%	
		إستكمال عملية الربط الشبكي للمحاكم بمركز معلومات القضاء.	١.الربط مع مصلحة الأحوال المدنية.		لم يتم التنفيذ		عدم توفر الإعتمادات المالية .
			تنفيد سيرفر كلاود يمن نت.		لم يتم التنفيذ		
			٢. ربط وزارة العدل الديوان العام مع المعهد العالي للقضاء.		لم يتم التنفيذ		
			٣. ربط وزارة العدل الديوان العام مع المطبعة القضائية.		لم يتم التنفيذ		
			٤. شراء وتركيب منظومة طاقة شمسية للمحاكم المستهدفة.		تم عمل الدراسة الفنية للمحاكم المستهدفة وجميع المحاكم وعمل المواصفات الفنية اللازمة . - تم مخاطبة الشئون المالية بشأن الدراسة الفنية والمواصفات اللازمة للشراء.	٥٠%	
			٥. شراء وتركيب أجهزة لابتوب ومودمات انترنت وسويتشات.		تم شراء (٤٠) جهاز لابتوب.		
			٦. ربط المحاكم الابتدائية في محافظة صنعاء (همدان، بني مطر، سنحان، نهم وبني حشيش، أرحب، بلاد الروس وبني بهلول، خولان).		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٧. ربط محكمة استئناف صعدة ومحكمة سحار الابتدائية بمحافظة صعدة.		تم الربط وصرف جهازلأبتوب محمول وطابعة وجهاز كمبيوتر وايس.		
			٨. ربط محكمة استئناف الحديدة و٥ محاكم ابتدائية (شمال الحديدة، جنوب الحديدة، التجارية، الأموال) والشعبة التجارية.		تم صرف جهاز كمبيوتر محمول للشعبة والمحكمة التجارية وتنزيل الأنظمة على الكمبيوتر.		
			٩. ربط محكمة استئناف ريمة ومحكمة الجبين الابتدائية.		تم الربط ويتم إدخال بيانات القضايا أولاً بأول.		
			١٠. ربط محكمة استئناف عمران ومحكمة عمران الابتدائية.		تم الربط ويتم إدخال بيانات القضايا أولاً بأول.		
			١١. ربط محكمة استئناف ذمار ومحكمة غرب ذمار وشرق ذمار.		لم يتم التنفيذ		عدم توفر الإعتمادات المالية.
			١٢. ربط محكمة استئناف إب ومحكمة شرق إب وغرب إب.		لم يتم التنفيذ		
		تحديث وصيانة الأجهزة الإلكترونية و الأجهزة المعلوماتية في ديوان عام الوزارة وعدد من المحاكم.	١. شراء واضافة رامات إلى الأجهزة القابلة لتطوير وتسريع الأجهزة.	- عدد الرامات المشتراة. - عدد السويتشات المشتراة . - عدد الشاشات التي تم تغييرها . - عدد الأجهزة التي تم صيانتها. - عدد السويتشات المعاد برمجتها. - عدد الطابعات والأسكانرات التي تم فحصها.	تم شراء عدد (١٠) رامات للمحكمة الجزائية وبعض الإدارات في الديوان العام.	٧٠%	بسبب عدم توفر الإمكانيات المالية.
			٢. شراء قطع الأجهزة الضرورية من أجل إصلاح الأجهزة.		تم شراء قطع الكترونية وباورات لأجهزة الكمبيوتر والسويتشات .		
			٣. شراء سويتشات واستبدال التالف والقديم.		تم الشراء (٣٠) سويتش وصيانة التالف عدد (٦).		
			٤. شراء طابعات واسكانرات.		تم الشراء (٣٠) سويتش وصيانة التالف عدد (٦).		
			٥. تغيير الشاشات القديمة بشاشات LCD.		لم يتم الشراء		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٧. عمل صيانة دورية شاملة للأجهزة.		تم صيانة عدد (٤١) أجهزة كمبيوتر وتحديث مكافح الفيروسات أولاً بأول - تم صيانة عدد (٦) سويتشات . - تم صيانة عدد (١) شاشة كمبيوتر . - تم صيانة عدد (٦) أسكانر . - تم صيانة عدد (٢) طابعات .		
			٨. فحص تمديدات ونقاط الشبكة وإصلاحها واستبدال التالف منها.		تم فحص وإصلاح عدد (٢٣) نقاط شبكة واستبدال (١١) نقطة شبكة والعمل مستمر أولاً بأول .		
			٩. إعادة برمجة السويتشات وترقيمها مع نقاط الشبكة وترتيبها وإعادة توزيعها وإصلاح التمديدات التابعة لها.		تم البرمجة والربط والهيكلة .		
			١٠. فحص الطابعات والاسكانرات وإصلاح العاطل منها.		تم صيانة عدد (٦) إسكانر . تم صيانة عدد (٢) طابعة كمبيوتر . ويتم الفحص أولاً بأول فور حدوث مشكلة.		
			١١. فحص نقاط الشبكة التابعة للكاميرات وفحص الكاميرات وإصلاح العاطل منها وإعادة توزيعها بما يتناسب مع احتياجات العمل.		يتم أولاً بأول فور حدوث مشكلة .		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		بناء وتنفيذ وتحديث الأنظمة القضائية والإدارية والمالية.	تحديث النظام القضائي إلى الاصدار التاسع.	- عدد البرامج المحدثة.	إنشاء الشاشات الجديدة التالية :- ١. إنشاء شاشة أرشفة محتويات ملف القضية . ٢. إنشاء شاشة خاصة يفيد الأحكام. ٣. إنشاء شاشة متابعة تحصيل الأحكام والتوقيع. ٤. إنشاء شاشة تسليم الأحكام . ٥. إنشاء شاشة الإدخال المتعددة للجلسات . ٦. إنشاء شاشة توزيع القضايا على هيئات المحاكمة . ٧. إنشاء شاشة التقارير الرقابية لمتابعة إدخال البيانات (إدخال بيانات أساسية للقضية – إدخال الجلسات). ٨. إنشاء شاشة ترامير النظام (ترامير المحاكم وتصنيفها – ترامير أنواع القضايا وتصنيفاتها . ٩. إنشاء شاشة ملخص حالة القضية . ١٠. إنشاء شاشة البحث السريع عن قضية . ١١. إضافة إمكانية طباعة إستمارة بيانات فارغة من النظام . ١٢. إنشاء شاشة الدعم الفني للنظام (إرسال وإستقبال الملاحظات المتعلقة بالنظام). ١٣. إنشاء تقرير البيانات الأساسية للقضية (إبتدائي – إستئناف).	٦٥%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
					١٤. إضافة تقرير الرسوم القضائية . ١٥. إضافة بيانات أرشفة ملف القضية في الأرشيف وتصدير الملف إلى النيابة للقضايا الجزائية . ١٦. إعداد واستحداث تقارير البحث عن قضايا وقوائم الجلسات اليومية . ١٧. تقارير بجميع القضايا المنجزة خلال الفترة وبيان ما تم ترحيله للفترة القادمة . ١٨. تقرير بجميع القضايا الواردة خلال الفترة من سابق وبيان ما تم الفصل فيه وما تم ترحيله للفترة القادمة . ١٩. تقرير بجميع القضايا الواردة المرحلة من سابق وبيان الفصل فيه وما تم ترحيله للفترة القادمة . ٢٠. تقرير الإحصائية القضائية الشاملة حسب المحكمة . ٢١. تقرير الإحصائية القضائية الشاملة حسب المحافظة . ٢٢. تقرير إحصائية للقضايا الواردة حسب نوع القضية . بالإضافة إلى استخراج تقارير إحصائية ورقابية والعديد من التحكمات البرمجية بحيث يتم ضمان إدخال البيانات بترتيب تسلسلي وبشكل سلس ومضمون.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٢. تحديث النظام القضائي عبر صفحة الويب لإدخال البيانات		لم يتم التنفيذ		بسبب عدم توفر الإمكانيات المالية.
			٣. إسقاط و تطبيق النظام المالي عبر برنامج ERP في الديوان العام و استئناف الأمانة و استئناف صنعاء و الجوف و الشعب النوعية بالأمانة.		تم تجهيز و إسقاط الهيكل التنظيمي لوزارة العدل الديوان العام(قطاعات-إدارات عامة-إدارات فرعية-أقسام) على البرنامج و إضافة المستخدمين وإنشاء الصلاحيات بحسب الأرقام الوظيفية للإدارة العامة للمالية. - تم إسقاط البرنامج مع الدليل المحاسبي الحكومي لتطبيق الاستخدامات و الموارد في الإدارة العامة للمالية و الحسابات و تم إنشاء مستخدمين مع الصلاحيات اللازمة لكل موظف في المالية. تم مخاطبة الشئون المالية بالبدء بالعمل بالبرنامج و إدخال حركة شهر ليتسنى لنا تطبيقه في المحاكم. تم مخاطبة الشئون المالية بتوفير الأجهزة و المعدات اللازمة للمحاكم التي سيتم تطبيق البرنامج فيها.		لم يتم تطبيقه في المحاكم بسبب عدم العمل به من قبل الشئون المالية لكي يتم تعميمه على المحاكم.
			٤. تفعيل نظام الصادر و الوارد على مستوى الإدارات الفرعية و الأقسام و النظام القضائي في التفتيش القضائي.		تم تنزيله في بعض الإدارات الفرعية التي يوجد بها أجهزة كمبيوتر و تم تنزيل النظام القضائي في التفتيش القضائي.		عدم توفر أجهزة الكمبيوتر للأقسام والإدارات الفرعية في بعض الإدارات العامة .
			٥. تنفيذ برنامج سيسكو جابر.		لم يتم التنفيذ		
			٦. استكمال الأرشفة الالكترونية لملفات الموظفين في الديوان العام .		تم مخاطبة الشئون المالية بشأن توفير أجهزة الإسكانر للقيام بعملية الأرشفة .		عدم توفير الإسكانرات الخاصة بالأرشفة .

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٧. استكمال برنامج المحاكم.		تم تصميم البرنامج.		
٤	استكمال الإصلاحات المتعلقة بتطوير الخدمة العامة	تحديث قاعدة بيانات شئون موظفي السلطة القضائية، وربطها بالوحدة الفنية للسلطة القضائية	دراسة و إقرار عملية الربط بين هيئات السلطة القضائية بهدف توحيد قاعدة البيانات بحسب ما أقره مجلس القضاء.	توحيد قاعدة البيانات	تم عمل الدراسة الفنية بشأن الربط الشبكي مع التفتيش .	٥٠%	
			١ربط التفتيش القضائي .		تم الربط.		
			٢. ربط مجلس القضاء الأعلى.		لم يتم التنفيذ		
			٣. ربط المحكمة العليا.		تم تنزيل النظام القضائي.		
٥	تعزيز دور وزارة العدل في مكافحة الفساد وغسل الأموال والعمل على تصحيح الإختلالات بالوزارة والمحاكم.	تفعيل استخدام البصمة الالكترونية.	ربط برنامج العهد المالية مع برنامج شئون الموظفين	- عدد المحاكم المطبق فيها النظام.	لم يتم التنفيذ	٠%	عدم توفر الإمكانيات المالية لشراء الأجهزة .
			تطبيق نظام البصمة الالكترونية في التحكم بالدخول إلى الوزارة و الخروج منها و تفعيلها في عملية خصم الاستقطاعات المالية آلياً للحالات الغياب.		لم يتم التنفيذ		
			تطبيق نظام البصمة الالكترونية كإثبات شخصية في صرف الاستحقاقات المالية لموظفي الوزارة .		لم يتم التنفيذ		
			تطبيق نظام البصمة الالكترونية في محكمة استئناف الأمانة و المحاكم الابتدائية التابعة لها.		لم يتم التنفيذ		
			. تطبيق نظام البصمة الالكترونية في محكمة استئناف صنعاء و الجوف و المحاكم الابتدائية التابعة لها.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		تنفيذ التفتيش المفاجئ على موظفي المحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	١. التفتيش على مراكز و أقسام المعلومات بمحكمة استئناف الأمانة و المحاكم الابتدائية التابعة لها.	- عدد الأشخاص الذين تم منحهم الصلاحيات . - عدد الشكاوي الواردة إلى الموقع.	لم يتم التنفيذ	٠%	
			٢. التفتيش على مراكز و أقسام المعلومات بمحكمة استئناف صنعاء و الجوف و المحاكم الابتدائية التابعة لها.		لم يتم التنفيذ		
		البت في الشكاوي المقدمة ضد موظفي الوزارة والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق والأمناء.	١. العمل على إعطاء الصلاحيات لغرفة العمليات للدخول والإطلاع على الشكاوى المرسلة إلى الموقع الرسمي للوزارة .	- عدد الأشخاص الذين تم منحهم الصلاحيات . - عدد الشكاوى الواردة إلى الموقع.	تم تحرير مذكرة لمكتب الوزير بشأن الدخول للموقع وإعطاء مستخدم وكلمة مرور .	١٠٠%	
			٢. تفعيل خدمة الشكاوى الموجودة بالموقع الرسمي للوزارة.		تم تفعيل خدمة الشكاوى الموجودة بالموقع الرسمي للوزارة.		
		إعداد وإصدار الدليل الإرشادي التفصيلي لمكافحة غسل الأموال للموثقين والأمناء.	١. العمل على إنشاء صفحات خاصة بالدليل الإرشادي.	- عدد الصفحات المنشأة . - عدد المشاهدين للدليل.	لم يتم التنفيذ	٠%	
			٢. عمل حقل خاص بعدد المشاهدين لهذا الدليل.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء للعام ٢٠١٩م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
٦	الاهتمام ببناء قدرات القضاة والموظفين وأبناء شهداء السلطة القضائية.	الاهتمام بالعنصر البشري تدريباً وتأهيلاً من خلال :-	إقامة ورشتي عمل لتدشين الإصدار التاسع للنظام القضائي لجميع الأنظمة باستخدام كلٍ من (جهاز الكمبيوتر، الهاتف النقال "صفحات الويب و التطبيق الخاص بالوزارة) للمستهدفين (الإدارة العليا ، الإدارة الوسطى، أمناء السر، رؤساء الأقلام، مدخلي البيانات، الدعم الفني) لعدد(١٩٨) موظف.		لم يتم التنفيذ	١٠%	
			إقامة ورش تعريفية بالأنظمة الخاصة بالعمل القضائي(النظام القضائي، المعاملات الالكترونية، التوثيق ،شئون الموظفين تطبيق وزارة العدل على الموبايل) لعدد١٤٢ موظف.		لم يتم التنفيذ		
			إقامة دورات تنشيطية للبرامج التطبيقية و الطباعة لبعض موظفي الديوان و المحاكم لعدد (١٠٠) موظف.		لم يتم التنفيذ		
			إقامة ورشتي عمل لتدشين الإصدار التاسع للنظام القضائي لجميع الأنظمة باستخدام كلٍ من (جهاز الكمبيوتر ،الهاتف النقال "صفحات الويب و التطبيق الخاص بالوزارة) للمستهدفين (الإدارة العليا ، الإدارة الوسطى ،أمناء السر، رؤساء الأقلام، مدخلي البيانات، الدعم الفني) لعدد(١٩٨) موظفاً.		لم يتم التنفيذ		
			إقامة ورش تعريفية بالأنظمة الخاصة بالعمل القضائي(النظام القضائي ، المعاملات الالكترونية، التوثيق ،شئون الموظفين تطبيق وزارة العدل على الموبايل) لعدد١٤٢ موظفاً.		لم يتم التنفيذ		
			تدريب المهندسين و المبرمجين في مركز المعلومات على دورات تأهيلية في مجال تقنية المعلومات داخل و خارج الوزارة لعدد(١٠) مهندسين و (٥) مبرمجين.		تم تدريب عدد من المبرمجين والمهندسين (٢) في مجال الشبكات (٢) في لغات البرمجة (البايثون).		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمراجعة الداخلية

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ خطة التشغيلية لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمراجعة الداخلية للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تفعيل دور وأداء الإدارة العامة للمراجعة الداخلية في مراقبة ومراجعة وفحص الإستخدامات والموارد والاستخدام الأمثل لها، والتأكد من الإلتزام بتطبيق القوانين واللوائح	التأكد من تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.	١. مراجعة الموازنة التقديرية للاستخدامات والموارد للديوان العام والمحاكم للعام المالي ٢٠١٩م.	رفع تقرير عن عملية المراجعة.	لم يتم التنفيذ	%٧٥	
			٢. المراجعة اللاحقة لأعمال الجرد السنوي للعام ٢٠١٨م.	رفع تقرير عن عملية المراجعة.	تم المراجعة اللاحقة لأعمال الجرد السنوي للعام ٢٠١٨م.		
			٣. فحص ومراجعة النفقات التشغيلية الرأسمالية على مستوى (الباب – الفصل – البند – النوع) وفقاً لما هو محدد بالموازنة.	رفع تقرير عن عملية المراجعة.	تم فحص ومراجعة النفقات التشغيلية الرأسمالية على مستوى (الباب – الفصل – البند – النوع) وفقاً لما هو محدد بالموازنة.		
			٤. فحص ومراجعة استخدامات وإيرادات الباب الأول من الموازنة.	رفع تقرير عن عملية المراجعة.	تم فحص ومراجعة استخدامات وإيرادات الباب الأول من الموازنة.		
			٥. فحص ومراجعة السجلات المستخدمة في المعاملات المالية ومدى مطابقتها للنظم المحاسبية.	عدد السجلات التي تم فحصها ومراجعتها	تم فحص ومراجعة السجلات المستخدمة في المعاملات المالية ومدى مطابقتها للنظم المحاسبية.		
			٦. مراجعة العهد النقدية والتأكد من إثباتها في السجلات وإخلائها وفقاً للقوانين والأنظمة المالية والمحاسبية.	• عدد العهد التي تم مراجعتها • عدد ومقدار العهد التي تم إخلائها. • عدد ومقدار العهد التي لم يتم اخلائها.	تم مراجعة العهد النقدية والتأكد من إثباتها في السجلات وإخلائها وفقاً للقوانين والأنظمة المالية والمحاسبية.		
			٧. فحص ومراجعة أعمال المخازن للتأكد من موجودات المخازن مقارنة بالرصيد المخزني، والتأكد من إجراءات السلامة في تخزين الأصناف.	رفع تقرير عن عملية المراجعة والفحص.	تم فحص ومراجعة أعمال المخازن للتأكد من موجودات المخازن مقارنة بالرصيد المخزني، والتأكد من إجراءات السلامة في تخزين الأصناف.		
			٨. مراجعة أعمال المطبعة القضائية وفقاً للقوانين والأنظمة السارية.	رفع تقرير عن عملية المراجعة والفحص.	لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمراجعة الداخلية للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		العمل على تنمية الإيرادات وتحصيلها وتوريدها وتحسين بيئة الأعمال في عدد (٣٠) محكمة.	فحص ومراجعة عمليات تحصيل الإيرادات للتأكد من اكتمالها وتوريدها أولاً بأول وفقاً للدورة المستندية.	• تحقق عمليات المراجعة في عدد (٣٠) محكمة. • مقدار المبالغ الموردة. • مقدار المبالغ غير الموردة. • رفع تقرير عن عملية المراجعة والفحص.	لم يتم التنفيذ	%٠	
			المشاركة في إعداد آلية متكاملة لتحصيل وتنمية الإيرادات ومراقبة توريدها.	وجود آلية لتنمية وتحصيل الإيرادات.	لم يتم التنفيذ		
			المشاركة في إعداد دراسة لتقييم مستوى الإنفاق في هيئات ومؤسسات القضاء.	رفع الدراسة لوزير العدل.	لم يتم التنفيذ		
			المشاركة في إعداد آلية لترشيد عملية الإنفاق في مؤسسات القضاء والاقتصار على ما هو ضروري.	وجود آلية لترشيد عملية الإنفاق في مؤسسات القضاء.			
		رفع درجة الإلتزام بالقوانين واللوائح من قبل (٤) قطاعات في الوزارة و(١٥) إدارة عامة والمعهد العالي للقضاء فيها بنسبة ٥٠% .	١- إجراء مراجعة لأعمال قطاع الشئون المالية والإدارية والإدارات العامة التابعة له للتأكد من مدى التزامها بالقوانين واللوائح النافذة ومدى الإلتزام بالضوابط الإدارية التي تحكم العمل الإداري.	• رفع درجة الإلتزام بالقوانين من قبل (٤) قطاعات و (١٥) إدارة عامة بنسبة ٥٠% • رفع التقرير لوزير العدل. • رفع درجة إلتزام المعهد العالي للقضاء بالقوانين.	لم يتم التنفيذ	%٠	
			٢- إجراء مراجعة لأعمال قطاع التخطيط والبنى التحتية والإدارات العامة التابعة له للتأكد من مدى التزامها بالقوانين واللوائح النافذة ومدى الإلتزام بالضوابط الإدارية التي تحكم العمل الإداري.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمراجعة الداخلية للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		رفع درجة الإلتزام بالقوانين واللوائح من قبل (٨) محاكم استئنافية و (١٦) محكمة ابتدائية في أمانة العاصمة ومحافظات صنعاء والجوف والحديدة والمحويت وذمار وعمران وريمة بنسبة ٥٠%.	تنفيذ زيارات ميدانية للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح من قبل موظفي محكمة استئناف أمانة العاصمة ومحكمتين إبتدائيتين تابعتين لها.	• رفع درجة إلتزام (٢٤) محكمة وعدد (١٠٠) موظف بالقوانين واللوائح. • عدد المخالفات المكتشفة. • رفع (٤) تقارير لوزير العدل.	تم تنفيذ زيارات ميدانية للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح من قبل موظفي محكمة استئناف أمانة العاصمة ومحكمتين إبتدائيتين تابعتين لها.	١٠٠%	
			تنفيذ زيارة ميدانية للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح من قبل موظفي محكمة استئناف صنعاء والجوف ومحكمتين إبتدائيتين تابعتين لها.		تم تنفيذ زيارة ميدانية للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح من قبل موظفي محكمة استئناف صنعاء والجوف ومحكمتين إبتدائيتين تابعتين لها وتم رفع التقرير.		
			تنفيذ زيارة ميدانية للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح من قبل موظفي محكمة استئناف الحديدة ومحكمتين إبتدائيتين تابعتين لها.		تم تنفيذ زيارة ميدانية للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح من قبل موظفي محكمة استئناف الحديدة ومحكمتين إبتدائيتين تابعتين لها		
			تنفيذ زيارة ميدانية للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح من قبل موظفي محكمة استئناف إب ومحكمتين إبتدائيتين تابعتين لها		تم تنفيذ زيارة ميدانية للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح من قبل موظفي محكمة استئناف إب ومحكمتين إبتدائيتين تابعتين لها		
		إجراء مراجعة مفاجئة على أعمال عدد (٣٠) من أمناء الصناديق في المحاكم	مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل أمناء الصناديق للتأكد من استيفائها للشروط القانونية.	• مراجع أعمال (٣٠) أمين صندوق في المحاكم. • مقدار المبالغ المحصلة. • مقدار المبالغ الموردة. • مقدار الأمانات الموجودة. • مقدار السلف التي تم التأكد منها. • عدد المخالفات المكتشفة.	تم النزول إلى محكمتين غرب الأمانة – ومحكمة شمال الأمانة وتم رفع التقرير .	٥%	
			مراجعة المبالغ المحصلة والموردة والتأكد من صحة التوريد مقارنة بالمبالغ المحصلة.		لم يتم التنفيذ		
			مراجعة الأمانات الموجودة في الصناديق والتأكد منها من واقع آخر جرد تم بهذا الخصوص.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمراجعة الداخلية للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			مراجعة أرصدة السلف المقيدة على الموظفين بالاسم والتأكد من قيام أمناء الصناديق بتحصيلها.		لم يتم التنفيذ		
		التحقق من مدى كفاية وكفاءة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها الإدارة العامة للتدريب والتأهيل.	مراجعة برامج التدريب للعام ٢٠١٨م.	• عدد البرامج التي تم مراجعتها • رفع تقرير لوزير العدل بذلك.	لم يتم التنفيذ	%٠	عدم توفر كادر متخصص
			مراجعة برامج التأهيل للعام ٢٠١٨م.		لم يتم التنفيذ		

sahar2020

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير العمل وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم.	١. إستكمال إصدار دليل خدمات وزارة العدل.	١. طباعة الدليل. ٢. توزيع الدليل وفق خطة تعد لهذا الغرض.	• صدور دليل الخدمات. • عدد نسخ الدليل المطبوعة. • عدد نسخ الدليل الموزعة.	١. تم الإنتهاء من طباعة وإصدار الدليل. ٢. تم توزيع ونشر عدد (٢٠٠٠) نسخة من الدليل على المستهدفين.	١٠٠%	وجود خلاف حول توزيع الدليل.
		١. رفع مستوى الاستجابة لدى القطاعات والإدارات العامة في الوزارة بقيد المراسلات والمكاتبات عبر الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور بنسبة (٨٠%).	١. مخاطبة القطاعات والإدارات العامة لتنفيذ اللوائح والتعاميم الوزارية المتعلقة بسير عمل الإدارة العامة. ٢. متابعة تفعيل العمل على قيد الصادر والوارد العام عبر النظام الإليكتروني. ٣. إعداد نماذج خاصة للمعاملات الواردة لديوان عام الوزارة بموجب دليل خدمات وزارة العدل. ٤. مخاطبة القطاعات والإدارات العامة بعدم التعاطي مع المواطنين مباشرة وحصر التعامل مع الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور.	• تحقق إستجابة القطاعات بنسبة (٨٠%).	تم مخاطبة القطاعات تم مخاطبة القطاعات والإدارات العامة بتنفيذ ذلك. تم تفعيل العمل على قيد الصادر والوارد عبر النظام الإلكتروني للمعاملات. تم العمل على استخدام النماذج الخاصة للمعاملات الواردة بموجب دليل خدمات وزارة العدل. تمت الإستجابة من قبل القطاعات والإدارات العامة للتعاون والتنسيق مع الإدارة العامة بشأن ذلك.	١٠٠%	
		٣. كسب رضا جمهور المتعاملين مع الوزارة بنسبة (٨٠%).	١. الرفع لوزير العدل لإصدار تعميم وزاري بتحديد المدد الزمنية لإنجاز معاملات المواطنين وإدخالها بالنظام الإلكتروني للمعاملات. ٢. متابعة الإدارات لإنجاز المعاملات حسب المدة الزمنية.	• تحقق رضا جمهور المتعاملين مع الوزارة بنسبة (٨٠%).	- تم إعداد مشروع قرار بتشكيل لجنة لدراسة الموضوع. - تم الإكتفاء بتحديد المدد الزمنية لإنجاز بعض المعاملات فقط بموجب كتيب دليل خدمات وزارة العدل. - تم تركيب لوحة إرشادية بأنواع الخدمات والرسوم القانونية والمدد الزمنية لإنجازها. - تم الإكتفاء بتحديد المدد الزمنية لإنجاز بعض المعاملات فقط بموجب كتيب دليل خدمات الجمهور.	٥٠%	عدم التقيد والإلتزام من قبل القطاعات والإدارات العامة بالمواعيد الزمنية المحددة لإنجاز المعاملات.

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٣. تسليم الردود لأصحابها في المواعيد المحددة		لم يتم التنفيذ		
			٤. إعداد وتنفيذ لوحة إرشادية بالخدمات والمدد الزمنية لتنفيذها.		ـ تم تركيب لوحة إرشادية بأنواع الخدمات والرسوم القانونية والمدد الزمنية لإنجازها .		
		إعداد دراسة شاملة لتنظيم حركة سير المعاملات مُنذ ورودها لوزارة العدل حتى الانتهاء من إنجاز المعاملة، وتطبيق نتائجها على القطاعات والإدارات العامة .	إعداد منهجية عمل الدراسة.	• وجود دراسة شاملة لتنظيم حركة سير المعاملات في الوزارة. • رفع النتائج لوزير العدل. • تطبيق نتائج الدراسة على عدد القطاعات والإدارات العامة بالوزارة التي تم تطبيق الدراسة عليها.	١. تم إعداد منهجية عمل لدراسة حركة سير بعض المعاملات الواردة لديوان عام الوزارة.	%٣٠	
			عقد لقاءات مع رؤساء القطاعات ومدراء عموم الإدارات العامة في ديوان الوزارة حول تنظيم حركة سير المعاملات.		تم إعداد منهجية عمل لدراسة حركة سير بعض المعاملات الواردة لديوان عام الوزارة .		
			رفع نتيجة الدراسة مع التوصيات لاعتمادها وإصدار تعميم وزاري لتنفيذها من قبل القطاعات والإدارات العامة المختصة.		لم يتم التنفيذ		
		متابعة إستكمال تجهيز مقر الادارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور بالمبنى الجديد.	الرفع لوزير العدل لتوجيه الجهات المختصة باستكمال إجراءات تجهيز مقر الإدارة العامة للسكرتارية.	• تجهيز مقر الإدارة العامة الجديد. • رفع تقرير لوزير العدل.	ـ تم مخاطبة المجلس السياسي الأعلى بمذكرة تحت توقيع معالي الوزير لإستكمال تجهيز مبنى خدمة الجمهور بالوزارة.	%٠	عدم توفر إعتمادات مالية في الوقت الراهن نظراً للظروف المالية والأوضاع الإقتصادية نتيجة العدوان الغاشم على بلادنا.
			متابعة الجهات المختصة لتنفيذ التوجيهات.		لم يتم التنفيذ		
			متابعة الجهات المختصة لاستكمال عملية التجهيزات.		لم يتم التنفيذ		
			رفع تقرير نهائي حول الموضوع.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ خطة التشغيلية لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أساب عدم التنفيذ
١	مواجهة آثار العدوان الغاشم على العمل القضائي وهيئات وأجهزة القضاء وبناها التحتية.	١. نشر المعلومات والبيانات حول الأضرار التي لحقت بالهيئات والأجهزة القضائية والعمل القضائي وكشفها.	١. المشاركة في رصد وتوثيق الأضرار التي لحقت بالسلطة القضائية وموظفيها عبر التصوير الفوتوغرافي والفيديو.	• تنفيذ عدد (٥) زيارات ميدانية. • عدد المباني التي تم توثيقها.	لم يتم التنفيذ	٧٥%	بسبب توقف أعمال اللجنة.
			٢. بيان آثار العدوان وطبيعة الأضرار التي لحقت بالقضاء جراء العدوان في وسائل الأعلام المختلفة (مقروءة – مسموعة – مرئية) ومختلف وسائل التواصل الإجتماعي.	• عدد التقارير المنشورة.	تم نشر آثار العدوان وطبيعة الأضرار التي لحقت بالسلطة القضائية في وسائل الإعلام المختلفة (مقروءة - مسموعة - مرئية) ومختلف وسائل التواصل الإجتماعي.		
			٣. الإعداد والتحضير وإقامة معرض صور عن الأضرار وآثار العدوان على هيئات وأجهزة القضاء ومنتسبي السلطة القضائية.	تنفيذ معرض الصور عن آثار العدوان على القضاء.	تم تنفيذ معرض صور عن آثار العدوان على السلطة القضائية.		
			٤. إقامة مؤتمر صحفي حول جرائم العدوان والأضرار التي لحقت بالسلطة القضائية وأعضائها.	عقد المؤتمر الصحفي	تم تنفيذ المؤتمر الصحفي حول جرائم العدوان ولأضرار التي لحقت بالسلطة القضائية وأعضائها (عقد في المعهد العالي للقضاء).		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أساب عدم التنفيذ
		٢. تطوير آلية لرصد وتلبية نسبة (٥٠%) من احتياجات نازحي السلطة القضائية الأساسية.	استلام التقرير الخاص بقاعدة بيانات النازحين من الإدارة العامة للتعاون الدولي ومركز معلومات القضاء. القيام بزيارات للنازحين لتلمس احتياجاتهم المختلفة تطوير آلية لرصد الاحتياجات الأساسية للنازحين من موظفي السلطة القضائية. التنسيق المستمر مع جهات الدولة المختصة والمنظمات الدولية لتغطية تلك الإحتياجات.	• تلبية (٥٠%) من الاحتياجات الأساسية للنازحين من العاملين في السلطة القضائية.	لم يتم التنفيذ	٠%	لم يتم موافاتنا بقاعدة البيانات من الإدارات المعنية.
		٣. تنظيم (٤) فعاليات خاصة بمناسبة أسبوع الشهيد والذكرى السنوية لشهداء السلطة القضائية.	١. إعداد جدول بمواعيد استشهاد الشهداء من منتسبي السلطة القضائية. ٢. تنظيم فعاليات خاصة بمناسبة الذكرى السنوية لشهداء السلطة القضائية وفقاً للمواعيد المحددة في الجدول. تنظيم فعالية بمناسبة أسبوع الشهيد	• تنفيذ عدد (٤) فعاليات بمناسبة أسبوع الشهيد.	تم إعداد جدول بمواعيد استشهاد الشهداء من منتسبي السلطة القضائية. تم التنظيم والتنفيذ لفعالية مركزية بمناسبة أسبوع الشهيد وذكرى شهداء السلطة القضائية وفقاً للمواعيد المحددة.	١٠٠%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أساب عدم التنفيذ
		٤. القيام بعدد (٦٠) زيارة ميدانية للجرحى واسر الشهداء من منتسبي القضاء جراء العدوان الغاشم .	١. إعداد كشف بأسماء الجرحى وأسر الشهداء. ٢. إعداد جدول لزيارة الجرحى وأسر الشهداء. ٣. تنفيذ الزيارات بحسب الجدول.	• تنفيذ عدد (٦٠) زيارة لأسر الشهداء والجرحى.	تم التنفيذ وإعداد كشوفات بأسماء وبيانات شهداء السلطة القضائية وعددهم (١٦٨). قام معالي وزير العدل بتكريم أسر الشهداء في المركز الثقافي في حفل جامع.	١٠٠%	
٢	نشر الوعي القانوني والقضائي في المجتمع بما يساهم في تنمية احترام القانون وقدسية ومكانة القضاء وإبراز دوره وإنجازاته وكشف وفضح جرائم العدوان.	١. الإعداد والتحضير لعقد (٢٣) ندوة وحلقة ولقاء تلفزيوني وإذاعي توعوي.	١. تنفيذ عدد (٨) حلقات إذاعية من برنامج وقفه مع القانون.	• تنفيذ (١٦) حلقة إذاعية. • تنفيذ (٥) لقاءات إذاعية وتلفزيونية.	تم التواصل مع المكتب الفني لإعداد مواد قانونية قابلة للنشر ولا زلنا في إطار التواصل والمراجعة. لم يتم تنفيذ أي حلقة منها	٧٥%	
			٢. تنفيذ عدد (٨) حلقات إذاعية من برنامج مصطلحات قضائية.		تم تنفيذ (٢٠) حلقة إذاعية وتلفزيونية تعني بالتوعية القضائية وإطلاع الرأي العام بأخر المستجدات على الساحة القضائية بعد تعثر تنفيذ الحلقات المشار إليها بالخطة لعدم توفر الإعتماد المالي.		
			٣. تنفيذ عدد (٥) لقاءات تلفزيونية وإذاعية لقيادات الوزارة لاطلاع المجتمع بأخر المستجدات على الساحة القضائية.		تم تنفيذ لقاءات تلفزيونية وإذاعية لأكثر من (٢٠) حلقات لقيادات الوزارة.		
		٢. بث مواد توعوية عبر موقع القضائية نت والمواقع الإلكترونية الأخرى عن أعمال الوزارة والمستجدات على الساحة القضائية.	١. تغذية موقع القضائية نت بأنشطة وفعاليات الوزارة والسلطة القضائية وكذا بالأخبار والكتابات والمقالات والمقابلات والإستطلاعات.	• عدد المواد التوعوية المنشورة.	تغذية موقع القضائية نت بأنشطة وفعاليات الوزارة والسلطة القضائية وكذا بالأخبار والكتابات والمقالات والمقابلات والإستطلاعات	١٠٠%	
			٢. إعداد الأخبار والتحقيقات الصحيفة ونشرها.				

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أساب عدم التنفيذ
			٣. نشر القرارات والمنشورات والتعاميم الوزارية الصادرة عن الوزارة.	• عدد التقارير الخاصة المنشورة.	تم نشر كل القرارات والتعاميم الصادرة عن الوزارة		
			. نشر التقارير الخاصة بجرائم العدوان على هيئات وأجهزة السلطة القضائية وبناها التحتية.		نشر التقارير الخاصة بجرائم العدوان على هيئات وأجهزة السلطة القضائية وبناها التحتية		
			إنشاء نوافذ في موقع القضائية نت خاصة بعدد الزوار وقياس الرأي.		تم مخاطبة مركز معلومات والتقنية إلا أنها تعثرت.		تقنية لأسباب تعود مركز معلومات القنية .
		٣. بث فلاشات توعوية إذاعية.	إعداد المادة الإعلامية الخاصة بالفلاشات.	• عدد الفلاشات المنشورة.	تم تنفيذ (٧) فلاشات توعوية خاصة تم نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي والصحيفة القضائية .	١٠٠%	
			عرضها على قيادة الوزارة للموافقة عليها.				
			نشر الفلاشات عبر وسائل الإعلام المختلفة.				
		٤. تفعيل موقع مستشارك القانوني لتقديم الخدمات الإستشارية إليكترونياً	١. تحديث واجهة الموقع.	• تدشين العمل بموقع مستشارك القانوني. • عدد الاستشارات المقدمة.	تم التنفيذ	١٠٠%	
			٢. إجراء مراجعة شاملة للموقع.				
			٣. تدشين العمل بالموقع.				

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أساب عدم التنفيذ
		٥. الإعداد والتحضير لعقد (٨) ندوات إذاعية وتليفزيونية للمساهمة في رفع مستوى الوعي المجتمعي بالقوانين والإجراءات القانونية لرفع الدعاوى في جرائم العدوان.	١. التوعية بالإجراءات الصحيحة لرفع الدعوى أمام المحاكم وطريقة التصحيح لها والطرق القانونية للاعتراض على رفض القاضي للدعوى. ٢. التوعية بالأسباب والمبررات التي تمنح أي طرف من طرفي النزاع حق رد القاضي. ٣. التوعية بالإجراءات القانونية اللازمة لإقامة الدعاوى في جرائم العدوان عبر الصحف الرسمية والمواقع الإليكترونية المختلفة. ٤. تنفيذ (٤) حلقات أو ندوات إذاعية لتوعية المواطنين بالإجراءات اللازمة لرفع الدعوى في جرائم العدوان. ٥. تنفيذ (٤) لقاءات أو ندوات تليفزيونية لتوعية المواطنين بالإجراءات اللازمة لرفع الدعوى في جرائم العدوان.	• عدد مقالات التوعية المنشورة. • تنفيذ عدد (٤) حلقات إذاعية. • تنفيذ عدد (٤) ندوات تليفزيونية.	تم التنفيذ لأكثر مما هو مطلوب لحوالي (١٥) تلفزيونية وإذاعية بالإضافة إلى عديد من المقالات في الصحفية .	١٠٠%	الإدارة قامت بتنفيذ العديد من الحلقات التوعوية بالإذاعة والتلفزيون بدلاً من الحلقات المشار إليها والتي تعثرت بسبب عدم توفر الإعتماد المالي.

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أساب عدم التنفيذ
	التغطية الإعلامية الشاملة لكافة الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها الوزارة والأجهزة التابعة لها.	١. إجراء تغطية شاملة لكافة الفعاليات واللقاءات التي تقوم بها الوزارة والتي تنشرها الصحف والقنوات والمواقع عن القضاء والمحاكم.	١. إعداد التقارير والأخبار الصحفية عن الفعاليات التي تقيمها الوزارة ونشرها في وسائل الإعلام المختلفة.	• عدد الفعاليات التي تم تغطيتها إعلامياً • عدد التقارير المنشورة. • عدد الملفات الصحفية المرفوعة لقيادة الوزارة.	تم تنفيذ تغطية جميع الانشطة والفعاليات التي تقوم بها الوزارة عبر وسائل الإعلام المختلفة (مقروءة – مسموعة – مرئية) وعددها (١٢٠) وكذلك عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي.	١٠٠%	
			٢. إعداد ملخصات للقاءات والمقابلات التي تتم في الوزارة ونشرها في وسائل الإعلام المختلفة.				
			٣. إعداد ملف صحفي بما ينشر عن الوزارة والمحاكم وهيئات وأجهزة القضاء والقضايا المعروضة أمام المحاكم والنيابات ورفعه لقيادة الوزارة.		تم إعداد (٢٨) ملف صحفي يومي لما ينشر عن السلطة القضائية في الصحف المختلفة.		
		٢. إصدار الصحيفة القضائية.	١. إعداد وتجهيز المواد الصحفية.	• إصدار عدد (١٢) من الصحيفة القضائية. • توزيع عدد (٢٤٠٠٠) نسخة من الصحيفة القضائية.	تم إصدار (١١)عدد من الصحيفة القضائية من العدد (١٦١-١٧١) وكذلك إصدار عدد خاص بشهداء منتسبي السلطة القضائية.	١٠٠%	
			٢. إجراء عملية الإخراج الصحفي.				
			٣. طباعة الصحيفة القضائية.				
			٤. توزيع الصحيفة القضائية.				
		٣. المشاركة في التنظيم والترتيب لعقد الفعاليات التي ستقيمها الوزارة.	١. استقبال طلبات تنظيم الفعاليات من الجهات المختصة.	• عدد الفعاليات المقامة.	تم استقبال تنظيم الفعاليات.	١٠٠%	
			٢. تجهيز أماكن إقامة الفعاليات وترتيبها.		تم تجهيز مكان اقامة الفعالية.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أساب عدم التنفيذ
			٣. استقبال المشاركين وارشادهم الى أماكن الفعاليات.		تم استقبال المشاركين في الفعالية وتوديعهم.		
			٤. إعداد ونشر الأخبار الصحفية عن الفعاليات.		تم الاعداد والنشر للفعالية عبر وسائل الإعلام المختلفة.		
		٤. استقبال وتوديع الوفود الزائرين للوزارة.	١. التواصل مع الجهات المختصة لمعرفة مواعيد قدوم الوفود إلى الوزارة.	• عدد الوفود التي تم استقبالها وتوديعها.	تم استقبال وتوديع جميع الزائرين للوزارة من الداخل من قيادات الدولة.	١٠٠%	
			٢. استقبال ومرافقة الوفود إلى الأماكن المخصصة للإجتماعات.				
			٣. توديع الوفود، وإعداد الأخبار الصحفية الخاصة بالمقابلات.				

التقرير التقييمي السنوي (لوحدة مكافحة غسل الأموال)

التقرير التقييمي السنوي وحدة مكافحة غسل الأموال للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تعزيز دور وزارة العدل في مكافحة الفساد وغسل الأموال والعمل على تصحيح الإختلالات بالوزارة والمحاكم.	إعداد وإصدار الدليل الإرشادي التفصيلي لمكافحة غسل الأموال للموثقين والأمناء.	١. تجميع القوانين واللوائح والتعليمات الأساسية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	صدور الدليل الإرشادي.	تم تجميع القوانين واللوائح ومعايير الدولية والتعليمات الأساسية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	٥٠%	بسبب قيام مكتب الوزير بأخذ مقر الوحدة لغرفة عمليات الوزارة، وعدم تخصيص مقر للوحدة، إضافةً إلى توريد أدوات ومكاتب وأجهزة الوحدة للمخازن.
			٢. إعداد الهيكل الخاص بالدليل الإرشادي وتقسيماته.		تم إعداد الهيكل الخاص بالدليل الإرشادي وتقسيماته ليتم على ضوئه إعداد الدليل بشكل كامل.		
			٣. إعداد مسودة الدليل الإرشادي		لم يتم التنفيذ		
			٤. عرض الدليل على قيادة الوزارة.		لم يتم التنفيذ		
			٥. إجراء مراجعة شاملة لمسودة الدليل.		لم يتم التنفيذ		
			٦. إصدار الدليل الإرشادي.		لم يتم التنفيذ		
			٧. تعميم الدليل على مكاتب وأقلام التوثيق.		لم يتم التنفيذ		
		إعداد وإنجاز قاعدة بيانات جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	١. إعداد تعميم للمحاكم في مختلف محافظات الجمهورية لغرض الحصول على الإحصائيات الخاصة بقضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقضايا الخطيرة.	• عدد المحاكم التي تم التعميم عليها. • عدد جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. • تدشين قاعدة البيانات.	تم إعداد مشروع التعميم الخاص بإحصائيات عن قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب أمام المحاكم، ورفعه لوزير العدل في حينه.	٢٠%	

التقرير التقييمي السنوي وحدة مكافحة غسل الأموال للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٢. تجميع الإحصائيات وفرزها وتنظيمها.		لم يتم التنفيذ		عدم صدور التعميم من معالي الوزير والذي على ضوءه سيتم إعداد كشوفات الإحصائيات، والذي ما زال في مكتب وزير العدل. أخذ مقر الوحدة لغرفة عمليات الوزارة، وتوريد أثاثها إلى المخازن.
			٣. إعداد تقرير بالإحصائيات ونوعية الجرائم التي تتضمنها الإحصائيات.		لم يتم التنفيذ		
			٤. إعداد التصنيف الخاص بالجرائم وإرساله للإدارة العامة لمركز المعلومات.		لم يتم التنفيذ		
			٥. إعداد كشف يتضمن نوعية الإحصائيات المطلوبة.		لم يتم التنفيذ		
			٦. تصميم قاعدة البيانات.		لم يتم التنفيذ		
			تجربة القاعدة وتدشين العمل بها		لم يتم التنفيذ		
		إعادة تنظيم مهام واختصاصات وحدة مكافحة غسل الموال وتمويل الإرهاب وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية.	١. إعداد مقترح إعادة تنظيم مهام واختصاصات وحدة مكافحة غسل الأموال وفقاً للقانون واللائحة.	صدور قرار إعادة التنظيم.	تم إعداد مقترح إعادة تنظيم مهام واختصاصات وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية.	٥٠%	
			٢. رفع المقترح لوزير العدل للتوجيه للجهات المختصة بشأنه.		تم رفع المقترح لمعالي وزير العدل.		
			٣. إعداد مشروع القرار من قبل الإدارة العامة للشئون القانونية.		لم يتم التنفيذ		عدم توجيه معالي الوزير على العرض المرفوع من الوحدة، والذي ما زال في مكتب وزير العدل.
			٤. صدور القرار الوزاري بإعادة تنظيم مهام الوحدة.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي وحدة مكافحة غسل الأموال للعام ٢٠١٩م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		تعيين مسئول إلتزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الوزارة	١. إعداد العرض الخاص بترشيح مسئول الإلتزام بديوان عام وزارة العدل بالتشاور والتنسيق مع الإدارة العامة للتوثيق.	صدور قرار التعيين.	تم إعداد العرض الخاص بترشيح مسئول الإلتزام بديوان عام وزارة العدل، وتم إرساله إلى وكيل قطاع التوثيق، وقام بإحالته للإدارة العمة للتوثيق.	٥٠%	
			٢. رفع الترشيح لوزير العدل.		تم إعداد ترشيح بمسئولي الإلتزام بديوان عام الوزارة والمحافظات من قبل الإدارة العامة للتوثيق بناءً على عرض الوحدة.		
			٣. إعداد مشروع قرار التعيين لمسئول الإلتزام.		لم يتم التنفيذ		بسبب عدم تحويل العرض من معالي الوزير للمكتب الفني لإصدار القرار حيث ما زال العرض في مكتب معالي الوزير.
			٤. صدور القرار الوزاري بتعيين مسئول الإلتزام.		لم يتم التنفيذ		
		تكليف عدد (١٠) مسئول امتثال لمكافحة غسل الأموال في مكاتب التوثيق في المحافظات	١. إعداد العرض الخاص بترشيح مسئولي الإمتثال بمكاتب التوثيق بالمحافظات بالتشاور والتنسيق مع الإدارة العامة للتوثيق.	• صدور قرار التكليف • تكليف (١٠) مسئول امتثال في المحافظات.	تم إعداد العرض الخاص بترشيح مسئول الإلتزام بديوان عام وزارة العدل، وتم إرساله إلى وكيل قطاع التوثيق، وقام بإحالته للإدارة العمة للتوثيق.	٥٠%	
			٢. رفع الترشيح لمعالي وزير العدل.		تم إعداد ترشيح بمسئولي الإلتزام بديوان عام الوزارة والمحافظات من قبل الإدارة العامة للتوثيق بناءً على عرض الوحدة.		
			٣. إعداد مشاريع تكليف لمسئولي الإمتثال.		لم يتم التنفيذ		بسبب عدم تحويل العرض من معالي الوزير للمكتب الفني لإصدار القرار حيث ما زال العرض في مكتب معالي الوزير.
			٤. صدور التكليفات.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للمعهد العالي للقضاء

التقرير التقييمي السنوي للمعهد العالي للقضاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	إعداد وتأهيل الدارسين في المعهد نظرياً وإكسابهم خبرات ميدانية وعلمية .	رفع المستوى المعرفي والعلمي للطلاب الملتحقين للدراسة بالمعهد لعدد (٣٧٢) طالب.	١. بدء العام الدراسي الجديد ٢٠١٨-٢٠١٩ م	إلتحاق الطلاب بالدراسة في الدبلومين بنسبة (١٠٠%)	تم بدء العام الدراسي الجديد ٢٠١٨-٢٠١٩ م	١٠٠%	
			٢. تحديد المنهج المقرر		تم تحديد المنهج المقرر		
			٣. تحديد أعضاء هيئة التدريس.		تم تحديد أعضاء هيئة التدريس.		
			٤. وضع الجدول الزمني للمحاضرات.		تم وضع الجدول الزمني للمحاضرات.		
			٥. البدء في التدريس وفق الجدول المقر.		تم البدء في التدريس وفق الجدول المقر.		
		توفير المنهج الدراسي لعدد (٣٧٢).	١. شراء المنهج الدراسي المقرر.	توفير المنهج لعدد (٣٧٢)	تم شراء المنهج الدراسي المقرر.	٧٠%	
			٢. توزيع المنهج الدراسي على الدراسين.		تم توزيع المنهج الدراسي على الدراسين.		
		التحقق من مدى المستوى المعرفي والعلمي للدراسين في المعهد لعدد (٣٧٢).	١. الطلب من أعضاء هيئة التدريس وضع الامتحانات.	إنجاز مرحلة الإمتحانات التحريرية والشفوية والعملية.	تم الطلب من أعضاء هيئة التدريس وضع الامتحانات.	٠%	
			٢. تحديد موعد الإمتحانات.		تم تحديد موعد الإمتحانات.		
			٣. تجهيز القاعات الخاصة بالأمتحانات		تم تجهيز القاعات الخاصة بالأمتحانات		
			٤. تحديد جهة الإشراف على الإمتحانات.		تم تحديد جهة الإشراف على الإمتحانات.		
			٥. إجراء إمتحانات الدور الأول والثاني		لم يتم التنفيذ		
			٦. إجراء امتحانات مرحلة التدريب والتطبيق العملي.		لم يتم التنفيذ		
٢	بناء قدرات القضاة والموظفين الإداريين العاملين في السلطة القضائية	تدريب عدد (٣٠) موظفاً في المجال الإداري.	تحديد المشاركين والتواصل معهم.	إكساب عدد (٣٠) موظفاً معارف ومهارات العمل الإداري.	لم يتم التنفيذ	٠%	
			تحديد الإحتياجات التدريبية .		لم يتم التنفيذ		
			إختيار المدرب المناسب.		لم يتم التنفيذ		
			إعداد الحقيبة التدريبية المناسبة لتحقيق الأهداف.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للمعهد العالي للقضاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			تحديد زمان ومكان إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ	%٠	
			إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			تقييم مدى تحقيق أهداف الدورة		لم يتم التنفيذ		
		تدريب عدد (٣٠) قاضياً حول صياغة الأحكام القضائية وإصدارها.	تحديد المشاركين والتواصل معهم.	إكساب عدد (٣٠) قاضياً معارف ومهارات صياغة الأحكام القضائية وإصدارها.	لم يتم التنفيذ	%٠	
			تحديد الإحتياجات التدريبية .		لم يتم التنفيذ		
			إختيار المدرب المناسب.		لم يتم التنفيذ		
			إعداد الحقيبة التدريبية المناسبة لتحقيق الأهداف.		لم يتم التنفيذ		
			تحديد زمان ومكان إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			تقييم مدى تحقيق أهداف الدورة		لم يتم التنفيذ		
		تدريب عدد (٣٠) قاضياً حول الإدارة القضائية	تحديد المشاركين والتواصل معهم.	إكساب عدد (٣٠) قاضياً معارف ومهارات حول الإدارة القضائية.	لم يتم التنفيذ	%٠	
			تحديد الإحتياجات التدريبية .		لم يتم التنفيذ		
			إختيار المدرب المناسب.		لم يتم التنفيذ		
			إعداد الحقيبة التدريبية المناسبة لتحقيق الأهداف.		لم يتم التنفيذ		
			تحديد زمان ومكان إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			تقييم مدى تحقيق أهداف الدورة.		لم يتم التنفيذ		
		تدريب عدد (٣٠) موظفاً حول أعمال قلم الكتاب وأمناء السر.	تحديد المشاركين والتواصل معهم.	إكساب عدد (٣٠) موظفاً معارف ومهارات حول أعمال قلم الكتاب وأمناء السر.	لم يتم التنفيذ	%٠	
			تحديد الإحتياجات التدريبية .		لم يتم التنفيذ		
			إختيار المدرب المناسب.		لم يتم التنفيذ		
			إعداد الحقيبة التدريبية المناسبة لتحقيق الأهداف.		لم يتم التنفيذ		
			تحديد زمان ومكان إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للوزارة لوزارة العدل للعام ٢٠١٩م

التقرير التقييمي السنوي للمعهد العالي للقضاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			تقييم مدى تحقيق أهداف الدورة		لم يتم التنفيذ		
		تدريب عدد (٣٠) قاضياً حول أعمال النيابات الإستئنافية.	تحديد المشاركين والتواصل معهم.	إكساب عدد (٣٠) قاضياً معارف ومهارات حول أعمال النيابات الإستئنافية.	لم يتم التنفيذ	%٠	
			تحديد الإحتياجات التدريبية .		لم يتم التنفيذ		
			إختيار المدرب المناسب.		لم يتم التنفيذ		
			إعداد الحقيبة التدريبية المناسبة لتحقيق الأهداف.		لم يتم التنفيذ		
			تحديد زمان ومكان إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			تقييم مدى تحقيق أهداف الدورة		لم يتم التنفيذ		
		تدريب عدد (٥٠) أميناً شرعياً حول أعمال الأمناء الشرعيين.	تحديد المشاركين والتواصل معهم.	إكساب عدد (٥٠) أميناً شرعياً معارف ومهارات حول أعمال الأمناء الشرعيين.	لم يتم التنفيذ	%٠	
			تحديد الإحتياجات التدريبية .		لم يتم التنفيذ		
			إختيار المدرب المناسب.		لم يتم التنفيذ		
			إعداد الحقيبة التدريبية المناسبة لتحقيق الأهداف.		لم يتم التنفيذ		
			تحديد زمان ومكان إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			تقييم مدى تحقيق أهداف الدورة.		لم يتم التنفيذ		
		تدريب عدد (٥٠) من موظفي كادر القلم أعمال القلم الجنائي.	تحديد المشاركين والتواصل معهم.	إكساب عدد (٥٠) موظفاً معارف ومهارات حول أعمال القلم الجنائي.	لم يتم التنفيذ	%٠	
			تحديد الإحتياجات التدريبية .		لم يتم التنفيذ		
			إختيار المدرب المناسب.		لم يتم التنفيذ		
			إعداد الحقيبة التدريبية المناسبة لتحقيق الأهداف.		لم يتم التنفيذ		
			تحديد زمان ومكان إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			تقييم مدى تحقيق أهداف الدورة		لم يتم التنفيذ		
		تدريب عدد (٤٠) قاضياً على الحوار بين الأجيال القضائية.	تحديد المشاركين والتواصل معهم.	إكساب عدد (٤٠) قاضياً معارف ومهارات حول الحوار بين الأجيال	لم يتم التنفيذ	%٠	
			تحديد الإحتياجات التدريبية .		لم يتم التنفيذ		
			إختيار المدرب المناسب.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للمعهد العالي للقضاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			إعداد الحقيبة التدريبية المناسبة لتحقيق الأهداف.	القضائية.	لم يتم التنفيذ		
			تحديد زمان ومكان إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			تقييم مدى تحقيق أهداف الدورة		لم يتم التنفيذ		
			تحديد الإحتياجات التدريبية .		لم يتم التنفيذ		
			إختيار المدرب المناسب.		لم يتم التنفيذ		
			إعداد الحقيبة التدريبية المناسبة لتحقيق الأهداف.		لم يتم التنفيذ		
			تحديد زمان ومكان إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			تقييم مدى تحقيق أهداف الدورة.		لم يتم التنفيذ		
٣	تنمية معارف الطلاب الدارسين في المعهد في مجال منهجية وطرق البحث العلمي بنسبة (١٠٠٪)	زياد معرفة الطلاب في مجال منهجية وطرق البحث العلمي بنسبة (١٠٠%).	١. إلقاء المحاضرات العلمية على الطلاب.	• تحقق معرفة الطلاب في مجال طرق البحث العلمي بنسبة ١٠٠%.	لم يتم التنفيذ	٠%	سوف يتم تنفيذ ذلك للدفعة (٢٣) في الربع الثالث من العام ٢٠١٩م
			٢. توزيع بروشور يشرح طرق البحث العلمي.		لم يتم التنفيذ		
			٣. تحديد مشرفين مناسبين ذات كفاءة.		لم يتم التنفيذ		
			٤. تحديد لجان المناقشة.		لم يتم التنفيذ		
			٥. إجراء مناقشة علمية للطلاب.		لم يتم التنفيذ		
		تدريب الدارسين حول كيفية تناول المشكلات ودراستها وتحليلها بنسبة (٨٠%).	١. تحديد المشاركين والتواصل معهم.	• عدد الدارسين الذين تم تدريبهم. • تحقق عملية تناول المشكلات ودراستها وتحليلها بنسبة ٨٠%.	لم يتم التنفيذ	٠%	سوف يتم التنفيذ في الربع الثالث إلا أن إمكانيات المعهد لا تسمح بذلك.
			٢. تحديد الإحتياجات التدريبية .		لم يتم التنفيذ		
			٣. إختيار المدرب المناسب.		لم يتم التنفيذ		
			٤. إعداد الحقيبة التدريبية المناسبة لتحقيق الأهداف.		لم يتم التنفيذ		
			٥. تحديد زمان ومكان إنعقاد الدورة.		لم يتم التنفيذ		
			٦. إنعقاد الدورة، وتقييم مدى تحقق أهداف الدورة.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للمعهد العالي للقضاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إجراء دراستين علميتين عن معوقات سير عمل المحاكم والنيابات والمتطلبات اللازمة لتطويرها وتحديثها.	١. تحديد محاور الدراسة .	• إنجاز الدراستين ورفع النتائج.	لم يتم التنفيذ	%٠	
			٢. تحديد ضبط إتصال الدراسة .		لم يتم التنفيذ		
			٣. اختيار الشخص المناسب لإجراء الدراسة.		لم يتم التنفيذ		
			٤. تنفيذ حلقة نقاشية قبلية عن ضوابط ومحددات الدراسة.		لم يتم التنفيذ		
			٥. تنفيذ الدراسة .		لم يتم التنفيذ		
			٦. مناقشة الدراسة والخروج بالتوصيات.		لم يتم التنفيذ		
		إصدار مجلة قضائية متخصصة في نشر الأبحاث المحكمة .	١. تشكيل هيئة تحرير المجلة.	• صدور (٤) أعداد من المجلة.	لم يتم التنفيذ	%٠	
			٢. وضع معايير النشر في المجلة.		لم يتم التنفيذ		
			٣. مخاطبة الجهات المحلية والخارجية للحصول على الأبحاث المحكمة.		لم يتم التنفيذ		
			٤. طباعة وصف إخراج المجلة وإصدارها.		لم يتم التنفيذ		
			٥. توزيع المجلة للجهات القضائية ومراكز الأبحاث.		لم يتم التنفيذ		
٤	تطوير قدرات الطلاب الدراسين في المعهد بالطرق العلمية والمنهجية في إعداد البحوث العلمية.	تحقيق الإستفادة القصوى من الأبحاث المعدة من طلاب المعهد بنسبة (٨٠%)	١. تلخيص الأبحاث العلمية .	• عدد الأبحاث المنشورة على الإنترنت.	لم يتم التنفيذ	%٠	سوف يتم التنفيذ في الربع الثالث إلا أن إمكانيات المعهد لا تسمح بذلك.
			٢. إنشاء موقع الكتروني خاص بالإدارة .		لم يتم التنفيذ		
			٣. نشر ملخصات الأبحاث على الموقع.		لم يتم التنفيذ		
		رفع مستوى الخدمة التي تقدمها المكتبة الإلكترونية بنسبة (٨٠) .	١. شراء أجهزة كمبيوتر للمكتبة.	• تزويد المكتبة الإلكترونية بأجهزة وموسوعات .	لم يتم التنفيذ	%٠	
			٢. شراء موسوعات الكترونية.		لم يتم التنفيذ		
			٣. توسعة البحث عن الأجهزة.		لم يتم التنفيذ		
		تجديد مراجع المكتبة بنسبة لا تقل عن (٣٠%).	١. الإشتراك في دوريات قانونية متخصصة.	• عدد المراجع التي تم شرائها.	لم يتم التنفيذ	%٠	
			٢. متابعة الرسائل العملية التي تنشر في مجال القضاء اليمني (داخلياً وخارجياً).		لم يتم التنفيذ		
			٣. متابعة الإصدارات الجديدة في مجال القانون.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للمعهد العالي للقضاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إنجاز الجزء الأول من الموسوعة البحثية للدفع من (١٦ – ٢٢) بنسبة (١٠٠%).	١. تفريغ الأبحاث إلى سيديهات.	• تحقق إنجاز الموسوعة بنسبة ١٠٠%.	لم يتم التنفيذ	٠%	
			٢. تنظيم الأبحاث بناء على الموضوع.		لم يتم التنفيذ		
			٣. صف وإخراج الموسوعة في برامج متخصصة.		لم يتم التنفيذ		
			٤. التوزيع على المحاكم.		لم يتم التنفيذ		
			٥. التوزيع على الدفع المتخرجة.		لم يتم التنفيذ		
٥	إستكمال البناء التشريعي والتنظيمي والمؤسسي لوزارة العدل والأجهزة التابعة لها.	إنجاز اللائحة المالية للمعهد.	١. تشكيل لجنة لإعداد مشروع اللائحة المالية للمعهد.	• صدور اللائحة المالية للمعهد.	لم يتم التنفيذ	٠%	
			٢. إعداد مشروع اللائحة.		لم يتم التنفيذ		
			٣. رفع المشروع لعميد المعهد لعرضه على مجلس المعهد لإقراره.		لم يتم التنفيذ		
			٤. رفع المشروع لوزير العدل لإصداره.		لم يتم التنفيذ		
		استكمال إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المعهد العالي للقضاء.	١. إعداد مشروع اللائحة .	• صدور اللائحة التنفيذية لقانون المعهد.	لم يتم التنفيذ	٠%	
			٢. رفع المشروع لوزير العدل للموافقة عليه.		لم يتم التنفيذ		
			٣. رفع المشرع لمجلس القضاء الأعلى للموافقة عليه وإصداره.		لم يتم التنفيذ		
٦	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم والمعهد العالي للقضاء ومكاتب وأقلام التوثيق.	تطبيق قانون التدوير الوظيفي في مدة.	١. تشكيل لجنة لإعداد مقترح التدوير الوظيفي.	• عدد الموظفين الذين تم توزيعهم. • صدور قرار توزيع الموظفين.	لم يتم التنفيذ	٠%	
			٢. إعداد قائمة بأسماء الموظفين ومقترح توزيعهم.		لم يتم التنفيذ		
			٣. رفع تقرير من قبل اللجنة إلى العميد .		لم يتم التنفيذ		
			٤. إصدار قرار بتوزيع الموظفين.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للمعهد العالي للقضاء للعام ٢٠١٩م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		رفع أداء العمل عبر مكننته بنسبة (٧٠%) .	١. تزويد كل إدارة بجهاز كمبيوتر .	• عدد أجهزة الكمبيوتر التي تم شرائها. • عدد الموظفين الذين تم تدريبهم. • تحقق عملية نقل المعاملات من الورقية إلى الإليكترونية بنسبة ٥٠%.	لم يتم التنفيذ		
			٢. تدريب الموظفين على استخدام الكمبيوتر.		لم يتم التنفيذ		
			٣. نقل المعاملات من الورقية إلى الطريقة الاليكترونية بنسبة ٥٠%.		لم يتم التنفيذ		
			٤. ربط أجهزة المعهد بشبكة الكترونية .		لم يتم التنفيذ		